محمد العربي المساري

محمد بن عبد الكريم الخطابي

من القبيلة إلى الوطن

11.5.2013





المركز الثقافي العربي

محمد العربي المساري

محمد بن عبد الكريم الخطّابي
من القبيلة إلى الوطن





محمد العربي المساري

محمد بن عبد الكريم الخطّابي
من القبيلة إلى الوطن

الكتاب

محمد بن عبد الكريم الخطّابي
من القبيلة إلى الوطن

تأليف

محمد العربي المساري

الطبعة

الأولى، 2012

عدد الصفحات: 240

القياس: 14 × 21

الترقيم الدولي:

ISBN: 978-9953-68-563-2

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 0522 303339 ـ 0522 307651

فاكس: 305726 522 212+

Email: markaz@wanadoo.net.ma

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 01 750507 ـ 01 352826

فاكس: 343701 1 961+

Email: cca_casa_bey@yahoo.com

تقديم

هذا الإصدار مهدى إلى الصديق العزيز عبد الجبار السحيمي. فقد كان طيفه حاضراً طيلة الأطوار التي قطعها هذا العمل. وكان يحفزني على إتمامه منذ أن كان مشروعاً. في 1980 كانت فصول منه قد نشرت في «العلم»، بعنوان **الخطّابي: من القبيلة إلى الوطن**، بعد سنوات من البحث. وكنت قد وقفت على مخطوط أعارني إياه الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني، رحمه الله، عنوانه «الظل الوريف في محاربة الريف» للقاضي أحمد السكيرج[1]، وقد روى فيه ما سمعه من محمد أزرقان وزير خارجية حكومة الثورة الريفية. وبقي ذلك العمل مغموراً إلى أن أنصفه الباحث د. رشيد يشوتي الذي أنجز دراسة عن المخطوط وحققه ونشره في سنة 2010.

وكان مخطوط السكيرج قد ظهر لي فريداً في بابه، لأنه من جهة يقدم رواية تتميز بأنها نابعة من مصدر مباشر، هو فاعل مشارك في الأحداث، ومن جهة أخرى لأنها رواية تتطرق إلى تلك الأحداث من زاوية نظر مغربية، في الوقت الذي تعددت كثيراً الأبحاث والآراء والروايات من جانب الإسبان وغيرهم من الأجانب.

وكنت قد أقبلت على المادة الموجودة في «الظل الوريف» فرتبت معطياتها، مقارناً إياها بما ورد في مصادر مغربية أخرى مثل

كتاب «حرب الريف التحريرية ومراحل النضال» لأحمد البوعياشي، المنشور في سنة 1974، و«أسد الريف، مذكرات عن حرب الريف» لمحمد القاضي المنشور في 1979.

وهيأت أوراقي على أساس استقصاء خيط معين يربط الأحداث الجليلة التي عرفتها المنطقة، من حيث الكيفية التي تمكن بها الأمير الخطّابي من إقامة الوئام في حظيرة بني ورياغل الذين ينتمي إليهم، ثم بين هؤلاء وجيرانهم الأقربين، ثم المتاخمين لهم، شرقاً وغرباً وجنوباً، حتى تمكن من تعبئة قبائل كانت متنافرة وصهرها في عمل مشترك، صمد سنين.

واغتنمت لقاءاتي المنتظمة مع الصديق الأستاذ أحمد المرابط، في نطاق عملنا المشترك في الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، ففاتحته في شأن ترتيب الاتصال ببعض المشاركين في الحرب التحريرية المجيدة ممن كانوا لا يزالون على قيد الحياة، بدءاً ممن كانوا في تطوان، وآخرين في المكان عينه. فتوجهنا إلى الحسيمة وما جاورها، في رحلة مارتونية في آب/ غشت 1972، تبركنا فيها بزيارة تلك البقاع الجليلة التي ينطق كل شبر منها بآيات البطولة.

ثم أخذت تظهر لي أسئلة كنت أطرحها على المرحوم الأستاذ إدريس الخطّابي، ابن الأمير، فكان يغيب مدة ثم يأتيني بالجواب كتابة، وهو يتضمن تدقيقات تتعلق بتواريخ أو أسماء كان يستقيها من سجلات لحركة الثورة التحريرية محفوظة في بنك في بيروت.

وهذا ما أتاح لي الحصول على معطيات ساعدتني على تحضير المادة التي كنت بصدد استقصائها، وهي التجربة الفذة المتمثلة في

تعبئة قبائل متنوعة في مشاربها وعقلياتها بل ومتنافرة. وما صاحب ذلك من ابتكارات في فنون الحرب، وأساليب التدبير، جعلت الثورة التي قادها الخطّابي تندرج في مسلسل اقتحام الفكر الوطني المغربي للحداثة، إذ إن بن عبد الكريم أنشأ نواة دولة عصرية ديموقراطية كما نسميها اليوم.

وحينما حررت مادتي أحلتها على زعيم التحرير علاّل الفاسي فراقه الجهد الذي بذلته في تقديم عناصر الأطروحة التي صغتها، وكتب ملاحظات بذلك في هامش المتن، ووجهني إلى التدقيق في بعض الجزئيات مثل التحري في شأن أسباب خيانة درقاوة في بني زروال، وتلك التي كانت لدى درقاوة غمارة.

كانت هناك نسخة مرقونة استعداداً للنشر، أنجزتها المرحومة عفيفة الشرقاوي شقيقة زوجتي التي انهمكت على ذلك شهوراً، وكان التصحيح حينذاك أو الإضافة يقتضيان إعادة رقن الصفحة بكاملها، وقد تحملت ذلك بدماثة وصبر.

ولما أعيتني الحيلة أخذت أنشر الكتاب مسلسلاً في «العلم»، ثم توقف ذلك حينما جاء عبد الجبار من رحلة في المشرق مبشراً بأنه وجد فرصة لطبع الكتاب، وسيبقى علينا أن نتدبر في ما بعد كيف يتم التوزيع وإيصاله إلى قرائه في المغرب.

وأدى ذلك إلى مفارقة. ذلك أنني أوقفت النشر في «العلم» وأخذت أراجع المادة لكي يكون النص في متناول قراء من خارج البيئة المغربية. ولكن مجريات الأحداث أدت إلى تعثر تلك المحاولة، وبقيت المادة في أدراج ملفاتي تنتظر الفراغ من أشياء طارئة وأخرى أكثر إلحاحاً في العمل اليومي بالجريدة المحكوم

بضغوط شتى. فكان الإقدام على إعداد الكتاب للنشر فيه توقيف للعملية كلها. واستمر ذلك سنين عديدة.

وهاأنذا بعد نحو من ثلاثين عاماً قد عدت إلى ذلك العمل المعلق، فقمت من جديد بمراجعة المراجعة، وعزمت على الطبع قبل أن تقعدني عن ذلك حتميات من طبيعة أخرى، أقوى من رغبتي. ومما راجعته ترقيم الصفحات التي أحلت عليها من «الظل»، حيث كنت قد اعتمدت ترقيم الصفحات في نسخة الكتاني، وعدلت ذلك باعتماد الترقيم كما هو وارد في طبعة يشوتي.

وإني أشعر أن هذا العمل يصدق عليه قولنا العامي «متى ما حضر الخير فإنه ينفع»، بل إنه بما يتضمنه من تدقيقات، ومن تمعن في بعض المفاهيم، يجيب عن بعض التشويش الفكري الذي يصاحب اليوم المسألة الريفية برمتها. ففي زمن الوسوسة بالنعرات يجب أن نستمع إلى صوت الخطّابي وهو يدعو إلى الارتقاء بفكرنا السياسي من نطاق الجزء إلى مستوى الكل. من الإقليمية الانعزالية إلى أفق الوطن الذي يستوعب الجميع، والذي لا غنى فيه عن أحد.

ملحمة وبطل

حينما تتردد عبارة «حرب الريف» يذهب الذهن إلى تلك المعارك التي قادها البطل محمد بن عبد الكريم الخطّابي. وهي في الواقع ثالث حرب خاضها أهل الريف في المنطقة نفسها تقريباً، في العصر الحديث. فقد كانت هناك معركة سيدي ورياش في 1893 وهي التي يمكن اعتبارها حرب الريف الأولى. ثم الحرب التي قادها البطل الشريف أمزيان سنة 1909. وأخيراً الحرب التي دامت من 1921 إلى 1926. وكلها كانت في مواجهة إسبانيا. وكلها تميزت بشراستها، وبقوة رهاناتها.

لكن أطول حروب الريف في العصر الحديث، وأكثرها عمقاً هي الثالثة التي أخذت قسطاً أوفر من الاهتمام، لأن تفاعلاتها ظلت متلاحقة ومستأثرة بالاهتمام حتى اليوم، ليس أقلها شأناً مسألة الغازات السامة التي تثير جوانب سياسية وقانونية وأخلاقية ما فتئت تسيِّل الكثير من الحبر.

إن الأحداث الجليلة التي شهدتها المنطقة الواقعة ما بين نهر أمقران وجبل غرغيز على مشارف تطوان، هي قصة ملحمة بدأت بـ 18 بندقية، هزمت جيوشاً جرارة، وصل تعدادها في أحد الأوقات إلى 360,000 مقاتل، كان عتادهم يمثل بالإضافة إلى دباباتهم

وطائراتهم أحدث ما أنتجته الصناعة الحربية الأوروبية في ذلك الوقت.

وكانت تلك الحرب قد ضعضعت إسبانيا وكلفتها استقرارها وسمعتها. كما أن تلك الحرب هي التي جرت فيها مواجهة مع دولتين أوروبيتين، يكفي القول إن إحداهما هي فرنسا التي أرغمت على أن توجه إلى الميدان بطل معركة فيردان الماريشال بيتان.

وكان وراء كل ذلك رجل هادئ، بسيط تلقى العلوم الفقهية ليهيئ نفسه للمساهمة في بناء حياة يكتنفها السلم والعدل. غير أنه بما أن الظروف هي التي تكيف الرجال وتصنع الأحداث، فإن التاريخ احتفظ للخطّابي بصفحة مكتوبة بمداد البطولة، حيث يتردد اسمه برنين يشابه جلال أعظم الأولياء.

قاد الرجل ملحمة كتبها رجال خاضوا معركة انفردت في التاريخ بأنها المعركة التي لم تشهد أسرى إلا من جانب الخصوم، لأن الريفيين لا يعرفون الاستسلام. فقد هجم الإسبانيون بـ 12,000 رجل في جبل مرموشة الريف، بعد عملية الإنزال بالحسيمة، وحينما تقوى رصاصهم على رصاص المجاهدين، لم يجدوا إلا محارباً واحداً ما زال على قيد الحياة، وظل يطلق النار من بندقيته، حتى أجهزت عليه جماعة من جيش لا ليخيون وقتلته طعناً بالحراب. وقال محارب إسباني لتفسير ذلك إن المورو حينما يرى أخاه يسقط لا تراوده فكرة الهروب، بل إن أول ما يصنعه هو أن يحل محله ويتابع الضرب.

ومن أجل التزود بالسلاح كان رجال الخطّابي، كما يصف مصدر إسباني نقلاً عن شاهد عيان، يتسللون إلى المعسكرات التي

يحاصرونها، وهم عراة وقد دهنوا أجسادهم بالزيت لكي لا يحدثوا أي صوت، ويستحوذون على ما في المخازن من سلاح، ويشلون حارسيها ثم يذهبون بغنيمتهم. ويقول جنود من اللفيف الأجنبي الفرنسي إن كمية الأسلحة التي غنمها المجاهدون بهذه الطريقة كانت من الكثرة، بحيث إن القيادة الفرنسية لم تجرؤ قط على نشر التقارير الكاملة عن حقيقة تلك العمليات.

وحتى الخمسينيات، كان الأمير يرد حينما يقال له ومن أين نأتي بالسلاح لكي نخوض حرب التحرير، - وكأنه يردد بديهية من البديهيات - إن السلاح موجود عند العدو وما على المرء إلا أن يسعى لأخذه.

وأشد ما كان يؤذي الإسبان من طرف المجاهدين هو أن هؤلاء كانوا شغوفين بضرب الحصار على معسكراتهم. وكثيراً ما كان المجاهدون لا يتكبدون كبير عناء في تلك العمليات، لأنهم يختارون أهدافهم بدقة، لأنهم سادة الجغرافيا، وحينما تشتد وطأة العطش على المحاصَرين (بفتح الصاد) يقرر المجاهدون الإجهاز على العدو، وتتم لهم الغلبة ولا يبقى من رجال العدو إلا من يوصل الخبر إلى القيادة. وكان يتأتى أحياناً تموين المحاصَرين بواسطة الطائرات التي كانت ترمي إليهم بكتل من الثلج، ينزل بعضها عند المجاهدين. . . وبعض العمليات التي حوصرت فيها فرق وافرة العدد أنجزت ببندقيات معدودة. حاملوها مشهور عنهم أن طلقاتهم لا تخطئ المرمى، لأنٓ ضرورات الاقتصاد أملت عليهم أن يتعلموا أن تكون الرصاصة برَجل. وبشيء من حسن التسديد يمكن للرصاصة أن تصيب اثنين، على الأقل. وكان المجاهدون يتربصون

عند ربوة مشرفة على أهدافهم ويمنعون العدو من الاقتراب من مصادر المياه. إلى أن يتقرر الزحف أو يقرر العدو أن يستسلم. قال بيتان عن رجال الخطّابي : إنهم أقوى عدو جابهناه في المستعمرات.

أدبيات حرب الريف كثيرة، ومكتوبة بكل لغات الدنيا. والجوانب التي ينبغي أن تدرس من تلك الثورة متعددة. ولست أنا من يقول إنها كانت نموذجاً في الممارسة السياسية، أعطت إنتاجاً جديداً هو أسلوب حرب التحرير الشعبية بالمفهوم الحديث. وهي تتويج لتجارب عرفتها المنطقة من خلال مواجهات كان رهانها هو التمسك بالأرض. فمنذ 1909 وهو تاريخ أول نزول كثيف لجيش استعماري في الأرض المغربية تمهيداً لفرض الحماية إلى 1934 وهو تاريخ انتهاء حروب الإخضاع التي شنها الفرنسيون والإسبان، كانت كل المعارك التي جرت لرد هجوم جيش يغزو. لكن الحرب التي قادها الخطّابي تميزت بأنها كانت عملية مبيتة، وراءها تخطيط. كانت القبائل تخوض من قَبْل معارك المقاومة وهي مشتتة. وكانت تواجه ببطولة واستماتة الزحف المنتظم للجيوش الغازية. وكانت تأتمر بزعمائها الذين قرروا أن يموتوا وهم يدافعون عن الأرض. كانت معارك ليس لها أفق، فقط الموت قبل العار. قال غيوم عن المعارك التي خاضها في المغرب إن كل شبر كلفنا معركة.

أما الحرب التي قادها الخطّابي فهي كانت ذلك كله وأيضاً كانت جزءاً من مشروع وطني. قانونها هو الموت في سبيل الحياة. وقام ذلك المشروع على أساس أن الاستعمار نمر من ورق، حينما يكون الشعب سيد قراره. فقد امتازت تلك الثورة بأنها ابتكرت

لنفسها تنظيمات سياسية. كان قائدها يؤمن بأن العمل السياسي مع الجماهير يجب أن يسير في خط متواز مع العمل العسكري المضبوط. لقد أعطت الثورة الريفية تنظيمات ومؤسسات وابتكرت أساليب جديدة على العالم آنذاك. وهذا ما ميزها.

وطورت الثورة المصطلح السياسي المغربي بشكل فريد. يدل عليه البناء الداخلي للثورة، ونموذج العلاقات السائدة بين الفئات المكونة لها. ومن ثم لابد من دراسة التنظيمات والمؤسسات التي أتت بها الثورة. وهذا عمل طموح، لم يُقل بشأنه كل شيء.

وأما هذا البحث فيتوخى التركيز على جانب واحد هو تتبع مسار الثورة من يوم أن كانت فكرة مجموعة من الرجال المتقاربين في العاطفة والانتماء، إلى أن عمت تلك الفكرة القبائل المجاورة لبني ورياغل ثم الريف كله، إلى أن شملت قبائل غمارة وجبالة في الشمال الغربي وفي جنوب ورغة. ومن خلال ذلك نلمس أن الثورة ارتفعت بالتفكير السياسي المغربي من مستوى القبيلة إلى أفق الوطن. وهذا شيء كان يحدث لأول مرة في تاريخنا.

ومن خلال ذلك بدا يتبلور مفهوم محمل بعطاءات فكرية متجددة جعلت له مع الأيام محتوى يرتبط بالتعلق بالعقيدة، ويحيل على الشعور بالانتماء إلى كيان جغرافي محدد، ويعني التشبع بذكريات من الماضي القريب والبعيد وتشترك فيها جماعات واسعة. وكان عبد الله كنون قد أورد في «أحاديث عن الأدب المغربي الحديث» نصَّ خطبة سياسية للأمير الخطّابي (ص 60، طبعة الدار البيضاء) يتضمن بعض ما أومأنا إليه. وقد كان ذلك المفهوم متداولاً

عند المثقفين في العشرينيات كما يتضح من وثيقة فكرية مؤسسة هي كتاب «ضرب الحصار» لمحمد اليمني الناصري المنشور في سنة 1927، سواء في ما كتبه المؤلف نفسه أو في ما كتبه المقرضون لذلك المصنف ومنهم المهندس عمر بن عبد الجليل، حيث وردت كلمة الوطن والوطنية والمواطن بمعان هي التي وحدت الشبيبة في عمل جماعي من طراز جديد.

وقد راقني أن أجد أثناء بحثي في هذا المضمار كيف أن تلك الثورة التي قادها الخطّابي تجسدت فيها الشخصية المغربية في تكامليتها التي يصنعها التمازج بين العروبة والإسلام. ذلك أن انصهار العرب والأمازيغ في فعل ثوري موحد، قد جسم الوحدة المغربية دائماً طيلة مدة لا تقل عن عشرة قرون. وما كان ذلك إلا تعبيراً ملموساً عن العبقرية المغربية المتجلية في الوحدة ضمن التنوع، وفي نمط خاص للبناء والطبخ والخط والإبداع، من الموسيقى إلى الطرز. وليس صدفة أن أجدادنا اختاروا المذهب المالكي. وليس شيئاً بلا معنى أن القاضي بن عبد الكريم قد قاد جموعاً من أهل الريف وجبالة، وهو الريفي الذي يتصل نسبه بعمر بن الخطاب، أي العربي الذي تبربر، والمغربي الذي يشكل خلاصة متينة الالتحام. فأين ينتهي ما هو أمازيغي ليبدأ ما هو عربي. فكيف تقوم هذه المعادلة المتينة؟ نعلم أن سؤالاً من هذا القبيل قد قاد إلى تمرين عويص خاض فيه مهندسو السياسة الأهلية في كل من الرباط وتطوان، لمدة أربعين سنة، وما زالوا بالمرصاد.

لم يقم الخطّابي بمجرد حرب دفاعية بل حاول بناء هيكل جديد للدولة، وبث الروح في مجتمع كان متعطشاً لفكر النهضة الذي يبشر

بالدخول إلى العصر بروح جديدة مع التسلح بالثوابت التي يحضنها المجتمع. كان ذلك بشيراً بفكر وطني جديد ينزع إلى بناء دولة من نمط جديد. وهو ما طمحت إليه الحركة الوطنية التي استلهمت من حركة الخطّابي روح المقاومة، لتبني هيكلاً جديداً وصولاً إلى حكم وطني عصري، يكون هو البديل للنظام الاستعماري وأيضاً للمغرب المتخلف الذي سقط في براثن الاستعمار. وكان هذا وذاك استمرار لما تطلعت إليه النخبة منذ ختام القرن التاسع عشر وخاصة منذ حركة الدستوريين في أوائل القرن العشرين. ومن تتبُّع كل تلك التفاعلات نعثر على الخميرة التي كونت في ما بعد ما سمي بالحركة الوطنية المغربية.

مغرب القبائل

بقيام الثورة الريفية بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطّابي (1921-1926) ظهر طراز جديد من الزعامة في الحياة السياسية المغربية. كان الممثلون لأهل «الحل والعقد» ينبعون من أوساط القواد الإقطاعيين الذين غالباً ما كانوا يشترون مناصبهم، بعد التقوي بالعصبية العائلية أو القبلية، أو ينبعون في المراكز الحضرية وامتداداتها بالمناطق القروية، من رجال الزوايا والأشراف ووجهاء من تجار وعلماء، ممن يكتسبون صيتاً في بيئاتهم وتصبح لهم كلمة ذات اعتبار. والوظيفة الطبيعية هي دائماً ممارسة نفوذ أو معارضة نفوذ.

وفي غمرة ذلك يمكن أن تظهر دعوة تلقى قدراً من الاستجابة في الوسط، تستمد وقودها من مثابرة تنم عن مواهب قيادية. وقد يصل الأمر إلى حمل فكرة سياسية أو فكرية تكون هي أساس خطاب يوجهه القائد إلى الجماهير فتوليه ثقتها ويصبح هو الناطق باسمها لمدى زمني يطول أو يقصر، وفي نطاق جغرافي محصور في نطاق قبيلة أو يتسع فيشمل مناطق أرحب.

ولم تخرج قيادة بن عبد الكريم عن هذه الملامح العامة، فهو سليل بيت رياسة. وهو اسم علم في وسطه. وهو متقمص لدعوة.

ولكنه حامل للواء في حرب رهاناتها ذات طبيعة شمولية، والعلاقة التي بينه وبين مرؤوسيه ذات طبيعة مختلفة عما كان مألوفاً من قبل. وتظهر جدة الطراز الذي أفرزته حركة الخطّابي، حينما نذكر بطراز القيادة التقليدية، وبمقارنته بغيره من قادة الرأي والفعل في الفترة التي ظهر فيها. وبسبب تميز قيادته وقع تفاعل سريع بين القائد ومحيطه، نظراً إلى الحاجة التي أحس بها المجتمع وإلى المزايا التي تمثلت في القائد. ونتج عن ذلك مزيج يتمثل في مقولة كيف تكونون يولى عليكم، وبمقولة الناس على دين أمرائهم.

في العشرينيات من القرن الماضي كانت الجيوش الإسبانية والفرنسية تحاول بسط نفوذها في مختلف النواحي المغربية. كانت ناحية الغرب وما حوالي فاس وإقليم الشاوية وما حوالي مراكش وقبائل المغرب الشرقي، منذ أن نزل ليوطي في وجدة، وأجزاء من الشمال الغربي منذ نزول سيلفيستري في العرائش، قد أخضعت للقوات الأجنبية، وكان يحدث لأول مرة في تاريخ المغرب أن تصل جيوش أجنبية إلى مناطق بعيدة عن السواحل. ورغم فرض الحماية واكتساب الجيوش الفرنسية والإسبانية صفة للتدخل «باسم السلطان»، بقيت مناطق الأطلس الكبير والمتوسط والصحراء والشطر الشرقي من سلسلة جبال الريف غير خاضعة للسلطة الجديدة المفروضة بحكم عقد الحماية.

في الشمال كان الإسبان يتقدمون بصعوبة لاكتساح الفضاء الموكول لهم بمقتضى العقد المبرم بينهم وبين الفرنسيين، وذلك بالانطلاق من مواقعهم في كل من سبتة ومليلية وهما «موقعا سيادة» منذ قرون، ثم انطلاقا من العرائش التي نزلوا فيها أسوةً بما فعل

الفرنسيون بوجدة. وأصبحت تحت إشرافهم مناطق صغيرة معزولة. فهم لم يدخلوا تطوان إلا في شباط/ فبراير 1913. وظل وجودهم محصوراً في داخل أسوار المدينة لمدة، ولم يستطيعوا الوصول إلى موقع فندق العين الجديدة على الطريق بين تطوان وطنجة الذي يبعد عن تطوان بـ 25 كلم، إلا في 1919، بعد سبع سنوات من فرض الحماية اسمياً على منطقة نفوذهم في الشمال، بينما طال الأمر إلى منتصف الثلاثينيات في المناطق الصحراوية بالجنوب، حيث اعترفت لهم فيها فرنسا باسم الأوروبيين بمنطقة نفوذ.

ومعلوم أن قوات فرنسا وإسبانيا كانت تصطدم في تقدمها الحثيث بمقاومة ملموسة تخف أو تشتد حسب المقومات المادية الموجودة هنا وهناك. وكان مصدر المقاومة دائماً هو تمنع الجماهير من أن تقع تحت حكم الأجانب، بما ينطوي عليه الأمر من تهديد لعقيدتها وتحد لتقاليدها. وعلى غرار الهيبة في الجنوب فإن الاعتقاد الذي ساد هو أن صاحب الأمر إنما سلم بالوجود الأجنبي في معاهدة فاس، بسبب الضغط الذي تعرض له، ولم يكن ذلك التسليم عن طيب خاطر، فوجبت المقاومة على من استطاع إلى ذلك سبيلاً.

وكان هناك قواد في بعض الجهات لهم صلاحيات متوارثة لم يسعهم إلا أن يحركوا الجمهور للنهوض لمقاومة الزحف الأوروبي دفاعاً غريزياً عن النفس، لصد محتلين أجانب سيوجهون الأمور إلى مصالحهم هم. فكان أولئك القواد يحرضون على المقاومة ضد الحكم الجديد غيرة منهم على سلطتهم، ولكن بأشد مما كانوا يصنعون من قبل حينما كانوا يحملون السلاح ضد جيرانهم أو أحياناً حتى ضد المخزن الذي يدينون بشرعه.

ويقدم لنا التاريخ السياسي للمغرب في الفترة السابقة للحماية صوراً متدهورة لمجتمع في منتهى التمزق والانحلال. ورئيس السلطة الوطنية نفسه لم يكن يتحرك بكامل الاطمئنان في مملكته بسبب انتشار الفتن، واتساع رقعة التمرد، وطمع زعماء القبائل في تدعيم صلاحياتهم على حساب نفوذ السلطة المركزية، أو تطلعهم إلى نيل امتيازات، حيث كانت مهادنة المخزن للقبائل تكلفه دائماً قدراً من هيبته وشيئاً من مداخيل الخزينة.

وتحكي لنا مصادر تلك الفترة أن السلطان مولاي عبد العزيز رجع إلى فاس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1902 لأنه لم يتمكن من اجتياز الغرب، بينما كان في طريقه إلى زمور التي قامت عليه. وفي تموز/ يوليو 1903 حينما عزم على إضفاء مظاهر الهيبة السلطانية على الحملة المتوجهة إلى تازة قصد تأديب بوحمارة، انكسرت محلّته قبل أن تصل إلى حيث كانت تريد أن تصل، بسبب أن الطريق لم تكن مأمونة. وفي الفترة عينها تقريباً قام الحياينة ضد المخزن انتقاماً من المحلة المخزنية التي وهي في طريقها إلى مواجهة بوحمارة أساءت لهم، فوقعت الغارة عليهم، لمجرد الرغبة في «فرض هيبة المخزن» ولكي «يتأدب بهم غيرهم». وكثيراً ما واجهت المحلة السلطانية مواقف صعبة حينما كانت تتوجه إلى إخماد فتنة في جهة، ولا تأمن أن تقوم ضدها قبائل توجد في طريقها، بسبب سوء تصرف الجنود. وإلى حد ما فإن «كلمة» المخزن في فترة التدهور التي سبقت الحماية مباشرة، لم تكن مسموعة إلا في الرقعة الضيقة التي توجد فيها محلاته، حينما يمكن الحفاظ على هدوء هذه المحلات، وذلك بانتظام تزويدها بـ«المونة»، وحينما لا يكون هناك

ما يدعو بعض الفصائل المسلحة إلى أن تقرر من تلقاء نفسها أن ترجع إلى دواويرها بعد أن تسأم العراك، أو يدعوها موسم الحصاد إلى الرجوع إلى الحقول. وهذا الوصف منقول عن شاهد عيان مطلع هو الصحافي البريطاني هاريس، وقد ورد ذلك في كتاب «الروكي» للإسباني مالدونادو[2].

وبصدد المنطقة التي تشغلنا وهي الريف، حفظت الذاكرة صوراً شنيعة لرداءة العلاقة بين المخزن المركزي وقبائل جعلتها الجغرافيا بعيدة عن منطقة الرؤية. جاء في «الظل الوريف لمحاربة الريف» للقاضي سكيرج الذي سنأخذ عنه الكثير في ما بعد، أن اصطدامات قاسية وقعت في المنطقة حينما حلت بها الحملة التي وجهها المخزن بغرض الانتقام من بقيوة «تطييباً لخاطر إسبانيا باطناً، وقصد تربيتها (أي القبيلة) بذريعة خروجها على الطاعة ظاهراً». وكان السبب في إرسال الحملة هو مداهمة أفراد من القبيلة المذكورة لمراكب الإسبان في عرض البحر، فيضطر المخزن إلى دفع التعويضات الفادحة للمتضررين. وكان على رأس المحلة الشريف مولاي بوبكر، وكان الرئيس العسكري هو محمد بن البغدادي. وقد نهاهما العقلاء في الريف عن إلحاق العقاب الجماعي بالقبيلة لأن القراصنة الذين يثيرون المشاكل مع إسبانيا، لا يتعدى عددهم 13 فرداً «8 من مدشر تيغانمين، و5 من مدشر تفنسا» فلا يصح أن تجرم القبيلة كلها بسبب هؤلاء. ولكن الشريف قال لهم: «إن المخزن يريد أن يسمع الناس أن كلمته نافذة لتتأدب بذلك القبيلة وغيرها». وما ظلت تلهج به الألسن مدة طويلة بعد ذلك، هو أن أفراد تلك المحلة، كانوا ينتهكون الحرمات، وخلق ذلك أسباب الصدام بين أجلاف العسكر

والمخازنية وبين الأهالي والأعيان. وكل يوم يصبح بعض العسكر مجروحاً أو قتيلاً لا يدري أحد من الفاعل. (ص 84، الظل).

وبهذا التفسخ الناتج عن فساد الحالة العامة، ومع تزايد التدخلات الأجنبية، نشأت قيادات سياسية محلية من كل نوع، على النحو الذي أشرنا إليه في مستهل الكلام، ولنا في رواية «شجيرة حناء وقمر» لأحمد التوفيق من خلال القايد همو، صورة مقربة جداً لعلاقة القايد بالشيوخ الذين كان لابد له أن «يأكلهم»، وهم بدورهم «يأكلون» الرعية، ليتسنى للقائد أن يحمل - كلما حان الموسم - الهدية الضرورية إلى الحضرة الشريفة في العاصمة، يشتري بها بقاءه مطلق اليد في ممتلكاته التي تنتشر في ما بين الجبل والبحر.

ونتج عن هذا الوضع فسيفساء متنوع لا بوصلة له، بحكم ضعف نفوذ النخبة المتنورة. وهذه كانت تخوض معركة شديدة مع المحافظين الذين لم يكونوا يأبهون بدعوة العناصر الغيورة على استقلال البلاد. كما كان هناك أفراد من العملاء المكشوفين الذين يعملون بوضوح مع الأجنبي المتغلغل في النسيج الاجتماعي في المجتمع الحضري مع امتداداته في العالم القروي وأحياناً عبر القواد الكبار ورجال الطرق. وهذا مما زاد في تأجيج الأزمة الاجتماعية وتدهور السلطة المركزية.

وكان استفحال السيبة، الناتجة عن تحلل بعض المغامرين من الولاء للسلطة وقيامهم بتنفيذ «شرع أيديهم»، أمراً مشهوراً أدى بجريدة مشرقية هي «المؤيد» (نيسان/ أبريل 1911) إلى أن تخصص افتتاحية قوية ترثي للمغرب الذي تنتفض فيه القبائل على غير هدى وتصرف الملك عن مواجهة الخطر المحدق بالبلاد. وفي الوقت

الذي كانت بالبلاد نخبة تفكر في دستور، وتأتي بملك بدلاً من أخيه بعد أن يتقيد بشروط مقبولة من طرفه، تطورت الأمور وأدت بالملك الجديد إلى أن يحيط نفسه بقواد قبائل لا يعرفون التوقيت العالمي، وأن يصرف النظر عن النخبة المفكرة.

الوضع في الريف ومركز آل الخطّابي

كان الريف بحكم موقعه النائي عن قاعدة الملك، وبحكم خلوه من حواضر آهلة، يقوم أهله بتصريف أمورهم وفق الأنماط التقليدية المتوارثة عندهم التي لا تلغي تبعيتهم للسلطة المعنوية للسلطان. وكان من المعالم القليلة الدالة على أن المخزن مر من هناك قصبتا سنادة وسلوان، في حين طبع حياتهم في المدة السابقة للحماية الاحتكاك مع الإسبان المتمركزين في مليلية التي كانت نقطة انطلاق، منها يقع الزحف على المغرب حين تأذن الصفقات الأوروبية. وفي سنوات متأخرة انشغل الريفيون بمناوشة بوحمارة الذي وصل إليهم مطالباً بالعرش منتحلاً اسم مولاي امحمد ابن الحسن الأول، وقد وجه أعيان الريف بعثة إلى فاس للتثبت من حقيقة شخصية ذلك الروكي واستقصاء الحقائق بشأن مصير «الأمير» مولاي امحمد.

ومن خلال احتكاك الريفيين مع الإسبان بالتجارة وباتصالات سياسية عن طريق مبعوثين يترددون على كل من مليلية وحجرة النكور، تمكن الإسبان من استمالة بعض القادة المحليين بشرائهم، قصد التمهيد للتمكن من التقدم في أراضي قلعية في الريف الشرقي، مستعينين بالأنصار الذين اجتذبوهم بصرف علاوات نقدية بانتظام، وهي الفئة التي سماها الشعب «إيبوليسين» أي البوليس، ويعني بذلك

الأفراد المأجورين الذين كانوا في خدمة الإسبان مقابل أجور يتلقونها من حكام مليلية. وكان هناك «إيبوليسين» في كثير من أنحاء الريف القريبة من مليلية والنكور.

يروي صاحب «الظل الوريف» أن حركة بن البغدادي التي وجهها السلطان لتأديب بقيوة استقرت في أرض جيرانها ببني ورياغل، واتصل قائدها بكل من القاضي عبد الكريم (والد الأمير الخطّابي) وبالشيخ علي أزرقان والحاج محمد الشدي ومحمد العزوزي وهم من الأعيان في قبيلتهم. وجرت مشاورات معهم، لأنهم كثيراً ما كانوا هم اللسان المعبر عن شكاوى الجمهور، خاصة من تصرفات الجنود المكونين للمحلة السلطانية، وعدم احترامهم لأعراض الناس. وهي شكوى ترددت كثيراً، والداعي لها هو ما يتميز به الريفيون من تمسك بالأعراض واحترام للنساء، بل إن أعيان بني ورياغل كانوا يحاولون مع قيادة المحلة الإقناع بالعدول عن أخذ بقيوة بالعنف. وحينما أطلعت المرحوم إدريس الخطّابي على هذا المعطى عقب على ذلك بقوله في تعليق مكتوب جاء فيه: الأكيد أن الفقيه عبد الكريم لم يكن موجوداً في قبيلة بني ورياغل عندما حل بن البغدادي بل كان في تطوان. وعاد منها بعد مذبحة رجال بقيوة التي وقعت في مكان بالقرب من البحر يسمى «أنزا». وإذ ذاك تقابل القاضي عبد الكريم مع قائد المحلة المتصف بالغلظة، ونصحه بالرجوع فوراً إلى حيث أتى، وبإطلاق سراح النساء. وفعل ذلك بن البغدادي إلا ما كان من بعض الاستثناءات.

وقد تردد اسم القاضي عبد الكريم مراراً أثناء مقام المحلة السلطانية، وبعدها حينما ازداد نشاط الإسبان في المنطقة بتحريك

«إيبوليسين». وكان شعور الريفيين عموماً آنذاك هو الحذر من الإسبان ومن المخزن في آن واحد، فإذا كان الأولون أعداء، فالمخزن «قد فرط في الخوزيرات».

كان الفقيه عبد الكريم قاضياً في قبيلته، مثل أبيه وجده، (انظر: د. أمنة اللوه، عائلة الخطّابي، مجلة الثقافة المغربية، ع 6، س 1972) فقد اشتهر آل الخطّابي بأنهم بيت علم ورياسة. وكان أحد أفراد الأسرة هو منفوشة أستاذاً في القصر الملكي يعلم أبناء السلطان. ويقال إنه خلف مؤلفات كثيرة تفرغ لكتابتها لأنه لم يشغله عن الكتابة والتفكير أبناء ولا حب جاه، ومات في سن مبكرة.

وكان للقاضي عبد الكريم اعتبار عند الحكام الإسبان بحجرتي النكور وباديس، فقرروا ربح مهادنته. وأما هو فقد أدى به التفكير في الحالة العامة وفي مركزه القيادي في أهله إلى أن يعتني بتزويد أولاده بتعليم متين. فأرسل ابنه البكر محمد إلى القرويين بفاس، ربما شعوراً منه بأنه مؤهل لخلافته في مركزه العلمي والقيادي. وأرسل ابنه الثاني امحمد إلى إسبانيا لتعلم هندسة المعادن لإحساسه بضرورة استثمار الثروات المعدنية في المنطقة بخبرة أهل البلاد. وقد انتقدت ذلك العامة ولكنه لم يكن يعبأ بالانتقادات لأن ما كان يهمه هو إعداد ابنيه للقيام بدور نافع في الحياة العامة.

وقد عقب السيد إدريس الخطّابي على هذا الجانب فكتب لي ما يلي: الحقيقة أن الفقيه عبد الكريم كان هو الأستاذ الفعلي لابنه محمد. وذلك في الفقه والدين عموماً والوطنية والسياسة. نعم لقد تأثر محمد بن عبد الكريم ببعض أساتذته الذين تعلم عليهم في القرويين، ولكن الأستاذ الحقيقي الذي تدرب على يديه هو والده.

والمعروف أن محمد بن عبد الكريم قام بكثير من المهام السياسية والوطنية انطلاقاً من تعليمات والده وأوامره، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ذهابه إلى مليلية لتقصي أخبار علاقة بوحمارة بالإسبان. وذهابه إلى فاس للاطلاع على مقدار استعداد المخزن لمحاربة بوحمارة، ووضع حد للسيبة التي كانت تسود البلاد. وتمثيل محمد لأبيه في مفاوضات هذا الأخير مع الإسبان معروف أيضاً.

وأكثر من ذلك تعبيراً عن المقام الرمزي للقاضي عبد الكريم الأب هو أنه قتل مسموماً بإيعاز من الإسبان، بمعنى أنه كان مستهدفاً. وجاء في تعقيب إدريس الخطّابي بهذا الصدد أن القاضي لما أحس الرجل بدنو أجله طلب ابنيه إلى فراشه وقال لهما: إنني ذاهب بعد أيام معدودات إلى ربي وخالقي. وصيتي لكم أن تدافعوا عن بلادكم، لأن الإسبان أعداؤنا وأعداء الله، قد بيتوا العزم على تلويث وطننا، بأحذية جنودهم، وأنتم تعرفون كم بذلنا من المساعي لثنيهم عن هذا العمل الدنيء. ولذلك فواجبكم المقدس هو الذود بكل ما تستطيعون من قوة عن حوزة هذه البلاد. إني أعرف حق المعرفة ضآلة الوسائل التي يملكها شعبنا، ولكن على الرغم من ذلك لا ينبغي أن نستسلم قبل استهلاك ما عندنا من الوسائل. وإذا غلبتم هنا واستطاع الإسبان احتلال هذه البقعة فمن وراء ظهوركم تراب المغرب الكبير، تلجأون إليه ولا تسلموا للإسبان على أي حال من الأحوال. اهـ.

الاحتكاك مع الإسبان

كان الإسبان حريصين على توثيق الصلات مع آل الخطّابي. وكما راودوا القاضي تقربوا من ابنه البكر محمد الذي عينوه قاضياً في مليلية ثم قاضياً للقضاة. وسجل كاتب مادة الخطّابي في «معلمة المغرب» (عثمان بناني، ج 11، ص 3754 وما بعدها) ملاحظتين بشأن الأسرة وعميدها في بداية القرن العشرين. الأولى أن الإسبان كانوا مدركين أهمية الأسرة الخطّابية فعملوا على ربط الاتصال بها مادياً ومعنوياً وفتح الحوار معها، وبذلك كانت الأسرة الوحيدة في الريف التي كان لها ذلك الاتصال، مع المحافظة على نفوذها القوي في قلب قبيلة بني ورياغل. والملاحظة الثانية هي أن عميد الأسرة الذي سبق له أن قدم النصح للمخزن بشأن الحالة العامة، كان يدرك أنه لابد من الاستعانة بدولة أوروبية تساعد المغرب على إدخال الإصلاحات اللازمة، وكان يرى أن إسبانيا قمينة بذلك، ولكنه كان يرى أنها أضعف من أن تقدر على أن تستولي على الريف.

وبهذا فإن مركز العائلة في القبيلة وفي سائر الريف وفي أعين المخزن، كان يؤهلها للتأمل في حالة البلاد المهددة بالغزو الأجنبي. والحال أن الإسبان كانوا يتقدمون شيئاً فشيئاً. كما أن الفترة التي قضاها الفقيه محمد في مليلية زودته بتكوين سياسي متين ومكنته من الاطلاع على سياسة الإسبان، خاصة بعد اصطدامه معهم بسبب تأييده للمواقف التركية الألمانية تجاه الحلفاء الغربيين. ولم يغب عنه أن للإسبان مطامع توسعية في الريف بالذات. وكان في مليلية حينما رأى موكب جثة الشهيد الشريف أمزيان الذي قاد مقاومة شرسة ضد الإسبان في 1909. وقد صدمته بكل تأكيد مظاهر ابتهاج الإسبان

بإخماد حركة أمزيان مما خلف في نفسه غصة. وفي مليلية كان يلتقي ببعض المتعاونين المغاربة من إيبوليسين الريفيين، ونماذج من رجال المخزن مثل ابن السناح الذي أرسله مولاي حفيظ على رأس محلة لقمع المتمرد بوحمارة فهرب من المعركة ودخل الثغر المحتل لاجئاً واستطاب التعاون مع الإسبان. وكانت للقاضي محمد بن عبد الكريم مساجلات مع القائد المخزني الهارب وطالما حمله هو وأمثاله مسؤولية الحالة التي آلت إليها البلاد. وطيلة ذلك الوقت كان ينطوي على أفكار غامضة بشأن التذمر من رؤية الإسبان يتقدمون إلى داخل الريف. ولكن اللحظة المفجرة للموقف لم تحل إلا في العقد الثاني من القرن العشرين.

ومن الأدوار الرئيسة التي قام بها آل الخطّابي في قبيلتهم أنهم ألبوا الجموع ضد بوحمارة. «فكان المنادي في الريف بأن بوحمارة ليس هو الشريف مولاي امحمد هو الفقيه عبد الكريم الأب». (الظل، ص 90 وما بعدها).

وكانت بني ورياغل قد خاطبت فاسا في أمر بوحمارة، واستنجدت بها قصد إعانتها على الانقضاض عليه في حين كان الروكي قد عين عليها قواداً تابعين له. وكان بنو ورياغل قد قبلوا ذلك من الروكي مجاملة له حتى يأتي رد مولاي حفيظ. وما كان من أخماس القبيلة إلا أن جمعت أمرها وتحالفت ضد زعيم التمرد المتعاون مع الأجنبي وقاومت محلته وكسرتها. أما القايد محمد بن الحاج عمر القلعي الذي وجهته القبائل إلى فاس فقد قضى فيها ستة شهور بلا طائل. وهذا ما يؤكده أحمد بن عبد السلام البوعياشي في كتابه «حرب الريف التحريرية»[3]. وانظر أيضاً سلسلة مقالات له في

المجلة التطوانية «الأنيس» أعداد السنة العاشرة من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954 إلى آذار/ مارس 1955 حول موقف بني ورياغل من بوحمارة ومساعدتهم المخزن للقضاء عليه.

وحسب تدقيقات فرانشيسكو صارو الخبير في التاريخ العسكري في إسبانيا فقد التحق بن عبد الكريم بمدينة مليلية في أيلول/ سبتمبر 1907. وكان بصحبته شقيقه امحمد، وسكنا منزلاً في حي بوليغونو في شارع إيل كاوثي. وهما مسجلان في دفتر المواليد بالمدينة على أساس أن الأول كان عمره 25 سنة والثاني 12 سنة.

وفي تلك السنة (بالضبط في 16 أيلول/ سبتمبر 1907) افتتحت في المدينة مدرسة ابتدائية للأهالي المسلمين سميت بالمدرسة الأهلية (الإنديخينا) والتحق بها محمد بن عبد الكريم معلماً، وأخوه تلميذاً، وكان في الصف نفسه صبي ريفي آخر هو مزيان بلقاسم الذي أصبح في ما بعد من جنرالات فرانكو، وحاكماً عاماً عدة مرات في أقاليم إسبانية، ثم ماريشالاً في المغرب بعد الاستقلال. وتقول جريدة «إيل طيليغراما» إن المعلم الخطّابي ألقى خطاباً بالمناسبة باللغة العربية نوَّه فيه بإسبانيا لفتحها تلك المدرسة. ولربما كانت تلك أول مدرسة نظامية عصرية فوق التراب المغربي بعد مدرسة الأليانس التطوانية التي أنشأتها الطائفة اليهودية لأبنائها.

وكان بن عبد الكريم معلماً للعربية في أكاديميا اللغة العربية التي أنشئت قبل ذلك بسنة. كما كان محرراً بجريدة «إيل طيليغراما» التي أنشئت سنة 1902 وتولى الإشراف علي القسم العربي فيها حينما استقر في مليلية. ويدقق السيد صارو أن بن عبد الكريم كان محرراً في الجريدة، ولم يكن مديراً كما ذكر أحد الباحثين، كما أنه لم يكن

المحرر الوحيد بالعربية في الجريدة. ويصعب تحديد المواد التي نشرها هو شخصياً، لأن أغلبها كان ترجمة نصوصٍ واردة في القسم الإسباني، ثم إن النصوص هي لعدة أشخاص.

ويجزم صارو أن بن عبد الكريم غادر مليلية في 25 كانون الثاني/ يناير 1919. وفي تموز/ يوليو من تلك السنة كان عضواً في لجنة الامتحان التي أجازت كلاً من الكولونيل سيلفيستري الشهير، وكذلك كانديدو لوبيرة مدير «إيل طيليغراما»، والكابتن مياخا الذي أصبح في ما بعد قائداً عسكرياً للدفاع عن منطقة مدريد أيام الجمهورية، وكذلك المستعرب كاستييخوس. (انظر «العلم» 22 كانون الثاني/ يناير 2008 مقالاً للمؤلف عن بن عبد الكريم في مليلية).

إذاً، فإن بن عبد الكريم الذي جعلته الظروف يقتحم العمل السياسي وهو في ريعان الشباب، في العقد الثالث من عمره، كان قد احتك مباشرةً بحقائق الحياة السياسية في بيئته، ومارس القضاء والتعليم والصحافة. وتأهل بذلك لينظر إليه الوسط الذي ينتمي إليه بوصفه رجلاً جديراً بالاقتداء. وحينما أقبل على العمل المسلح انطلاقاً من قبيلته كان عليه أن يتدبر جيداً في الأوضاع السائدة ويختار الطريق التي قرر سلوكها وهو على بينة من أمره.

كان قد ألف الاحتكاك بالناس من كل الحيثيات. ومكنه ذلك من التعرف إلى نقاط الضعف والنوازع المادية للأفراد. وخبر من خلال تعامله مع رؤسائه الإسبان في مليلية، وزبنائهم المتعاونين من كبار وصغار، خبايا السياسة التي كانت إسبانيا تطبقها في المنطقة. وبوصفه صحافياً أشرف مدة على القسم العربي، أو على الأصح

على الركن العربي من جريدة «طيليغراما ديل ريف»، أمكن له أن يطلع جيداً على ما يجري من حوله وفي العالم الرحب. واضطر بلا شك، كما يحدث للصحافيين عادة حين يتعاملون مع شؤون العالم، إلى أن يستعمل الكلمات في محلها، ولا يقول إلا ما هو ضروري، وبالشكل الملائم وفق الملابسات السياسية، ومقتضيات التواطؤ الذي يفرضه تحمل الحياة اليومية.

وكان الطابع العام للوضع في المنطقة التي قرر التحرك فيها هو التنافر بين القبائل والتفسخ الذي كان قد سرى إلى الدولة إلى درجة أن واحداً من أعوان الدولة يترك السلاح ويلتجئ إلى مليلية ويخدم دولة أجنبية. ولابد أن نستحضر هذا لكي نتصور الانقلاب المدهش الذي وقع في تلك الرقعة من المغرب في ظرف وجيز. وهذا من ثمار المزايا القيادية للخطّابي الذي وقعت على يديه طفرة تمثلت في الانتقال من حالة الانحطاط المزري والتهافت على المصالح الفردية وغيبة الوعي بوجود الدولة المغربية المستقلة، إلى حالة عالية من التماسك والنزوع إلى الكمال الذي أصبح يسود القبائل التي كانت إلى حين متقاتلة في ما بينها، وينخرها دخول أعيانها في سلك إيبوليسين، بل إن حالة من السمو نشأت وحلت محل ذلك كله، وبقيت القبائل التي شملتها اليقظة صامدة طيلة خمس سنوات، بعد أن جعل منها بن عبد الكريم «شعباً مقاتلاً» يجر المحراث بيد، ويحمل البندقية بيد أخرى.

بنى بن عبد الكريم دعوته على الإقناع. وكان في حاجة كبيرة إلى استعمال هذا السلاح، في مجتمع خربته «إيبوليسين» وفي جو الحذر التام المتبادل بين مختلف الفئات والحذر منه هو بدوره لمقامه

في مليلية ولشكوك حامت حول عائلته، ولكن في لحظة معينة تمثلت فيه الجماهير الرجل الأكثر تأهلاً لقيادتها.

فراسة الشعب تنصب زعيماً

حدث ذلك منذ اجتماع «القامة» الذي وقع فيه الاختيار الحاسم. كان الغرض من الاجتماع الذي انعقد في أرض القبيلة المجاورة تمسمان عسكرياً بحتاً. إذ لم يكن في جدول الأعمال إلا دراسة كيفية تسيير القوات المحشودة في المعارك التي كان القوم مقبلين على خوضها مع الإسبان. ولكن المجتمعين رأوا أن خوض تلك المعارك يقتضي تعيين قائد لها. وتقول بعض المصادر الريفية أن هذا الاجتماع انعقد قبل وقعة ظهر أوبران بعشرين يوماً. وفي مصادر أوروبية إن الوقعة المذكورة جرت في فاتح حزيران/ يونيو 1921. وذكر صاحب «أسد الريف» محمد القاضي[4] أن اجتماع «القامة» كان في تشرين الأول/ أكتوبر 1920. وحسب وولمان في كتابه «عبد الكريم وحرب الريف»[5] فإن اجتماع «البيعة»، وقد كان عقب ذلك بطبيعة الحال، وقع في 1- 2 - 1923. وذكر فورنو[6] أن وثيقة «الإعلان عن دولة الريف» صدرت في كانون الثاني/ يناير 1923. أما روجي ماتيو[7] فقد ذكر تاريخاً مختلفاً، وذلك نقلاً عن الأمير مباشرة، بعد أسابيع من استسلامه للفرنسيين، حيث رافقه على ظهر الباخرة التي أقلته إلى المنفى، وبذلك فالتواريخ والمعطيات طرية في ذهن المتحدث، وذكر الخطّابي نفسه تاريخاً مدققاً لقرار تنصيبه أميراً، وهو 15 محرم 1340 الموافق لسنة 1921 بالميلادي. وتبعاً للموافقات فإن ذلك التاريخ هو بالضبط 18 أيلول/ سبتمبر

1921. وعلى ما في هذه التواريخ من اضطراب، فإن تلك المناسبات تكرر فيها تعلق الأنظار بكل ثبات بالفقيه محمد بن عبد الكريم.

والواقع أن الأذهان كلها اتجهت نحوه منذ البدء وفي كل الأطوار، ليكون هو الرئيس العسكري، إذ تأكدت بعد «أنوال» بشكل حاسم المواهب القيادية للرجل، فقر الرأي نهائياً في اجتماعات متوالية أعقبت بدء المعارك، على أن الرئاسة العسكرية والسياسية هي للقاضي بن القاضي المدبر الحكيم للحرب والسلم.

وتداولوا في اللقب الذي يكون لرئيسهم، هل هو «قائد» أو «سلطان»، حسبما أوحي به القاموس المتداول في الساحة، فقر الرأي بعد ثلاثة أيام من النقاش مع المعني بالأمر على لقب «الأمير» بمعنى قائد جهادي. وما حرص عليه الأمير هو ألا تكون له تشريفات خاصة به. وإذا كان الناس ينادونه بمحضره، وكذلك في غيبته، بمولاي محمد أو مولاي محند، فلأن النماذج المتداولة التي كانت في أذهانهم كانت محدودة ولا يتصورون رئيساً إلا ويسبق اسمه مولاي، خاصة وأن «الأمير» رجل من بيت علم ورياسة وهو قرشي. وقد ذكر ذلك بنفسه لماتيو.

اعتنى بتوجيه أنصاره دائما إلى فكرة التحرير، وليس فقط المقاومة من أجل أن يرحل العدو. وليس فقط أن تدافع القبيلة عن أرضها هي، بل أن تجتمع كلمة القبائل كلها للدفاع عما هو مشترك. ووجد نفسه يحث أنصاره على التفكير في مستوى الوطن والارتفاع إليه من مستوى القبيلة. وكان ذلك من مبتكرات الحركة التي قادها.

وهذه النقلة كانت نوعية حقاً. فقبل ذلك اتسمت معارك المقاومة بطابع قبلي. وكانت كل قبيلة تفكر في نفسها. وقبل ستين

سنة من ذلك الوقت كان هناك تفكير مريض سجله الناصري في «الاستقصا» بصدد حرب تطوان 1860 من قبيل القول «أهل تطاوين يدافعون عن تطاونهم، وأما أنا فحتى يصل إلى خيمتي في عبدة» (الناصري، ج 9، ص 88)

لقد كان التفكير السياسي متدهوراً قبل بن عبد الكريم. والنماذج التي كانت في أذهان الناس منحطة. واحتكاكهم مع المخزن كان مطبوعاً بالحذر وأحياناً غير قليلة بالقطيعة. ولعل المفتاح الذي يؤدي بنا إلى فهم النقلة النوعية المشار إليها هو أن الأسرة الخطّابية، اشتغل أقطابها لمدة ثلاثة أجيال على الأقل بالقضاء. وهي مهنة تميل بصاحبها إلى أن يكون مرتبطاً بالمؤسسات القائمة. فقد ناوأت تمرد بوحمارة، ورغم أنها وجدت في موقف المخزن كثيراً من السلبيات، كما كان الحال في حملة بن البغدادي على بقيوة، فإنه رغم أن الصورة كانت قاتمة جداً فقد كان الدافع قوياً للعمل من أجل ضمان الاستمرار في نطاق العدل.

روغي لحسابه الخاص

كانت الفترة تنتج نماذج من الأدعياء بكل الأحجام ولكل الأذواق. وإذا كانت الدول المتطلعة للاستيلاء على المغرب تتابع الأوضاع بانتباه وتطلق الأموال لإغراء هذا أو ذاك بالقيام على المخزن لإنهاكه، فإن كبار المغامرين كانت لهم دوافعهم الخاصة. وفي الوقت نفسه كان سهلاً على مغامرين من كل المقاسات ومن مختلف الأهواء تحريك الجماهير بنحلة مبتكرة، ولا يتوقف الأمر إلا على من يأنس في نفسه قدراً من الجرأة. وبهذا دخلت القاموس

السياسي المغربي لفظة الروغي التي هي في الأصل اسم علم لأحدهم خرج على السلطة المركزية في زمن محمد الرابع، فصارت تدل على كل قائم ضد المخزن.

وإن التعرف إلى تلك الأجواء الموبوءة، والخطابات التي كانت تلوثها، ليساعد على تقدير الظروف التي برزت فيها دعوة الخطّابي، على فهم تقبل الجماهير لتلك الدعوة، وإيلائها المصداقية. وسأسوق مثلاً يقرب من التراجيكوميديا عرفته منطقة الشمال الغربي برز في أوائل القرن العشرين، محوره رجل غفل تمكن من جمع الناس حوله وتأليف محلة وتكوين حاشية. يتعلق الأمر بمدع للملك في الأخماس، أفرد له طوماس غرثية فيغيراس فصلاً في كتابه[8] (Miscelanea de estudios varios sobre Marruecos. Tomas Garcia Figueras. Tetuan 1941) وهو بعنوان روغي من جبالة. ويشغل الفصل 10 صفحات يمكن اختصارها في ما يلي لتكوين فكرة عن الآليات التي كان تصنع بها زعامة رخيصة الثمن، مادتها جمهور، إن لم يتألف كله من عامة مغفلة، فإن المؤطرين يكونون نخبة مختصة في ابتكار سيناريوهات قابلة للتصديق حسب ثقافة سائدة في فترة مواتية للفوضى.

الأتباع جمهور من الفاعلين في الوسط يحركهم الطمع في الاستيلاء على الثروات التي تحتضنها البيوتات الكبيرة في العواصم بما فيها الملاح، وتكون الوسيلة هي الالتفاف حول منشط له جرأة وقدرة على تقمص دور يضفي نوعاً من الشرعية على الحركة الملتفة حول المرشح للزعامة.

يتعلق الأمر هنا بمحمد بن الحسن السملالي الحياني الذي

سوغت له قريحته، وقد سبق له أن قدم خدمات لبوحمارة في مناطق وسطى متاخمة للريف، أن يقيم دعوة لنفسه هو. فاقترب من فقيه اسمه محمد بن علي الإزدي من الأخماس، المشهور في الوسط بعدد من الكرامات، وأبلغه أنه هو الابن الحقيقي لمولاي الحسن، وأنه هو محمد الذي انتحل شخصيته بوحمارة. وأنه قرر أن يطالب بحقه في عرش أبيه. واستعان «الأمير» بـ«الفقيه» ليوجه رسائل إلى الشرفاء والأعيان والعلماء يخبر فيها بدعوته. وصادفت الدعوة استجابة. وصدق من توصلوا بالرسائل أن بوحمارة كذاب، وقرروا اتباع كذاب جديد، يقودهم إلى التحرك للاستيلاء على غنائم وعدوا أنفسهم بها. وجهز الروغي محلة وعد المشاركين فيها بأن بركة الفقيه الإزدي ستكون حاضرة معهم لتقيهم رصاص البنادق وقذائف المدافع لأن صاحبهم كفيل بتبريد مفعولها.

وطلب الدعيُّ من أنصاره أن يدلوه على من يمكن أن يتولى مناصب وزارية في حكومته، فدلوه على أشخاص في شفشاون لتولي مناصب الصدر الأعظم وأمين الأمناء والخارجية والكتابة الخاصة. وبقية المناصب تترك حتى يصل إلى تطوان. وتوجه إلى هناك فعلاً، وأقام في القصبة المطلة على المدينة ثلاثة أيام. وأتى له الشاونيون بالأثّاث الذي عمرها، وصنع له الأنصار عرشاً، واشتروا له سلهاماً، وصنعوا له في الملاح طابعاً ليمهر به ظهائره ورسائله. ونصحوه بأن يزور ضريح مولاي عبد السلام بن مشيش لقراءة الفاتحة، وهناك ألقى خطاب التنصيب الذي وعد فيه بالجهاد في سبيل الإسلام. وأعلن رسمياً أنه «مول الساعة» وبعث بذلك إلى القبائل.

وتوجه من جديد إلى تطوان. وفي بن قريش استضافه أحد

الأعيان القرويين هو احميدو السكان. ولربما سقط الريسوني نفسه في الفخ فبعث للسلطان الجديد فرساً هدية. واحتل أنصاره قمم الجبال المحيطة بتطوان، واتجه موكبه إلى اللوزيين. وهناك تصدى له الباشا قدور بلغازي وخليفة السلطان الأمراني بالجد، وأجهز جيش المخزن على جماعة الحياني، ولم يكلفه الأمر إلا ست طلقات مدفعية. وتبين على الفور أن التبريد الذي كان يضمنه الفقيه المشعوذ لم ينفع، فتشتت الأنصار ولاذ السلطان خائباً في مدشر تيفراون بالأخماس السفلى وانتهى أمره. وكان ذلك حوالي سنة 1903.

الخطّابي يصنع بوصلة

كان سوق الزعامة مفتوحاً لكل من يجرأ. فكيف للخطّابي أن يقتحم هذا الوسط الموبوء؟ وكيف له أن يفوز بالمصداقية؟ إن التحديات التي كانت تكتنف تبلور دعوة الخطّابي لا تقتصر على الفساد الذي ينخر المخزن، بل هشاشة الوسط نفسه. يروي صاحب «الظل الوريف» أن القبائل المجاورة لبني ورياغل أنست لحركة بن عبد الكريم حينما رأت إخلاص قائدها في مقاومة الجيش الإسباني الزاحف. وقبل انتصار المجاهدين في موقعة ظهر أوباران - يقول السكيرج - كان طرف من القبائل الشرقية منحازاً إلى الإسبانيين، ولذلك كان هؤلاء يتحركون بنوع من السهولة في الناحية. ولكن حينما ظهر أن كفة الزعيم الجديد للمقاومة قد بدأت ترجح، «تسللوا منه لواذاً، (أي من المعسكر الإسباني) لينحازوا للمجاهدين» (ص 77).

وسنرى في ما بعد كيف أن الزعيم الخطّابي أخذ يتميز بنمط

جديد من السلوك في تدبير العلاقة مع محيطه، محترماً الميكانيزمات المعهودة نفسها التي تضبط العلاقات في ما بين الأفراد والمجموعات. فهو مثلاً حينما يقبل انضمام قبيلة من القبائل في صفه، يحترم زعامتها المحلية ويزكيها في مركزها القيادي. إلا أنه كان من الواضح أن تلك الطقوس كانت مصحوبة بمحتوى جديد للعلاقات، علاقات تضامن وصفاء. وقد تضمن الخطاب الذي ألقاه أمام الأعيان لدى تنصيبه أميراً للجهاد في متم سنة 1922، تأكيداً صريحاً لكون قيادات الحركة هي قيادات جهادية، وبالتالي فهي مطوقة بواجب الاستقامة والزهد في المصالح الشخصية. وعلى خلاف ما كان شائعاً في ظل المخزن العتيق ورد في ذلك الخطاب (ص 179، «الظل») أن مهمة قواد القبائل «ليست هي إثقال كاهل الناس بالضرائب». ونبه المسيرين المعينين في موقع المسؤولية، إلى أن كل واحد منهم يجب أن ينفق على نفسه، كما كان عليه الحال من قبل تولي المسؤولية، وأنه لتأمين العمليات الجهادية ستصرف الأموال الضرورية للقيام بتلك العمليات مما هو محفوظ في بيت مال الجهاد.

وكانت الذاكرة الجماعية تحتفظ بصور مازالت طرية من الممارسات التي تنبع من العادات السيئة التي كانت سائدة في التدبير المخزني. ورأت مختلف القبائل بالملموس أن زعامة بن عبد الكريم تتجسد فيها أمثلة حية للعزيمة التي تؤدي إلى الانتصار، وأمثلة حية للسلوك القويم والعلاقة الحميمية بين القيادة والقاعدة، فانحازت تلك القبائل إلى الحركة التي هبت من أجدير، والتي بدأت بداية باهرة في المعركة التي اشتهرت باسم أنوال.

ويصف السكيرج بطلنا، الخطّابي الابن، بأنه «كان مجبولاً على الحلم مع سلامة صدر» (ص 214، الظل). وهذا إلى جانب ما يتحلى به من مؤهلات قيادية، حببه للناس بعد تشككهم فيه من قبل. وقد جلب إليه انتصاره في أنوال سمعة جيدة، وترك تأثيراً مهماً في القبائل، كما قال وولمان (ص 119).

ومن أمارات حلمه أنه غض الطرف عن إدريس بن سعيد السلاوي الذي سعى إلى تسميمه (ص. ص. 199/ 200، الظل) كما عرف عنه تلافيه خلق الأعداء الإضافيين، بل إنه اشتهر بأنه راود القيادات المحلية في المناطق المجاورة من أجل الكف عن إيذاء المجاهدين، مثل مسعاه لدى رئيس الطريقة الدرقاوية، وكذا مع الشريف احميدو الوزاني، أو صنعه مع شريف آخر هو أحمد الريسوني. وبصفة عامة هذا كان دأبه مع كل من له صيت في وسطه القبلي من الأعيان والشيوخ، إذ كان يحاول استمالتهم للمشاركة في الجهاد، ويفضل ذلك على الاصطدام معهم.

لقد اقتحم الخطّابي تجربة قيادة الجماهير في وقت كانت منطقة الريف قد أصبحت في مهب معارك سياسية متلاحقة ومتضاربة. فبعد مدة طويلة من العزلة التي عرفتها المنطقة، دخلت قبائل الريف في نطاق رؤية المخزن بسبب تدخلات الإسبان انطلاقاً من مليلية، والفرنسيين انطلاقاً من الحدود الشرقية، وكذلك بإقحام بوحمارة لقبائل المنطقة في مغامراته، ومقامه في قصبة سلوان. وبذلك أصبحت قبائل الريف في معمعان السياسة الداخلية والخارجية للمملكة، واتضح أن المنطقة أصبحت مؤهلة لتكون مسرحاً لتحركات متناقضة. فبسبب تداخل أهواء الأطراف الخارجية

والمخزن، من حملة بن البغدادي إلى بوحمارة إلي عبد الملك محي الدين، على إيقاع تحركات مصدرها مليلية ومرسى عجرود (السعيدية اليوم)، شهدت المنطقة عدة تقلبات، منحت الخطّابي وأسرته المرموقة خبرة سياسية كبيرة، ورسمت لهم خط السير مع جيرانهم، ومع مختلف الأطراف الخارجية والداخلية.

وعلى خلاف ما كان مألوفاً في العمل الجماعي في المغرب العتيق، تولى الفقيه محمد بن عبد الكريم الخطّابي رئاسة خطة الجهاد بمقتضى قرار تلقائي اتخذه المجاهدون. وقد تم ذلك بدون حضوره، رغم أنه لا يستبعد أن يكون قد علم باتجاه النية إلى مخاطبته في الأمر. ويورد السكيرج نقلاً عن أزرقان، تفاصيل مفيدة، تساعدنا على التعرف إلى جوهر ما حدث. وكما هو معهود في نصوص مغربية قديمة مماثلة، لم يذكر المؤلف تاريخ ذلك الحدث الاستثنائي. ونعرف أن التنصيب كان على إثر مرور ما يكفي من الوقت لبروز المواهب القيادية للقاضي الخطّابي سواء في المعارك أو في تدبير السير العادي للمجموعة المتعاهدة على الجهاد منذ اجتماع القامة. فقد «رأى المجاهدون أن أمرهم لا يكون مبنياً على أساس متين يقتضيه الدين الكريم، بتنصيب أمير يكون المدار عليه» (ص 178، الظل).

ويذكر المؤلف بعد ذلك أسماء الحاضرين من أعيان القبائل، لا ندري هل كانوا مفوضين من قبل هيئة ناخبة، ولكن لنا أن نكون على يقين من أن المجتمعين مسلحون بشرعية مضاعفة بمقتضى حملهم السلاح لمقاومة الجيش الغازي، وبمقتضى ارتباطهم المباشر بقواعدهم، مما يجعلهم متنوعين في مشاربهم. وكان قد مر على

امتزاجهم في عمل مشترك في رفقة السلاح قرابة عام ونصف، وتعوَّدوا على الاجتماع في أجدير بوصفها قاعدة لعملهم المشترك. وكل المذكورين في «الظل الوريف» عند الحديث عن اجتماع «البيعة» تسبق أسماءهم صفة شيخ أو فقيه، وهما حيثيتان تشيران إلى رتبة اجتماعية ودينية مسلم بها. وتبعاً لما تدل عليه أسماؤهم وألقابهم فهم ينتمون إلى قبائل بني ورياغل وبني توزين وتمسمان وبقيوة وبني بويفراح وبني حذيفة والمرابطين وأيت يوسف. ولنا أن نتصور أن أزرقان لم يذكر جميع من حضر، لأنه يضيف في نهاية السرد أنه كان هناك غيرهم من الشيوخ والفقهاء.

ويدقق السكيرج فيقول إن المعني بالأمر لم يكن حاضراً. ولم يكن حاضراً عمه عبد السلام وهو من السباقين إلى الثورة، ولا شقيقه امحمد الذي كان متغيباً في مهمة مثل أزرقان، وهم من خلصائه. ويروي المؤلف أن الأمير قد انقبضت نفسه لما وصله القرار، وبعد ثلاثة أيام من محاولات الإقناع التي قام بها أزرقان قبل الأمير قرار الجماعة، لأن صهره وصديقه القديم استعمل معه، في ما يبدو، حجةً كان لها مفعولها، حيث بادره بالسؤال: «ألا ترى أنهم اتفقوا على أن ترمي بنفسك للموت لمصلحة المسلمين؟» (ص 179، الظل). وقد قبل القرار في نهاية الأمر بشرط أن لا يكون التعيين مصحوباً بزيادة تعظيم. وأضاف شيئاً مهماً وهو أنه حرص على أن يكتب للسلطان مولانا يوسف، ويوجه إليه كما جرت العادة «هدية على قدر الحال، ليتحقق بأننا منقادون لأوامره التي يقضي علينا الدين بطاعته فيها، خصوصاً حيث بلغته مبايعتكم لنا فيظن أننا خارجون عن الطاعة» (ص 181، الظل).

لم تكن سهلة مهمة بن عبد الكريم في بثّ الروح الجديدة التي جاء بها، وخاصةً في أوائل أيام دعوته، أي منذ أواخر 1920، أما بعد الانتصار في أنوال فقد انتشر الصيت وارتفعت السمعة، ولهج بالثناء عليه تلقائياً كل من سمع بذلك الانتصار المدوي. وهفت إليه القلوب في كل الريف، وفي القبائل المجاورة بما فيها غمارة.

وترجع الصعوبات التي لقيها في بداية الأمر إلى فساد الهمم وشيوع الروح الانهزامية. وكان الانتقال من حالة الانهيار التي كانت سائدة في العشرينيات، إلى حالة النهوض التي بعثها الخطّابي، شيئاً باهراً. وكان الوضع في المجتمع الريفي متفاوتاً من قبيلة إلى أخرى، حيث اختلفت درجة الهشاشة من حالة إلى أخرى، تبعاً للقرب من مناطق التماس مع الإسبان والمتعاملين معهم أو البعد منها.

ولا نتردد في وصف ذلك الانتقال بالطفرة، لأن الأمر يتعلق بخلق مناخ ثوري كان بروزه معجزة في حد ذاتها. ويرى صاحب «أسد الريف» في الصفحات 103 و105 و106 أنه كانت تتردد في القبائل دعايات تمس شخصية بن عبد الكريم وتصفه بأنه يعمل لمصلحة الدولة الإسبانية، وأن مقصوده من عمله هو جمع كلمة قبيلة بني ورياغل من حوله ليريح إسبانيا من مشقة تكاليف الهجوم بالقوة، ويكافأ لقاء ذلك بوظيف سام في ما بعد. وبسبب تلك الدعايات اشتد الخلاف وكثر التشويش في الأسواق والمجامع وفي قمم الجبال حيث لا يصل صوت الخطّابي المبشر بالروح المعنوية الجديدة. فكثر القيل والقال، وظهرت التشككات من لدن بعض المدسوسين في الأسواق والموتورين على أسرة الخطّابي التي وصل الأمر في لحظة ما إلى إشعال النار في منزلها في أجدير.

ولكن بعد أن أصبح للمجاهدين موقع مرموق، وتردد صدى دعوتهم، وخاصة أخبار انتصاراتهم، كان استمرار الانتقاد يواجه بقوة لأنه أصبح يصب في خانة العداء للثورة. ولم يعد الأمير وهو الخبير بوقع الخطاب الديني بحكم احتكاكه مع الجماهير، يلقى صعوبة حينما يقوم هو شخصياً بإبلاغ الخطاب. كانت أحاديثه مشبعة بالآيات وبالأحاديث وبالاستدلال بتاريخ غزوات الرسول في بداية أمره، وبالتبصير بمرامي الاستعمار الإسباني مذكراً بما فعلته إسبانيا مع المسلمين في الأندلس، إلى حد تشريدهم من ديارهم وفرض التخلي عن عقيدتهم.

وهذا ما ورد في كتاب البوعياشي السابق الذكر، (البوعياشي، ص 49 من الجزء الثاني، وفي ص 57 من الجزء نفسه) فقد ذكر المؤلف في الموضع المذكور بخطبة للزعيم الخطّابي ورد فيها: إن إسبانيا بعد طرد المسلمين من الأندلس تلاحقهم في أراضيهم لسلخهم من دينهم قصد تنصيرهم. وأورد بالنص على الخصوص «وليس عملها في الأندلس المسلمة بمجهول عندنا نحن الذين هاجر إلينا من تمكن من النجاة بدينه. فأنتم أنفسكم أبناء الأندلسيين كلاً أو بعضاً. وها هم تبعوكم إلى هنا».

وسمعت من شاهد عيان، أن مفعول مواعظ من هذا القبيل كان لها وقع ملموس في تكتل بني ورياغل ثم جلب القبائل المجاورة إلى الحركة الجهادية. وأما بعد حصول النصر العظيم في أنوال فقد انقلبت الموازين رأساً على عقب في منطقة النفوذ الإسباني كلها. وكان من أهم الانعكاسات إقبال رجالات غمارة على صفوف المجاهدين.

محو الحدود القبلية

وحينما اتضحت الرؤية لأعيان بني ورياغل، سايروا أطروحة الخطّابي، واقتنعوا معه بضرورة المواجهة، والحال أن بناء موقع محصن في أنوال من جانب الجيش الإسباني كان يدل على أن مليلية أصبحت تتعجل تنفيذ الزحف. ويذكر السكيرج أنه على إثر التأكد من نوايا الجنرال سيلفيستري، وقع أول اجتماع للأعيان في القامة بجبل تمسمان، وهذا في حد ذاته يدل على أن رقعة التحفز قد اتسعت، لتشمل بني ورياغل وتمسمان. وحضر الاجتماع أعيان من المرابطين (10) وأيت عبد الله (10) وبني بوعياش (6) وبقيوة (4) وبني توزين إضافةً إلى تمسمان التي وقع الاجتماع في ترابها. وذكر السكيرج رواية عن أزرقان أسماء بعض الحاضرين من كل قبيلة، وهي المعبر عنها بالأرقام التي أوردتها هنا بين قوسين. وكان ذلك الجمع المؤسس قد فوض الرئاسة لمحمد بن عبد الكريم الخطّابي، قصد العمل على توحيد جهود المجاهدين لمواجهة العدو العازم على الخروج إلى بني ورياغل، وهو ما يدل على أن نيته هي الإجهاز على بقية الريف.

ويمكن القول إن المجاهدين كانوا ممثلين بقياداتهم الطبيعية التي تفرزها عادة الممارسة السياسية في أرض الواقع. وهذه القيادات الطبيعية تتمثل في الشيوخ والأعيان والفقهاء. وقد دل نشوب المعارك الأولى على أرض تمسمان على التطور الواقع في الوعي السياسي لتلك القيادات، إذ إن الاستحضار العقلاني لأبعاد الخطر المداهم للجميع، أدى بتلك الطليعة المتنورة إلى محو الحدود وتسليم القيادة إلى من تتوسم فيه القدرة على تدبير المعارك المسلحة

والسياسية التي كان المجاهدون مقدمين عليها، فوقع الاختيار على القاضي بن عبد الكريم.

وروى علال الفاسي في «الحركات الاستقلالية» (ص 136) عن الأمير نفسه حينما التقى به في القاهرة أنه وصل الاتفاق بين الأفراد والجماعات إلى حد أن ذوي الثأر الذين لم يكونوا يكلمون رازئيهم تآخوا معهم، وتناسوا كل ما بينهم من حزازات، وسامحوا قاتلي آبائهم وأقاربهم في سبيل المثل الأعلى الذي بعثه هذا الزعيم النبيل في نفوسهم وألبهم للدفاع عنه والموت في سبيله.

وطبقاً لما أورده السكيرج فإن الرأي لم يكن موحداً في اجتماع القامة. فقد كان هناك من اعترض على عقد الاجتماع في أرض تمسمانية، وهو رجل من الأعيان يدعى الشيخ علال بن بوعزة، ولكن الجماعة واجهوه بأن بني ورياغل مسلمون ونحن مسلمون. وحدث ذلك في فترة كان فيها مشايعون للإسبان يسميهم السكيرج بالمتنصرة منتشرين في كل ناحية من جراء الأموال التي توزع بسخاء لشراء الذمم. وذكر أن هؤلاء كانوا من قبائل سبق أن احتلها الإسبان مثل بني سعيد والمطالسة وبني بويحيى وبني وليشك وكبدانة وقلعية (ص 129، الظل).

سبق ذلك تفاهم بين بني ورياغل وتمسمان، يمكن أن نرى فيه تطويراً لآلية «اللف» المعمول بها في ما بين القبائل. وهي التي تؤدي إلى إقامة تحالف بين قبيلة وأخرى، حينما تشعر قبيلة ما بالحاجة إلى التحالف مع جارتها للاستقواء ضد أعدائها. وينعقد لذلك الغرض جمع تبدأ طقوسه بذبح ثور تأتي به القبيلة الراغبة في عقد التحالف، تعبيراً عن الاستجارة ودعوة إلى التعاون الدائم ضد الأعداء

المشتركين. وكان من العار أن ترفض القبيلة المستجار بها الدخول في الحلف المقترح. وكان بنو ورياغل قد ألحقوا ضربة بحصن ظهر أوباران بهجوم ضم 125 رجلاً، فرأوا أن استكمال المسلسل الرامي إلى الإيقاع بباقي الحصون الواقعة في منطقتهم، يتطلب قوة إضافية يمكن الحصول عليها من جيرانهم الأقربين أهل تمسمان. وتسلل الفقيه بن عبد الكريم بنفسه نحو جيرانه مخترقاً الخطوط الإسبانية، واجتمع مع مجلس رؤسائهم وبدأهم بالقول: ليس لي ثور أذبحه لكم، وما أتيت من أجله هو أن أدعوكم لتعينونا على عدونا وعدوكم. ولا شك أن بيانه كان واضحاً وحجته كانت قوية لذا كانت مهمته يسيرة مع جيران طيبين على استعداد للمساهمة في عمل مشترك، وتوج الجمع بالنجاح. وبذلك تم تطوير اللف لأجل إقامة تحالف ضد عدو الجميع.

وفي الفترة الواقعة ما بين تنصيب بن عبد الكريم رئيساً للمتعهادين على الجهاد في القامة ومبايعته في أجدير أميراً، توجه الزعيم بنفسه على رأس قوة بلغت حوالي ألف مجاهد، إلى ما يسميه السكيرج بالخط الشرقي، أي القبائل التي كان الإسبان محتلين لها، مثل قلعية. وكان الأمير راغباً في العمل على ضم «الخط الشرقي» إلى معسكر المجاهدين. وكانت القوة التي ترأسها تضم رجالاً من بني ورياغل وتمسمان وبني توزين وبني سعيد وبني وليشك (ص 140، الظل)، أي إن هناك قبولاً بالعمل المشترك وبرئاسة يقبلها الشركاء.

وبهذا نعرف أن حلقة الجهاد قد اتسعت وأن دعوة بن عبد الكريم قد شملت معظم الشق الشرقي من سلسلة جبال الريف، ولكن لم يخل الجو من وقوع انحرافات. وذكر السكيرج أن أحد

القادة المحليين في قلعية غدر بالمجاهدين وتسبب في إلحاق هزيمة بهم (ص 142، الظل)، بل إن الإسبان قد رشوا أحد مسيري الطريقة القادرية لقتل الزعيم بن عبد الكريم (ص 143، الظل)، غير أن جسامة الرهان دفعت بالقائد إلى السهر شخصياً على تحصين مواقع المقاومة في قلعية في أيلول/ سبتمبر 1921.

حزب المجاهدين يتسع

واجتهد الزعيم الخطّابي منذ البدء لكي يتغلب على الحساسيات القبلية، وتوسل إلى ذلك بدعوة القبائل المنضمة إلى الثورة إلى تعيين قوادها الذين يسيرون شؤونها. وكان ذلك يعطي ثماره في الغالب، إلا حينما تتدخل الوساوس الأجنبية عن طريق الأعيان الذين تشترى ذممهم. وكان ارتياح القبائل للتعامل مع قواد من صلبها من الطقوس السائدة، زيادةً على أنه يستجيب لاعتبارات عملية. ومما يمكن أن يلاحظ أن الإسبان والفرنسيين بدورهم كانوا يتبعون الطريقة نفسها، إذ ينصبون على القبائل قادة سبق أن حملوا السلاح ضدهم. وكان الخطّابي يسير على تلك الخطة منذ الأيام الأولى.

ويحكي صاحب «أسد الريف» في ص 125 وص 126 عن تنظيم القبائل الداخلة في سلك الثورة على إثر معركة أنوال، فيبرز أن ذلك كان أهم ما أسفر عنه مؤتمر عام انعقد في «ماورو». فقد حضرت القبائل إلى هناك، وبعد عرض سياسي عام طلب الأمير من القبائل الحاضرة أن تعين في داخل أسبوع واحد رؤساءها الذين يتولون تسيير شؤونها. فشرعت القبائل في ذلك وأعطته داخل الأجل المحدد لوائح الولاة المنتخبين. ولعل هذا التمرين الواقعي كان ثمرة

أسلوب الانتخاب الطبيعي أي ليس ذلك الذي يتم حتماً عن طريق صندوق اقتراع وشكليات بيروقراطية بل عن طريق التشاور المباشر والعلني.

وكان من مقتضيات التنظيم الجاري به العمل ابتداءً من مؤتمر «ماورو» أن يقع تقسيم القادرين على حمل السلاح إلى مجموعات تضم كل منها 25 مقاتلاً، على رأسها ضابط مساعد، ثم على رأس كل مائة ضابط، وعلى رأس كل 500 قائد. ويمكن أن يفهم من هذا أن معيار العمل المسلح في الميدان كان هو الأساس. ولكن شعباً يعيش حالة تعبئة دائمة يمارس حياة السلم ويكون مستعداً في أي لحظة ليزاوج المحراث بالبندقية كان لابد أن يسيره قادة ميدانيون يقومون بالمهمتين معاً، أي إن القبائل كانت توضع تحت رئاسة قواد يسيرونها في السلم والحرب. وبهذا الأسلوب جمع الأمير حوله القبائل تدريجياً إلى أن تمكن من أن يجمع في بوتقة واحدة الريف وغمارة وجبالة في الشمال، والقبائل المجاورة في المنطقة التي كانت تحت الحكم الفرنسي. وفي وقت ما كان قد أصبح مندرجاً في سلك الثورة 25 قبيلة من بني مسارة إلى مطالسة، كما جاء في («أسد الريف»، ص 158).

ومن الروافد الأُوَل من غير الريف التي صبت في نهر الثورة قبيلةُ غمارة، وقد حدث ذلك على مرحلتين: الأولى هي التي حدثت في خريف 1921، وقد انتهت في ظروف مضطربة. ومرحلة ثانية حلت حينما استقرت الثورة نهائياً في الجبهة الغربية، فامتدت رقعة العمليات حتى الشاون ثم مشارف تطوان، حيث كانت منطقة جبالة برمتها تحت لواء الثورة، وهذه تجربة تستحق وقفة.

نحو غمارة

وكان المرحوم إدريس الخطّابي قد أبلغني كتابة تدقيقٍ مفاده أنه على إثر ملحمة أنوال بثلاثة أيام، في 18 ذي القعدة 1339 موافق 24 تموز/ يوليو 1921، وصل إلى الأمير وفد برئاسة عبد الهادي مغوز وحمو العيساوي يمثل قبائل غمارة المتاخمة للريف الأوسط وهي متيوة البحر، وبني سميح، وبني رزين، وبني خالد. وطلب هذا الوفد فتح جبهة شرقية ضد الإسبان، فوافق وبعث شقيقه يوم 23 صفر عام 1340 موافق 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1921 وتوغل في تخوم غمارة الغربية، ورحب به الزعماء المحليون، ولكن تدخل الكومانضانطي كاباث المراقب في المنطقة وأحمد الريسوني حال دون حدوث الانضمام على الرغم من جهود ومحاولات نصف سنة، ولو أن روح ثورة التحرير تمكنت من سكان المنطقة. وأما المرحلة الثانية فابتدأت يوم 22 شوال 1341 موافق 7 تموز/ يوليو 1923، حيث انضم الريف الغربي كله (جبالة)، بفضل نشاط المجاهد احريرو وزعماء غمارة أمثال مغوز والعيساوي.

أما صاحب «الظل الوريف» فإنه يركز الكلام عن المرحلة الثانية، ويقول إنه حينما عاد السيد امحمد من مهمة كلفه بها شقيقه في فرنسا دامت ثمانية شهور، (انتهت في تموز/ يوليو 1923) تم توجيهه إلى المنطقة الغربية لاستكمال الحلقات الجهادية. ويذكر السكيرج أن التوجه نحو غمارة كان مسبوقاً بمبادرة ملغومة قام بها أحد أعيان المنطقة الغربية وهو «المسبمى» - على حد قول السكيرج - حمو بن العيساوي الريفي المتيوي الذي شخص إلى أجدير طالباً توجيه محلة إلى غمارة، وتعهد بالتكفل بمؤونة المجاهدين. وتبين (ص 151،

الظل) أن الرجل إنما كان يروم التمكين لنفوذه الشخصي في قبيلته، بالاستقواء بالمحلة المكونة من المجاهدين التي قد تصحبه.

وفي النهاية تقرر في 1923 توسيع عمل الثورة غرباً، بواسطة قرار لنا أن نفهم أنه تم اتخاذه عبر قنوات اتخاذ القرار الجهادي، فتحرك المجاهدون في قوة بلغت نحو 600 مقاتل، جلهم من بني ورياغل، وعبروا كلاً من بني يطفت وبني بويفراح ومسطاسة ومتيوة الريف. ويمكن أن نفهم من ذكر هذه المواقع أن هذه الناحية كلها كانت قد أصبحت في معسكر المجاهدين، ولهذا عبرتها محلتهم باطمئنان. وحل المجاهدون في تراب غمارة عابرين كلاً من بني رزين وبني سميح وبني كرير وبني بوزرا، وأقاموا في قبيلة بني زيات، وشرعوا في مناولة البارود مع العدو على شاطىء تيكيساس. ودقق السكيرج القول فبين أنه لم يحضر في الجهاد من أخماس غمارة إلا قليل (ص 151، الظل).

ويهمنا من هذا أن نسجل أن حلول المجاهدين في غمارة يجسم المدى الجغرافي الجديد الذي أصبح لحركتهم، حيث لم يبق الريف وحده مسرحاً لعملياتهم الجهادية. وهذا ما نقوم في هذا البحث باستقصائه وتتبع تطوره، باعتباره أفضل ثمرات الحركة الخطّابية، أي انتقال المفهوم السياسي من نطاق القبيلة إلى أفق الوطن. ثم إن التحرك في اتجاه ضم قبائل غمارة إلى قبائل الريف في عمل جهادي موحد، هو طريق إلى استشراف الشق الغربي لسلسة جبال الريف الذي تسكنه قبائل جبالة. وفي نهاية الأمر ستتم خطوة حاسمة وهي تحقق وحدة المجاهدين بغض النظر عن الحساسيات القبلية العميقة الغور. وهذا مسلسل متدرج بدأ بتذويب الشحناء التي كانت

مستحكمة في ما بين القبائل الريفية نفسها، وتوج بتلاشي الحساسيات المعقدة بين قبائل الريف وغمارة وجبالة فتوحد الجميع في نهاية الأمر تحت راية الجهاد.

ولم يكن الوضع في غمارة سليماً بسبب نفوذ الطريقة الدرقاوية، ذلك أن التطور الحاصل في الأوضاع ينطوي على مس بنفوذ زعمائها. وقد صدرت الأوامر من زعيم الزاوية المذكورة إلى أنصاره تحثهم على منع بيع الخبز للمجاهدين الذين كانوا من بني ورياغل في غالبيتهم. وإلى أن اقتنعت بعض الفئات الغمارية بصدق نوايا الريفيين، فإن بعض العملاء في غمارة كانوا يبيتون تسليم المجاهدين للإسبان في مقابل رشاوى. وبقي المجاهدون معتصمين في مواقعهم وخاصةً في ميناء الجبهة، وهو في حالة حصار تقريباً، وقد هاجمتهم هناك جماعات «المتنصرة» -كما يسميهم السكيرج- فردها المجاهدون على أعقابها (ص 152، الظل).

ولكن وصول المجاهدين إلى غمارة مكن من ربط الصلة مع الريف الغربي برمته. وقد كانت للزعيم الريفي سياسة مرنة ترمي إلى تليين المواقف إزاء الزعامات المحلية السياسية والدينية، حفاظاً على وحدة الصف ضد الاحتلال. وسوف نتمكن من خلال التوقف عند بعض التفاصيل المحيطة بالوضع المعقد الذي واجهه المجاهدون في غمارة، وفي مرنيسة، من تفهم أساليب بن عبد الكريم في تدبير التناقضات التي كان يجابهها مع القيادات المحلية هنا وهناك.

وقد تم المزج بين المرونة والقوة في التعامل مع مرحلة غمارة التي كانت ضرورية لاستكمال توحيد قبائل سلسلة جبال الريف بمجموعها في العمليات الجهادية. وننقل من «الظل» أنه على إثر

الصعوبات التي لقيتها محلة المجاهدين في غمارة، استتب الأمر أخيراً للمجاهدين بعد جمع قوة قوامها حوالي ألف مجاهد برئاسة القائد الورياغلي الأصل عبد الكريم الحتاش.

جاء في «الظل» (ص 205 وما بعدها) أن هذا القائد عاد من وقعة تيكيساس منكسر القلب لما شاهده من قبيلة غمارة وغدرهم له حين كان مرابطاً بمرسى الجبهة، فتوجه إليهم بالمحلة التي أعدها ونجح في مسعاه، «وصارت القبائل كلها في حيز طاعة الأمير، وقدمت أعيانهم منقادة» (ص 206، الظل) وتحدث السكيرج عن القبائل الغمارية المنضمة للمجاهدين وذكرها واحدة تلو الأخرى مع أسماء القواد الذين نصبوا عليها، وهي معطيات تساعدنا على فهم طريقة الأمير في التعامل مع القيادات المحلية.

وذكر أن القبائل الغمارية المنضمة هي بني سميح التي عين عليها القائد عبد السلام البوهالي، وبني كرير وعين عليها القائد السي علي، وبني رزين وعين عليها اليزيد بن صالح، وبني بوزرا وعين عليها القائد بن يوسف، وبني زيات وعين عليها القائد أحمد البقالي، وبني منصور وعين عليها القائد السي أحمد، وبني سليمان وعين عليها محمد المحرش بعد عزل القائد البويحياوي الذي كان متولياً لها من قبل نظراً إلى سوء تصرفه، وبني خالد وعين عليها القائد السي المكي الوزاني الذي عزل لسوء عمله، وولى محله القائد إبراهيم الخالدي والقائد تاج الدين الخالدي.

وذكر المؤلف بعد ذلك أنه «حصل بدخول هذه القبائل في الطاعة رعب كبير لمن عداهم وأدى الحال إلى فرار كل من كان من أنصار الإسبان في هذه القبائل». ويضيف أن غمارة قاموا على ساق

الجد في مقاومة العدو ومقاتلته في أي محل خرج منه، ولم يمكنه إلا التمترس في داخل قشلاته.

أهمية انضمام غمارة

وكان التحاق هذه القبائل بالثورة ينطوي على مغزى مهمٍّ جداً من الناحيتين العسكرية والسياسية. فمن جهة كان ذلك الالتحاق تعزيزاً قوياً للثورة التي وجدت نفسها قد زادت من توسيع رقعتها وزادت من حيث الكثافة العددية.

وتبعاً لإحصاء رسمي نشر بعد انتهاء الثورة فإن إقليم غمارة/ الشاون كان يضم 14 قبيلة فيها حوالي 109,795 نسمة، ومساحته 5,129 كم. وإقليم الريف فيه 18 قبيلة يبلغ تعدادها 122,260 نسمة، ومساحته 3,475 كم. وعليه، فمن حيث المساحة أصبح اتساع التراب المحرر أكثر من ضعف التراب المحتل، بينما كان عدد السكان قد وصل إلى حوالي نصف سكان منطقة النفوذ الإسباني.

وقد اعتمدت في هذا التقدير على إحصاء منشور في مجلة La Gaceta de Africa، عدد خاص بالمدن المغربية، صدر سنة 1936. وحسب هذا الإحصاء فإن عدد السكان القرويين كان يصل إلى 657 ألفاً في حين أن عدد سكان التراب المحرر أصبح بعد انضمام غمارة يصل إلى 231 ألفاً. وهذه الأرقام ليست هي التي كانت في أيام الثورة غير أن النسبة لم تتغير كثيراً.

هذا من الناحية العددية. ومن الناحية السياسية، فإن انضمام غمارة أضاف بعداً وحدوياً للحركة الثورية، ذلك أنه أدى في ما بعد إلى انضمام جبالة، ليصبح هناك تكتل ريفي/ غماري/ جبلي، وفي

هذا ما فيه من وحدة سياسية ذات مغزى كبير تفوق جانب تذويب الحساسيات القبلية الذي هو في حد ذاته مكسب ثمين.

ونستطيع أن نتصور مبلغ الأثر الذي كان لالتحاق غمارة بالثورة على معسكر الإسبان حينما نأخذ في الاعتبار أن هؤلاء قرروا باستعجال أن يقوموا في الحين بما من شأنه أن يواجه هذا الحادث السياسي الخطير قصد إيقاف مده. وبالفعل فإن الإسبان قد كثفوا من اتصالاتهم مع أعيان القبيلة لجرهم بعيداً عن حركة الثورة. وهي العملية التي قادها الكومانضنطي كاباث الذي اشتهر بطول خبرته بغمارة. وقد اختص بأسلوب التسلل السلمي وظل متعهداً لملف الشؤون الأهلية في أغلب العهد الجمهوري.

وقد أثمرت الاتصالات الإسبانية الفورية مع القادة المحليين، نتيجة سريعة هي انسحاب جيش المجاهدين مؤقتاً. ثم حينما عادت غمارة إلى حظيرة الثورة عمل الإسبان على تنظيم نزول عسكري في غمارة قوامه بعض الريفيين المقيمين بتطوان يؤطرهم القائد سليمان الخطّابي، ولكن عملية النزول فشلت ورد المرتزقة على أعقابهم، إلى أن تم استعمالهم في ما بعد في فترة الهجوم المضاد المشترك الإسباني الفرنسي.

وبعد هذه الموقعة انضم إلى الثورة مجاهدون من جبالة كانوا في نحو مئة رجل من بني حزمر، وبني حسان، وبني عروس، والأخماس ومنهم القائد الجبلي الفذ أحمد اخريرو الذي ظل يحمل السلاح حتى بعد استسلام الخطّابي. وسيأتي في حينه التطرق إلى الاحتكاك المباشر بين الثورة والريسوني في منطقة جبالة مع الملابسات التي صاحبت ذلك.

يمكن القول إن التقدم ثم النكوص الذي صاحب ظاهرة انضمام غمارة ثم تراجعهم، يشير إلى أن العلاقة بين الثورة ومحيطها كانت علاقة جدلية، يعتريها صعود وهبوط، ولم تكن تسير في خط مستقيم. وهي حالة تفيد أن الجماهير في هذه المنطقة كما في غيرها هي ذات قابلية فطرية للانضمام إلى العمل الجهادي، لكن حيث يوجد أعيان وقادة طرق تكون هناك سهولة لإثارة النعرات المريضة. وحيث تكون هناك زعامات غيورة على مكاسبها، يجب أن نتوقع وجود حسابات ذاتية تحكمها مصالح أفراد يسيرون الأمور وفق نزواتهم.

وقد وجدت في غمارة على الدوام بؤرة تشع فيروسات صالحة للاستعمال تحركها أغراض فاسدة. فكما استعملت تلك البؤرة ضد بن عبد الكريم وقع تحريكها في أواسط الثلاثينيات من طرف العسكريين اليمينيين الإسبان ضد الحكومة الجمهورية في بلادهم. وفي الخمسينيات تحركت الخلية النائمة نفسها في اتجاه آخر معاكس. وباستمرار كانت هناك في المنطقة زعامات مستعدة للتحرك ضد الأفكار الوطنية. ولكن وقعت مفارقة. فبينما كان هناك في غمارة - كما في بني زروال في ما بعد - «شريف» درقاوي يخادع الجماهير ويناوش الثورة ويجرها إلى معارك جانبية، كان هناك في منطقة جبالة «شريف» ذو مراس طويل وقوة بطش شرسة، تعود على أن يلاعب الدول، ولكن الجماهير انصرفت عنه، وقررت الالتحاق بالثورة حاملة سلاحها لتستعمله في الهدف الصحيح، أي لمقارعة الاحتلال قصد القضاء عليه وليس لملاعبته لمصلحة زعيم من الطراز البائد.

ولنر الآن كيف وقع التفاعل بين التطور الداخلي للثورة وهي تجتاز سنتها الثالثة والوضع العسكري في المنطقة. كان لانتصارات المجاهدين أثرها العميم سواء في ساحة المعركة، على طول الواجهة المتوسطية للمغرب، وفي الحياة السياسية في إسبانيا نفسها. وكلما كانت الثورة تزداد قوة كانت جبهة العدو تشهد مزيداً من الانكماش والتدهور. وقد شهدت سنة 1922 أحداثاً تدل على ذلك مثل استقالة الكولونيل ميان أسطراي مؤسس لا ليخيون من منصبه، تلك الاستقالة التي كان لها دوي كبير، فتأسست منظمات باسم «لجان الدفاع» للمطالبة بإصلاح الأحوال المادية للجيش وتصفية الفساد الإداري، انتهى الأمر بمنعها من لدن الملك ألفونصو 13.

هذا في حين كان القلق يزداد في الرأي العام الإسباني على مئات الأسرى (حوالي 600) الذين كان المجاهدون قد اقتنصوهم بسهولة. وانقسم الرأي العام السياسي إلى حد كبير في كيفية معالجة الموقف مع بن عبد الكريم، بين أنصار الشدة وأنصار اللين. ومن العسكريين أنفسهم من كان يرى ترك المغرب لأهله، رغبة في توفير «نهر الدم والذهب» الذي تستنزفه الحرب. وشاعت في صحافة إسبانيا عبارات مثل «المغرب مقبرة الشباب الإسباني» و«المغرب كيس مثقوب». وانتهى الأمر بإعلان الديكتاتورية العسكرية بقيادة الجنرال بريمو دي ريفيرا «لتقويم الحياة السياسية»، ومصدر تدهورها هو عدم حسم القضية المغربية.

وجاء الديكتاتور بفكرة بدت «انهزامية» للعسكريين وهي الجلاء التدريجي من المغرب. ولكن الديكتاتور تراجع عن فكرته تحت ضغط اليمينيين. وبعد تشجيعات كل من بريطانيا وفرنسا اللتين لم

تكونا ترغبان في نجاح بؤرة ثورية تحررية في شمال المنطقة الفرنسية في المغرب، وأمام صخرة جبل طارق، مع ما يعني ذلك من آثار سلبية علي البلدين في مستعمراتهما بالعالم العربي والإسلامي.

وطور الديكتاتور فكرته في ما بعد بشأن الانسحاب فاتجه إلى تحرك تكتيكي يهدف إلى تجميع القوات في قواعد انطلاق جديدة مع إعادة تنظيمها. وفي مرحلة من الحرب أعرب دي ريفيرا عن الرغبة في التفاوض مع بن عبد الكريم، وأبلغ ذلك إلى الحاج عبد السلام بنونة، وهو وزير مالية لفترة قصيرة في الحكومة الخليفية، وهو الذي تولى إبلاغ الرغبة إلى زعيم ريفي آخر مقيم بطنجة هو عبد الكريم اللوه. كما قام الديكتاتور الإسباني بتجديد الاتصال مع الريسوني في الغرب، أي إن توسيع العمل نحو غمارة كان له أثر مباشر في ميدان الحرب، ومهد الآفاق لتطور مهمٌ في السياق السياسي للحركة الخطّابية، وتبلور الزعامة الخطّابية.

الوحدة الوطنية

ومن الخلاصات التي يمكن تسجيلها بصدد هذه المرحلة من الثورة أن الانتصارات المتوالية للمجاهدين قد جلبت مزيداً من الصيت الشعبي، حيث ظهر أن الذين يعززون صفوف المجاهدين لا يعرفون الهزيمة، وأن قوات الأمير موعودة بالتقدم. وبفضل ذلك تمكنت قوات بن عبد الكريم من تحقيق وحدة الصف ضد الاستعمار وظفرت بقوة مادية ومعنوية لا تقدر.

وكانت وراء ذلك حقيقة أولى هي المعجزة المتمثلة في توحد قبائل الريف وهي التي طالما فرقتها الثارات والضغائن التي ألقت بها

في سلسلة من المواجهات وجعلت تاريخها صفحات من الاقتتال المتواصل. وقد توحدت تلك القبائل واشتركت في معارك تكتنفها تضحيات جسيمة، بعد الاقتناع العميق بأن هناك ما يوحد الجميع ضد عدو مشترك.

وهكذا فبعد أن كانت الحسابات القبلية هي التي قبل كل شيء آخر تحرك المجتمع، نشأت حسابات جديدة في ظل وحدة سياسية أسست لفكر جديد تمثل في ما بعد في ما تسمى بالحركة الوطنية المغربية. فقد نتج عن الثورة التي أججها الخطّابي ميلاد شعور وطني جلب الناس إلى بوتقة جديدة في التفكير وأسلوب جديد في العمل. وهو شعور انتقل فوراً إلى الجيل الذي حمل في ما بعد مشعل المقاومة في شكل جديد. كما أن ذلك الشعور حفز مهندسي السياسة الأهلية في المنطقتين الفرنسية والإسبانية على الانكباب لتفصيل مخططات كفيلة بأن تكسر القوة التي ولدت ووضعت نصب أعينها تأسيس مغرب حديث قابل للعيش في ظل الاستقلال والوحدة.

مراجع الفصل

(1) الظل الوريف.

(2) El rogui. Eduardo Maldonado. Instituo General Franco. Tetuan

(3) أحمد البوعياشي. حرب الريف التحريرية، ومراحل النضال. نشر جسوس وسوشبريس. 1974.

(4) أسد الريف محمد عبد الكريم الخطّابي. مذكرات عن حرب الريف. محمد محمد عمر القاضي. تطوان. 1979.

(5) Abd el Krim y la guerra del Rif. David S.Woolman. Oikos-tau; ediciones. Barcelona. 1971.

(6) عبد الكريم أمير الريف. روبرت فورنو. ترجمة فؤاد أيوب. دار دمشق.

(7) مذكرات الأمير محمد بن عبد الكريم الخطّابي. روجر ماتيو. ترجمة عمر أبو النصر .1927 العباسية 2005. المحمدية.

(8) Miscelanea de estudios varios sobre Marruecos. Tomas Garcia Figueras. Editora Marroquí. Tetuan. 1953.

تطور الانتشار وصعوباته

ظهر من خلال انضمام غمارة إلى إخوانهم الريفيين، كيف أن مخلفات من نمط القديم للعلاقات كانت لا تزال ماثلة، بسبب رسوخ ثقافة السيبة التي أصبح يغذيها تدخل الإسبان بشراء الذمم. ورغم ذلك فإن الشعور الجديد الذي سرى في الوسط قد خلق في نهاية الأمر مناخاً مغايراً لما سبق، وحل الإخاء الجهادي محل التناقضات التي تنمي التحفظ والارتياب. وعمر ذلك النفس الجديد زمناً ليس بالقصير، وخطا بالثورة إلى الأمام، خاصة وأنه مهد لانضمام جبالة في ما بعد. ومن المعلوم أن الصعوبات التي نشأت مع غمارة في أول الأمر لم تكن فريدةً من نوعها، ولا مقتصرة على تلك المنطقة. وقد وقعت مواجهة مسلحة دامت ثمانية أيام (ابتداءً من 17-10-1921) بين المجاهدين وعصبية عمرو ولد حميدو المرنيسي، إلا أن الفارق هو أن هذا كان مثل المذبوح أكثر استمراراً في إذاية للمجاهدين. وفيما كان قد انحاز إلى المجاهدين زمناً، وسقط أخ له شهيداً في إحدى المعارك الجهادية، جنح إلى التعامل مع الفرنسيين في 1923. (التهامي الوزاني، تاريخ المغرب، ج 3، ص 190).

وتمكن الإسبان من استمالة أعيان بني كرير وبني سميح وطرف

من بني رزين وبني خالد وطرف من متيوة الريف وزرقت وبني كميل. واجتمع أعيان هؤلاء بالجبهة، بزعامة الشريف حسن بن صالح الرزيني، واتفقوا على الهجوم على تركست صحبة الشريف محمد سليطن بن الخمليشي، بينما يهجم الشريف الرزيني المذكور على بني بويفراح. وجرت معركة بعد فشل مفاوضة بالهاتف تولاها عن المجاهدين أزرقان. فانكسر المتآمرون وأسر القايد عقة من معسكر المجاهدين وفر كوباس إلى فاس واعتقل أخ سليطن المذكور. ورد ذلك في «الظل» الذي ذكر أيضاً أنه كانت في بني خالد قوة من بني زروال من المنطقة الفرنسية، وعلى رأسها القايد عبد الكريم بن عمر الشريف الدرقاوي، تشتغل بالتهييج هناك. وتغلب عليهم المجاهدون وفر عبد الكريم المذكور من الساحة.

من الواضح أن الحركة الجهادية كانت تلقى صعوبات مع نوعين من الزعامات، رجال الطرق وشيوخ القبائل، وهو ما سميناه برواسب ثقافة السيبة. فقد أثار الشريف عبد الرحمن الدرقاوي صعوبات للمجاهدين في بني زروال، وذلك بعد أن خاطبوه في شأن «الوقوف إلى جانب الدفاع عن الإسلام». وتوجه لمخاطبته في هذا الشأن القائد علي الحتاش الذي وجد صعوبات مع درقاوة في غمارة. ثم ظهر للأمير أن يتوجه بنفسه إلى مخاطبة رئيس الطريقة الدرقاوية، فتحرك من أيت قمرة إلى مرنيسة (ص 166، الظل) واجتمع هناك مع الشيخ عمر احميدو الذي عينه على قبيلته، ولكن الأعيان نبهوا الأمير من احتمال غدر ولد احميدو وهو ما وقع، إذ سرعان ما قام بتهييج القبيلة وما جاورها ضد المجاهدين وعمل البارود ضد بن عبد الكريم (ص167، الظل).

وهناك كان قد اجتمع أيضاً مع عبد الملك محي الدين الجزائري، وهو عنصر إضافي آخر من عناصر التشويش، إذ تحول لخدمة الإسبان بعد طول تعامله مع الألمان من قبل. وكان الأمير قد راوده على ضم مجهوده للمجاهدين، لكن الرجل فضل البقاء مرابطاً في زاوية سيدي علي بن داود. ورغم الصدام المسلح مع ولد احميدو المتحالف مع شيخ درقاوة توجه الأمير شخصياً إلى بني زروال للتفاوض مع رئيس الطريقة، كما قلنا، حيث لم يفقد الأمل في المراهنة على تحييده نظراً إلى نفوذه. وحينما فشل هو في اللقاء الشخصي مع الشيخ كلف الفقيه بولحية وزير العدلية لربط الاتصال مع رئيس الطريقة الدرقاوية «فتوجه الفقيه وحده لقبيلة بني زروال وتلاقى مع الشريف في زاويته وتفاوض معه ولم يجد فيه قابلية وامتنع عن المساعدة» (ص 168، الظل). وهذه أمور وقعت في فترات مختلفة من عمر الثورة. وهي تعني أن سلسلة من التناقضات قد ظلت تفرض على المجاهدين خوض معارك في واجهات متعددة.

وهكذا لم يتمكن الأمير دائماً من إقناع كل الزعامات القائمة بأطروحته، بل إنه في وقت واحد اشتعل البارود ضد المجاهدين في كل من مرنيسة وغمارة. كما أنه حصل في الوقت نفسه صدام مسلح مع القايد المدبوح في اجزناية المتاخمة للمنطقة الفرنسية. «ولم يقصر هذا المذبوح من استعمال ما في طوقه من الصعوبات التي تحمل الريفيين على ترك الدخول للمنطقة الفرنسية بكثرة استنطاقهم وتثقيفهم عن السفر، واستمر إلى جانب ذلك في ممارسة «القيادة» على النمط العتيق إذ كان يعاكس كل من لم يدفع له الهدية زيادة

على الضرائب الكثيرة التي يستخلصها منهم بأعوانه» (ص 164، الظل).

ولكن هذه الممارسات المتوارثة من النمط القديم لمغرب القبائل، لم تثن الأمير عن مخاطبة المتنمرين كما فعل مع صنهاجة السراير الذين قصدهم ليفتح معهم باباً عساه يؤدي إلى توسيع العمليات الجهادية. وحدث أن الشريف الدرقاوي سبق تلك المبادرة الانفتاحية للثورة، بأن وجه رسالة إلى صنهاجة «يأمر فيها بضرب المجاهدين، ومنعهم من المرور بترابهم، وتكلم مع بني زروال بأن كل من خالط المجاهدين ودفع لهم خبزة فإنه يعاقب على ذلك. فهاجت الأفكار حتى أدى ذلك إلى البارود» (ص 168، الظل). ولما طلب بولحية النجدة من أجدير، صد الأمير عن ذلك باعتبار أن الإسبان يريدون أن ينشغل المسلمون بعضهم ببعض، وأمر وزير العدلية بالرجوع.

كما أن هذه التناقضات لم تكن تستثني قبائل الريف نفسها. فذكر السكيرج أنه حين عزم الأعيان على تنصيب قائد قبيلة بني يطفت «امتنع الشريف احميدو الوزاني الذي له نفوذ وأتباع يخدمونه، ورأى ألا يتولى القيادة أحد غيره»، فاقتضى نظرهم أن يولوه مؤقتاً، ولما أمروه بـ«الحركة» مع القبيلة، امتنع عن ذلك بدعوى أن «الشرفاء لا يحركون»، وعين لهم من ينوب عنه. ثم أخذ يبدل نوابه لكي يثبت أنه المتصرف. وذكر السكيرج أيضاً أن أحد الأعيان، محمد بن عمر أوشن، كان قد سجن بسبب مخابرته مع العدو وأطلق سبيله بأمر من الأمير، ولكنه لم يتب من ذلك (ص 156، الظل).

ولكن برغم هذا وذاك كانت سمعة الثورة تزداد انتشاراً. ووصلت أصداء النجاحات إلى جبالة، مما أدى بهؤلاء إلى الالتحاق بالخطّابي رغم ما كانوا يعرفون من أصداء الخذلان الذي وقع للمجاهدين، بل إنهم إنما التحقوا بالجهاد هروباً من أجواء مريضة خبروها في منطقتهم. فقد كانوا يتحركون مع الشريف أحمد بن ريسون وكان هذا ينهى أصحابه عن مؤازرة قوات الخطّابي، لأنه كان غيوراً على سلطته التي بناها عبر عمليات متلاحقة منذ بداية القرن مرة وهو يواجه الحكم المركزي، ثم وهو يواجه جيش الاحتلال الإسباني، غيرة على سلطته.

ويدلي السكيرج ببيانات عن انضمام جبالة ويسميهم «المهاجرون» فيقول إنه أقبل نحو المائة من بني حزمر، وبني حسان وبني عروس والأخماس وغيرهم. وكان كل ما طلبوه هو مدهم بالمعونة اللازمة فكان لهم ذلك بأمر من الأمير (ص 208، الظل). ويذكر السكيرج أنه بعد ذلك اتجهت همة المجاهدين لمقاتلة العدو، فأخرجوه من موقعه بدار العرقوب. وتم تنصيب القواد وتنظيم العمل. وصدر الأمر بتعيين المجاهد خريرو قائداً على المهاجرين من الجبل. ويختم السكيرج كلامه عن انضمام جبالة بقوله (ص 209) فاتصلت الرابطة القلبية بين قبائل الريف وقبائل غمارة، وجل قبائل الجبل، فتواصلت النيران حتى الشاون وتطوان.

ويؤكد التهامي الوزاني (المصدر المذكور، ص 177) هذه التلقائية، فيذكر أنه بعد أن أقبل غمارة على الخطّابي ودانت له مراكز تارغة وتيكيساس وباب عوانة وتيرنس وتلمبوط أقبل جبالة على المجاهدين، «وأعرض الناس عن الريسوني وولوا وجوههم شطر ابن

عبد الكريم، والناس بين رجلين، خائف من الزعيم الجديد أو راغب في حكمه، أما الريسوني فتنوسي أمره» (م. ن.، ص 169). وقام بأول حالة انتفاض ضد التعاون مع الإسبان أهل سوماتة وهجموا على مستقى عسكر النوادر في أوائل 1921، وفي 27 و28 من الشهر الأول استولت قبيلة بني يسيف على مركز عقبة القلة. وهذه التواريخ معاصرة لانتصار أنوال وهي سابقة دالة على أن نوازع الجهاد كانت تخترق جبال الريف من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، رغم تقلبات الريسوني. ويسمح لنا اقتراب الآجال بين هذه الوقائع والشخوص الأول للسيد امحمد الخطّابي إلى غمارة، وهو الذي ربما شجعت عليه الهبة الجبلية الفورية، بأن نتكهن بأن أصداء انتصارات المجاهدين من جهة والتخاذل الذي بدا من الريسوني من جهة أخرى هو الذي حرك الهمم في اتجاه ربط حلقات الجهاد بعضها ببعض.

ويمكن أن نسجل أن التحاق المجاهد أحمد خريرو بحركة بن عبد الكريم كان التقاء بين يقظتين. يقظة فكر سما عن نطاق القبيلة واختار أن يتبلور في أفق الوطن، ويقظة يمثلها القائد الجبلي النابذة لمفاهيم الزعامة الشخصية التي كانت تتمثل في الريسوني، وانضم إلى زعيم اختاره المجاهدون طواعيةً لقيادة حركتهم التي لا يدفعها سوى العمل الدؤوب لمواجهة الاحتلال.

وحينذاك تولى قيادة الجبهة الغربية السيد امحمد شقيق الأمير الذي أسند إليه منذ البداية النظر في ملف غمارة. وحينما أضيفت مناطق جبالة إلى ما سميناه بالجبهة الغربية، أصبح التراب المحرر يقدر بحوالي 14 ألف كم من بين 50 التي هي مجموع مساحة

المنطقة «الإسبانية» نظرياً. وهذا ما أدى بالديكتاتور بريمو دي ريفيرا إلى تنظيم انسحاب منظم من «جبح النحل» كما كان يسمي الحرب في المغرب. وكان من نتائج الانتشار غرباً أمران: الاصطدام الحتمي مع الريسوني، والحصول على موقع حضري هو الوحيد الذي ضمه التراب المحرر، وهو مدينة شفشاون التي آلت إلى إشراف المجاهدين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1924، بعد أن أخلاها الإسبان في انسحابهم الكارثي الذي تكبدوا فيه خسائر لا تحصى.

المجاهدون يمتلكون حاضرة

وكان دخول المجاهدين إلى المدينة الراشدية يوماً عظيماً. وذكر لي أحد ملازمي الأمير هو المجاهد حدو حمادي أزحاف الذي كان من بين أفراد فرقة انتحارية نذرتها الثورة للمهمات المستعصية، أن الأمير أمر يوم دخول المسلمين الشاون بأن ينشر لواء الثورة لأول مرة منذ تصميمه. أمر بإخراجه من المخزن وتم رفعه في أجدير.

وانتقلت عدوى الفرح فتنادى المجاهدون إلى إخراج سرج رفيع من مخزن العتاد، لوضعه على متن فرس القائد. وقالوا «متى نفرح بهذا السرج إذا لم يكن في يوم الشاون». ولكنه نهاهم عن ذلك، وأعيد السرج إلى مكانه، والذي قام بإخراجه وإعادته هو عمي حدو، وهو رجل أسود من الجنوب، كان قد أهداه إلى الأمير وطني من تطوان اسمه بن جلون، وأعتقه الأمير فانتظم في سلك الثورة ضمن المقاتلين، وكان من اللامعين في الميدان العسكري. وكان يترنم بأهازيج صحراوية.

ووجدت في مخطوط عن تاريخ شفشاون، عن يوم الفتح

المبين، ودخول المسلمين المدينة وصفاً مختصراً لذلك الحدث الكبير، نعت فيه قائد المجاهدين بلفظ «السلطان». وهذا المخطوط هو في الأصل تاريخ مختصر للمدينة كتبه مولاي الصادق بن ريسون الحسني العلمي. وهو يقع في 71 صفحة من حجم كراس مدرسي، أضاف إليه صاحب النسخة، وهو محمد بن ج «محمد بن ج» عبد الكريم العمرتي، صفحات عن حرب الريف.

وفيه بخطه: «وظهر خبر السلطان سيدي محمد بن عبد الكريم الخطّابي الريفي فاشتهر أمره، وبايعته القبائل، وكثر الكلام فيه، وكثر البارود من الصبنيول، فأخذت له الجيوش مع القبائل بعض الأماكن والمحلات في قبيلة غمارة، وبني سعيد ونواحي البحر. ووصلت المضاربة لمدشر تغزوت في بني حسان (؟). واشتد الأمر على البلاد وعلى الصبنيول، من كثرة قطع الطريق اشتد الأمر أكثر مما تقدم، ثم جاءته إغاثة كبيرة، ووصلت معونته بمشقة، فانقضى له (أي نفذت المعونة) ذلك، وزاد اشتد عليه الأمر، فكانت جيوشه تعيش بكل ما تجد من البقلة وسنابل الرومية وأكل الوحوش. وما كان في المدينة من الزرع كله خرج يباع للدولة المذكورة حتى أمر الله بالفرج، فنزلت جيوش السلطان في مدشر مسكرلة وبني جبارة، فوقع القتال بين الفئتين، ثم بدأ الصبنيول يزحف من محل إلى محل، ويقرب للبلاد من ناحية الأخماس، حتى يوم أمر كبير الدولة واسمه الكسطرول (يتعلق الأمر بالجنرال كاسترو خيرونا الذي كانت قواته هي التي رفعت الراية الإسبانية قبل ذلك أربع سنوات فوق القصبة التي تشرف على وطا حمام) أهل البلاد بأن يخرجوا أهل البلاد ليذبحوا على المخزن والقبائل يعملوا معهم السياسة. فما كان

عند أهل البلاد كيفية. . . وكثر الكلام من جيوش الصبنيول، بأنه راجع إلى تطوان، وكثر الرحيل من حضرتنا. . . حتى قضى الله أمره صبيحة الإثنين تسعة عشر من شهر ربيع الثاني عام 1343. خرجت دولة الصبنيول. وكانت جيوش السلطان الريفي المذكور قريبة إلى البلاد، فما مضت ساعة من الساعات حتى دخلوا البلاد والناس فرحون مستبشرون مسرورون بحماية الإسلام. وعند الظهر دخل خليفة البلاد (يقصد باشا المدينة بناينو) وهو سيدي مفضل البنينو، فوقعت الهدنة في البلاد، والصبنيول نازل في مركز كدية لربع، (يقصد أربعاء بني حسان) والقتال فيه جدا ليلاً ونهاراً حتى يوم 13 جمادى الأولى 1343 انتقل الصبنيول من لربع بني حسان وما زالت المضاربة والقتال حتى وصل إلى مركزه الأول بدار بن قريش ببني حزمر».

هكذا تحدث صاحب المخطوط عن دخول شفشاون في سلك التراب المحرر. ونفهم من هذه الرواية للأحداث، أن المجاهدين طبقوا مرة أخرى أسلوبهم المعتاد في إحكام الحصار على قوات العدو، وفرض نتائج عسكرية في الميدان، تظهر قوة بأسهم ويظهر معها انجذاب الجماهير إلى صفهم. وبقي أن ندقق هنا فنشير إلى أن التاريخ الذي يذكره العمرتي ليوم دخول الشاون بالهجري يقابله بالميلادي 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1924. وتقول المصادر الإسبانية إنه حدث يوم 15 منه. وتذكر المصادر الإسبانية أيضاً أن الحصار والمعارك التي صاحبته دامت ستة أسابيع. ويقول العمرتي إنه خرج مع الإسبان كثير من النساء اللائي تزوجن مع عساكر الإسبان، وكذلك قلة من المستخدمين من أهل البلاد، وكذلك رحل معهم

يهود. (وحسب إحصاء إسباني كان في الشاون سنة 1936 حوالي 123 يهودياً من بين 6050 نسمة كانوا يسكنون المدينة في منتصف الثلاثينيات).

وأما المجندون المسلمون ممن تزوجوا في المدينة، فهم كانوا قوام قوات الريغولاريس. وهؤلاء طائفة من المرتزقة استعملتهم إسبانيا كما استعملت فرنسا أمثالهم، حيث كان جلهم يقضون في المعارك، «لأن الإسبان كانوا يدفعون بهؤلاء إلى الصفوف الأمامية في الهجوم». وقد روى أزرقان للسكيرج أن المجاهدين كانوا يغنمون من هؤلاء بعض الذخيرة أثناء عمليات الحصار الطويلة التي يتأتى فيها التعرف إلى بعض العناصر منهم، فكانوا يسلمون القرطاس للمجاهدين ليلاً، تارة بطيب خاطر وتارة بالبيع. وذكر التهامي الوزاني (المصدر المذكور، ص 168) إن مجندين مغاربة فروا من صفوف القوات النظامية والتحقوا بالمجاهدين وبقي مع الإسبان من لا يحمل روحاً ولا حماساً.

لقد تقلبت أوضاع مدينة شفشاون مراراً، وارتبط مصيرها في تلك الفترة بمخططات الشريف الريسوني. وفي 1913 كان الإسبان قد حاولوا الاستيلاء عليها، فاصطدموا بقبائل جبالة ودار بين الفريقين قتال كبير انتهى بحصر الإسبان في تطوان. ولكنهم تمكنوا من احتلالها بعد أن خمد القتال واتفقوا مع الريسوني على هدنة مكنت هذا من نشر نفوذه على جُل منطقة جبالة. واستمرت تلك الهدنة إلى 1918. وفي تلك الأثناء ألحقت الشاون بالمناطق التي تم تطويعها.

وكان الريسوني يجر تاريخاً حافلاً بالمساومة مع المخزن ثم مع الإسبان. وبسبب هذا وذاك احتل ركناً مزرياً في الكتب التي تتحدث

عن المرحلة. فقد خصص له روبرت فورنو(Rupert Furneaux) في كتابه «عبد الكريم أمير الريف» (ترجمه إلى العربية فؤاد أيوب، وطبع بدمشق) فصلاً وصف فيه الريسوني بأنه «لص جبالة». وأما جاك كايي في كتابه «التاريخ الصغير للمغرب» فقد تحدث عنه كـ «رجل شديد متوحش غيور على استقلاله» (205).

وقد حصلت أثناء بحثي في الحسيمة على نص رسالة مكنني منها الأستاذ على فهمي الذي كان يدرس في ثانوية الباديسي، استنسخها هو من مصدر محلي، وكان الأمير قد وجهها إلى الريسوني جواباً عن رد جاء من عند الزعيم الجبلي. ويظهر أن الأمير كان يطمع في أن يقنع الريسوني بالعمل المشترك. ولا نعرف جواب بن ريسون عن رسالة الخطّابي هذه، وإن كان من الممكن استكناهه من الأحداث التي تلت تلك الرسالة، أي إن الجواب كان سلبياً. وهذا هو جواب الأمير عن الرسالة المشار إليها:

من محمد عبد الكريم الخطّابي إلى الشريف المبجل مولاي أحمد الريسوني

سلام واحترام، وبعد:

فقد توصلنا بكتابكم المؤرخ بفاتح ربيع الأول، ولهجته كلهجة المكتوب الذي تبلغنا به من ذي قبل، لم تفدنا شيئاً يعول عليه من الأعمال الإجرائية، بل كلها سلبية في سلبية، وغموض في غموض، كأنها محررة بأقلام السياسة المعروفة بين دولتين على وشك الحرب.

أما نحن والحمد لله ففي غنى عن ذلك كله، لأنه لا غموض في المسألة، ولا خوف لأحد منا تجاه الآخر، مهما كان الكلام صريحاً والعبارة واضحة. وقد تقرر عندكم أننا نريد منكم أن تحارب الصبنيول كما نحاربه نحن بكل قوة وبكل طاقة. أما النفوذ الذي عندك على الجبال فسيزول وينسلخ انسلاخك عن الدين، جزاء وفاقاً.

أقول كلمة للكاتب الذي معك والذي يكتب بتزويق الكلام، فعما قريب قليل تطويه الأيام، ويصير في خبر كان، ولا يجد أمامه إلا ما عمله، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وإن سعيه سوف يرى.

الانصراف عن الريسوني في جبالة

كان الرجل يتحرك في رقعة بني عروس/ طنجة، واستطاع أن يبني لنفسه منطقة نفوذ محصنة بفعل العمليات التي كان يدبرها ضد أجانب بغية الحصول على فدية. وطالما ساوم المخزن المركزي، في العهد العزيزي، واستمر على المنوال نفسه مع الإسبان في ما بعد منذ سنة 1911. ولدى فرض الحماية والتقسيم تطلع الريسوني إلى أن يكون هو الخليفة عن السلطان في منطقة نفوذ إسبانيا. وورد الحديث عن هذه التطلعات في كل المصادر التي تطرقت إلى الأوضاع السائدة في تلك المرحلة. واضطربت علاقاته مع الإسبان ما بين فترات مواجهة وأخرى صلحية، في حين كان يحرك الجماهير بشعارات دينية. وقد استثمر جيداً انشغال الإسبان بالجبهة الشرقية حتى أن السلم معه بالشروط التي كان يفرضها كلف الإسبان مبالغ باهظة.

وهكذا فالرجل كان أوفر تجربة بالحرب والتفاوض إذ مارس ذلك مدة طويلة منذ بداية القرن العشرين، مع جهات متعددة. وكان يستثمر نقمة القبائل لتحقيق أغراضه الخاصة. ولهذا يحسن الفصل بين ما هو شعور فطري عند القبائل يدفعها إلى مقاومة الزحف الإسباني، وهو ما صنع المقاومة الجبلية للاستعمار في الشمال الغربي، وما هو تكتيك يخدم مخططات الشريف. وذكر التهامي الوزاني (تاريخ المغرب، ج3، ص 166) أن الفرق بين الزعيمين هو أن الخطّابي كان مصلحاً. وكما ورد على لسان شريف إدريسي في «حاضر العالم الإسلامي» لشكيب أرسلان (ص 197، ج 1) فإن الريسوني كان يسكت القبائل بأموال يأخذها من الإسبان(8).

وحينما ظهرت الحركة الريفية وتيقن الناس من صدق مسعاها وقعت ثغرة في منطقة نفوذ الريسوني في المدة الأخيرة، حيث انضمت طلائع من جبالة إلى الثورة الخطّابية، منذ وقت مبكر معاصر لأنوال كما قدمنا. وكانت تلك الطلائع تمثل عناصر صلبة تعلق بها جبالة الذين تحمسوا للهجوم على المواقع الإسبانية في بني حسان. وتمت هجمات متتابعة بقيادة أحمد اخريرو الحزمري ورفيقه الهاشمي الحساني وكذا القائد محمد كرطيطو وأخيه القايد سلام. وكان كل هؤلاء مع الريسوني من قبل. وأعطيت لكرطيطو الرئاسة على مائة من العسكر، وعين اخريرو قائداً على المجاهدين القادمين من الجبل، «واتصلت الرابطة القلبية بين الريف وغمارة وجل جبالة حتى وصلت النيران إلى الشاون وتطوان» حسب التعبير الذي جاء في «الظل».

وكان معروفاً أن جبالة بسبب قدم بلائهم في الجهاد واستمرار

انغمارهم في المعارك، كانوا أكثر تنظيماً من الناحية الحربية. ومما يذكر أن الشريف أمزيان كان قد بعث إلى منطقتهم من يتعرف إلى طرق تنظيمهم. وحينما انضموا إلى الثورة الخطّابية كان ذلك تعزيزاً قوياً لمعسكر المجاهدين. ومعلوم أنهم انضموا للجهاد في صف بن عبد الكريم تشوقاً للمساهمة. ومنهم من انضم إلى المجاهدين الريفيين تمرداً على الريسوني الذي كان له تنظيم محكم وسطوة قوية. ولخص لي الموقف مجايلون لتلك الأحداث بأن الخطّابي ربح التاريخ والريسوني كان زعيماً قوياً لكنه خسر السمعة. وحينما هممت باستقصاء معطيات عن علاقات الرجلين، وجدت من لا يزال يحتفظ بنظرة إيجابية عن الريسوني ويأسف لعدم الاتفاق بينه وبين الخطّابي على توحيد الجهود. ولكن حسب ما هو معروف ما كان من الممكن أن يقع ذلك التوحيد لأن زعامة الخطّابي كانت ذات ملامح مختلفة تماماً.

فتنة الأخماس

وفيما كان الاستبشار يعم المسلمين بـ «الدخول في حماية الإسلام»، كما جاء في المخطوط الشاوني، كان هناك من أحس بأن الحدث كان يجلب له شؤماً. وهنا أترك الكلام من جديد إلى العمرتي الذي لا يخفي أسفه للمصير الذي آلت إليه الأمور، إذ يقول: «وبعد ذلك (دخول قوات المجاهدين إلى الشاون) استقر الأمر، واشتدت المرابطة على الجهاد، فوقعت حلة وخونة في قبيلة الأخماس مع السلطان، فدارت عليهم القبائل وجيوش السلطان من كل ناحية وزعموا عليهم من كل جانب، فأحرقوا غالبهم ونهبوا ما

كان عندهم من الذخائر والحوائج، والزرع والخريف والكسب والبقر والدواب، حتى سمعنا ممن كان قبلنا من أكابر السن، أنهم لم يسمعوا مثل هذه الوقعة التي جرت للأخماس في طرفة عين، حيث احترقت غالبها من كل جانب، وكان ذلك يوم الإثنين 19 جمادى 2 سنة 1343 (موافق 15 يناير 1925) فزادت القبائل على ما كانت عليه من الطاعة للسلطان ثم توجهت الجيوش إلى زاوية سيدي يوسف أنكيدي والأخماس».

حدث ذلك بعد حوالي شهرين من تحرير شفشاون. وهي من الحالات التي عهدنا من الأمير أنه يستعمل فيها النصح، لمحاولة تلافي المعارك الجانبية. والحال أن مسؤوليات الثورة قد زادت، بأن تضاعفت ثلاث مرات مساحة الأرض التي هي تحت سيطرة المجاهدين. وكانت الثورة وهي في سنتها الخامسة قد راكمت العبر، وهو ما أملى على القيادة أن تستعمل الصرامة، فتقرر ضرب القوى المضادة في أقصى الجبهة الغربية وبعد حوالي شهرين استعمال المنطق نفسه مع قوات الدرقاوي في تمجوطت.

وتحدث «الظل الوريف» عن فتنة الأخماس بقوله: (ص 248):

«ولم يزل المجاهدون قائمين في وجوه أعدائهم في تلك النواحي (الجبهة الغربية) في نشاط، حتى قامت قبائل الأخماس في التشويش على المجاهدين بإيقاد الشريف الريسوني نيران الفتنة بين الجميع... وقد تحقق تداخل الريسوني المذكور بكتبه التي وزعها على القبيلة المذكورة وإمداد الإسبان له بالمدد والعدد. وكانت فكرة السيد امحمد (الخطّابي) هي الإعراض عن الريسوني وعدم الالتفات إلى ما يشوش به على المجاهدين، وقد استحسن نظره الأمير، حيث تخابر

معه بالتلفون. وأقاموا (السيد امحمد وقواته) في بني حسان شهرين. وفي تلك المدة خرج باشا الشاون إلى مدشر الخزاين للمفاوضة مع بعض الأعيان من الأخماس فألقوا عليه القبض وجاءوا به إلى الشريف الريسوني فسجنه عنده في بني عروس بتازروت. وحاصرت الأخماس القائد العياشي وأمرته بطرح السلاح فامتنع. ولما علم السيد امحمد بالخبر أمر اخريرو بجمع العسكر لإغاثة المجاهدين، فتوجه بنحو 500 كما توجه بن سعيد (القائد الذي عينته الثورة على بني حسان) وولد القرفة (قائد بني سعيد) إلى الخزاين بنحو 600 فانقذوا العياشي. وتفرقت القبيلة المذكورة، وتوجه القائدان المذكوران إلى بني عروس وأوقدوا النيران في وسطها، ودارت رحى الحرب، وحضر لإعانتهم القائد اليزيد الرزيني صحبة 200، والقائد محمد بن عمر حميش ومعه 300 عسكري. فكانت الغلبة على الريسوني فأسروه مع ابن أخيه المسمى مولاي علي وصهره محمد الزلال. واستولوا على جميع ما وجدوه لديه من العدة والذخائر الحربية الكثيرة، وأطلقوا سراح الباشا بنينو الذي كان في السجن مقيداً بالسلاسل والأغلال ووجهوا الجميع إلى الشاون».

المواجهة مع الريسوني

وهكذا فإن الصدام بين المجاهدين والريسوني لم يمكن تلافيه. فتوجهت قوات مؤلفة في غالبها من رجال المنطقة الجبلية تصحبهم عناصر من الريف ونزلوا بجزء هام من ثقلهم العسكري في معركة أرادوها فاصلة مع الريسوني، شارك فيها حسب أزرقان حوالي ألفي رجل، وهو جيش كثيف لا يتقرر حشده إلا للمعارك الكبرى.

يسجل وولمان من جانبه أن بن عبد الكريم اتصل عدة مرات كتابةً بالريسوني، في بداية أيار/ مايو 1922. كان الإسبان قد وضعوا أيديهم على معسكر الريسوني بعد معارك كلفتهم إحداها فقدان واحد من ألمع قادتهم العسكريين وهو غونثالث طابلاس. ولاذ الريسوني بجبل بوهاشم حتى لا يقع في الأسر. وكانت كل الطرق مقفلة في وجهه باستثناء جهة الشرق المؤدية إلى غمارة والريف. وكان عليه أن يختار بين أن يستسلم للإسبانيين أو أن ينضم إلى بن عبد الكريم، لكنه كان يكره هذا الأخير، لأنه كان يرى فيه منافساً، وكان يطعن في جدارته للرياسة. وفضل أن يتابع مضايقة إسبانيا إلى أن يصل معها إلى اتفاق.

وحينما كان يتأمل وهو في بوهاشم في ورطته تلك كانت السياسة الإسبانية قد انقلبت بعد قبول استقالة المقيم بيرنغير للمرة الرابعة، فأتى بورغيطي بالسياسة التقليدية المبنية على الهبات السخية، وتم الاتصال في هذا السياق مع الريسوني. وخرج الريسوني كالعادة من العملية أكثر غنى. وكان أساس الاتفاق هو أن يدخل في الطاعة هو وسائر قبائل جبالة مع الاحتفاظ بحرس شخصي. وانتشرت القوات الإسبانية في مناطقه، في مقابل عطاء هام. لكن الإسبان لم ينتبهوا إلى أن اتفاقهم هذا قد قوى من نفوذ الريسوني على جبالة. (انظر وولمان، ص.ص. 120-121).

ويضيف وولمان في مكان آخر إنه بعد دخول المجاهدين إلى شفشاون كانت العرقلة الوحيدة أمام الثورة لكي تعم جميع النواحي الغربية هي سياسة الريسوني العنيد (وولمان، ص 127 وص.ص. 179-180). ولهذا فإن اقتناصه أصبح يمثل ضرورةً استراتيجية. بعد

أن حاول المجاهدون عدة مرات، بواسطة وفود خاصة، أن يقنعوه بضم جهوده إلى جهودهم. وذكر فورنو المتقدم الذكر (ص 128) أن الريسوني قطع أذن أحد الرسل جاء ليقدم عرضاً من الجاهدين في هذا الصدد، وحلق لحية مرسول آخر إمعاناً في الاستهتار.

وتبعاً لعدة مصادر فإن كل ذلك كان كافياً ليستقر الرأي على تصفيته، وقرر جيش الثورة أن يجهز على تزروت. واختار امحمد الخطّابي قائد القطاع الغربي، باحتياط شديد العناصر التي تألفت منها المحلة التي وجهها لتأديب الريسوني. ويقول وولمان إن تعدادها كان 1,200 جبلي برئاسة اخريرو، و600 من الريفيين، من بني ورياغل وتمسمان، وهي أرقام لا تختلف إلا قليلاً عن أرقام أزرقان. وكان هناك حوالي 2,500 من غمارة لحماية المؤخرة.

وتم الهجوم على تزروت يوم 23 كانون الثاني/ يناير 1925، وكان سي محاند نسي حميد نج مقدم وهو تمسماني، أول من اقتحم دار الريسوني. ولكن ما أعلن عنه لأغراض سياسية، هو أن المقتحم كان هو اخريرو (الجبلي). ويقول وولمان: «لقد دافع حراس اللص العجوز عن مخدومهم باستماتة لكنهم سرعان ما انضموا إلى المجاهدين حينما رأوا الأمور تسير في معاكستهم» (وولمان، ص 180).

وبعد الهزيمة، انضم قائد جبل الحبيب الذي أسر مع الريسوني إلى صفوف المجاهدين. وكان أثمن ما وجد عند الريسوني هو الذخائر غير المستعملة، ومنها 100,000 موسر إسبانية، وقذائف وغيرها من العتاد الحربي. وقال باشا تركست وكان حاضراً في عين المكان إن ما وجد مع الريسوني من أموال كان يصل إلى 16 مليون

بسيطة. وقام المجاهدون بكل نزاهة وعفة بإحصاء التركة، ومما وجد عدة خيول وكتب وجرائد وأكياس مملوءة بالنقود فيها حوالي 31,000 ريال. فقد كان الريسوني يتقاضى هبة شهرية من الإسبان قدرها 80,000 بسيطة.

ومما يروى في هذا الباب ويعتبره وولمان دلالة على كراهية أعيان جبالة للريسوني، أن قائد بني ليث كان قد توصل بتعليمات لينقل رسالة إلى الشريف كانت تتضمن ولا شك تحذيراً أخيراً، وهذا منسجم مع ميل قائد الثورة كما نعرف إلى حقن دماء المسلمين، إلا أن قائد بني ليث ربما راوده فضول دفعه للاطلاع على الرسالة، فلما علم بمحتواها رغب في إلحاق الضرر بالريسوني والانتقام منه، فحجز الرسالة عنده، حتى لا تصل إلى الموجهة إليه، تطلعاً إلى أن يرى الريسوني وقد قضي عليه لا محالة في المعركة الفاصلة التي قدر أنها وشيكة الوقوع.

ويقول فورنو إن الرسالة كانت موجهة من اخريرو. وهو يورد أيضاً أن تصرف قائد بني ليث كان يقصد به الانتقام من إهانات الريسوني (فورنو، ص 129). وبعد ما تبين للأمير الدور الذي قام به قائد بني ليث قرر معاقبته، وحكم عليه بالإعدام لتسببه في سقوط ضحايا كثيرين كان من الممكن توفيرهم (وولمان، ص.ص. 181 - 182).

الريسوني في الأسر

ويظهر أن الأمور لم تكن سيئة دائماً مع الريسوني. فقد كشف المرحوم ع. ع. التمسماني خلوق عن ثلاث رسائل وجهها الزعيم

الجبلي إلى الخطّابي، عثر عليها في الأرشيف الإسباني، كلها تصب في وحدة الهدف. الأوليان ترجعان إلى 1921 والثالثة إلى السنة التي بعدها، وفيها جميعاً كلام عن عمل مشترك محتمل، وهي نصوص في منتهى الود. ففي الأولى وتاريخها 14 صفر 1340 موافق 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1921 استهلال تمجيدي لم يتغير شكله في كل المراسلات. وهو كالآتي: «أحباءنا في الله، إخواننا المجاهدين في سبيل الله. الفارس الأنجد، والمجاهد المحنك، الطالب محمد بن المرحوم بكرم الله الفقيه العلامة عبد الكريم الخطّابي، وكافة أعيان محلتكم السعيدة الموقرة، عموماً وخصوصاً، . . .إلخ».

وجاءت هذه المراسلة بعد 3 أشهر من معركة أنوال التي نشرت اسم قائدها في العالمين. وهي جواب عن رسالة من بن عبد الكريم، كانت في ما يبدو للإخبار بعزمه على تعقب الإسبان غرباً نحو غمارة بغية الدخول إلى الشاون. كما تضمنت طلباً للحصول على خيام لإيواء المقاتلين. وفي الأخير كان هناك طلب نصائح عملية عن خطط الحرب. وهي نقط رد عليها الريسوني واحدة بعد الأخرى، مستهلاً رسالته بالتعبير عن السرور، «والشكر لكم عن نهضتكم الحسنة وأعمالكم المستحسنة، العائدة على قطركم بالسعادة، بتطهيره من دنس الكفر والشرك. . . سيما وقد قصدتم بهمتكم العالية وعزيمتكم السامية، تطهير هذا القطر الجبلي الملحوظ بشرف حرم القطب الكامل مولانا عبد السلام».

وتعرض الريسوني إلى عملية غمارة فنبه إلى أن تلك المنطقة «هي عش الفساد وجميع العقال من أهلها وعلمائها متولون بالسعاية في الخوض والفتنة فيما يرجع لمصلحة العدو». ولم يفته أن يشير

إلى أن «جميع زعماء درقاوة وغيرهم منحازون إلى جانب العدو». وهو ما لمسه الخطّابي في عين المكان. وبعد أن وعد بموافاة المجاهدين بالخيام، في المكان الذي سيعينه الخطّابي لمرابطة رجاله، قدم نصائح بشأن احتلال قشلات (معسكرات) بعينها تقع على الساحل الغماري، ليس لأهميتها العسكرية ولكن «لقطع عروق الفساد المتخللة في قبائلها». وأبلغ مخاطبه بأن ملتقاهما سيكون في بني سجيل.

وجاء في الرسالة الثانية وهي تحمل تاريخ اليوم التالي (18 / 10/ 21) أن عدد المقاتلين يجب أن يترواح ما بين 500 و200، وأن يكون الهجوم مباغتاً ليلاً. وأما الرسالة الثالثة فهي بعد عام (10 ربيع الثاني 1341 موافق 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1922) ويقترح فيها الريسوني على الخطّابي أن يوجه إليه مبعوثاً عنه «لتقع المشافهة» بشأن الخطط، ويخبر بأنه وجه من جانبه مبعوثاً يحظى بثقته للمذاكرة «في أمور عديدة ومهمة مما أمرناه بتبليغه»، ملحاً دائماً على السرية.

ونوه التمسماني بهذه المراسلات باعتبار أنها تقلب التصورات التي كانت سائدة عن العداء المتبادل بين الزعيمين، وهي بذلك تدعو إلى طرح علاقاتهما طرحاً جديداً. ولاحظ التمسماني فقط أن الريسوني كان مهتماً بأن يدعو الخطّابي إلى التركيز على غمارة، ربما لاعتباره أن الأخماس تقع ضمن مجاله الحيوي. (انظر الاتحاد الاشتراكي، 10/ 9/ 1988).

وهذه المراسلات، تسبق كرونولوجيا التوتر الذي نعرف أنه وقع فعلاً، بعد أن دخلت قوات بن عبد الكريم إلى الشاون. وقد يكون التوتر قد تفجر بسبب تداخل مناطق التحرك. وهو ما أدى بالريسوني

إلى التصرف بعصبية متناهية حتى أنه سجن الباشا بناينو الذي عينه الخطّابي في الشاون. وهو ما أدى إلى المواجهة وإلى اعتقال الريسوني وأخذه أسيراً إلى تماسينت كما رأينا. وتدل تلك المراسلات على أن تفكير الخطّابي في الانتشار غرباً قديم يرجع على الأقل إلى تشرين الأول/ أكتوبر 1921.

ويقول أزرقان عن مصير الريسوني إنه بعد القضاء على الضرر الذي كان يسببه هذا المغامر للحركة الجهادية، نقل مولاي علي ابن أخي الريسوني إلى تماسينت من قبيلة بني ورياغل، وثقف هناك، إلى أن جيء بعمه مولاي أحمد الريسوني المذكور في محفة إلى القبيلة المذكورة بعد ما عانى في طريقه من شدة ما هو فيه من المرض الذي لازمه إلى أن توفي في القبيلة المذكورة، ودفن في تماسينت. ثم صدر الأمر بنقل أولاده وأهله من الشاون إلى بني يطفت، وسكنوا بقصبة سنادة هناك. وأجرى عليهم المجاهدون نفقة. «وبنقلهم جميعاً تمت طاعة القبائل الجبلية للأمير، وهرب الزلال المذكور إلى تطوان، وعاد السيد امحمد ومعه مساجين من الإسبان، نحو 300». ولا يفوت أن نلاحظ هنا أن لفظ «طاعة» القبائل الوارد هنا مروياً على لسان أزرقان هو من رواسب القاموس المعهود في البيئة المغربية في ذلك الوقت. ومثله مفردات أخرى من القبيل نفسه تتعلق بالطقوس والألقاب والمهام.

ويقول فورنو إن الريسوني كان مصاباً بداء الحبن. وهو داء خبيث يصيب الكبد. وكان لابد من حمله حيثما ذهب. وقد ترك لنا صحافي أميركي وصفاً حياً لنقل الريسوني من تزروت إلى الريف. وهو فنسنت شيان الذي نقل عنه فورنو (فورنو، 130 و131 و133)

وصفاً استغرق ثلاث صفحات، وردت فيه تفاصيل عن اختيار الريسوني، وهو في حوالي السبعين من عمره، لأربع نساء من بين حريم مؤلف من 41، كانت أصغرهن في الـ 14 من عمرها والكبرى 18 سنة.

أما صاحب المخطوط الشفشاوني الذي ذكرناه آنفاً فيتعرض إلى القضية بعبارات فيها إشفاق كبير على الشريف الريسوني، فيقول: لما قبضوه طلب أمير الريف المذكور أن يتوجه إليه الشريف المذكور بنفسه وأهله وأولاده وأمتعته وذخائره وعبيده وغلمانه، فنفد حكم الله. وكان الشريف مولاي أحمد عظيم الخلقة كبير الهيئة لا يقدر على السفر على الدواب وعلى الخيل، فصنعوا له محفة كمحمل وحملوه على أكتاف الرجال إلى محكمة تغزوت في بني حسان، وقدم أولاده وعبيده وإماؤه لمدينة شفشاون، والشريف سافر من تغزوت إلى غمارة، وركب البحر قاصداً الريف فوصل سالماً، وقدم أولاده إلى قصبة عظيمة في بني بويفراح بجوار الشريف البركة سيدي أحمد الوزاني الريفي. وسمعنا أنه لم يكن مقصراً في خدمتهم. وينص المخطوط على أن الدخول إلى تزروت كان بتاريخ (؟) من رجب 1343. (وهو لم يذكر الرقم ولكن يمكن أن يستنتج أن التاريخ هو 26 أو 27 رجب من السنة المذكورة، ومهما كان الحال فإن التاريخ مختلف عما عند وولمان وهو أدق) واشتغلوا بنقل تركته، وسمعنا أن ما وجد عند الشريف من التركة والذخائر لم يوجد إلا عند الملوك. ثم وصلنا الخبر يوم الأربعاء 20 ذي القعدة 1344 بأن آفاق الريف قد أخذت، فالله الآمر من قبل ومن بعد. (وهو الموافق لفاتح حزيران/ يونيو 1926، وهو يقصد تاريخ انتهاء الحرب الريفية)

أما أولاد الشريف الريسوني مع ولد أخيه سيدي على فقد حازتهم دولة الصبنيول وقدموا إلى تطوان فرحين مسرورين. وذكر التهامي الوزاني (9) (تاريخ المغرب، ج3، ص 180) أن الريسوني «حمل إلى أجدير وهو مريض بكل احترام وتوفي في 9 رمضان 1342، ودفن في تماسينت وأخذ أهل الريف يتبركون بقبره لنسبه وجهاده» ويصادف التاريخ الهجري المذكور 14 نيسان/ أبريل 1924 وهو غير ممكن.

ويمكن القول إنه في غمرة ما تقدم تأكد شيء له دلالة، وهو أن أياً من أنصار الريسوني لم يتحرك بعد اعتقال صاحبهم، وهذا يعني أن الجماهير لم تكن متعلقة بقيادة الريسوني، حينما تراه تذهب به الأهواء لخدمة أطماعه الذاتية، وأنها قبل نهايته المأسوية، كانت قد أعرضت عنه وتحولت إلى محاربة الإسبان ضمن معسكر المجاهدين، كما صنعت أحياناً تحت قيادة الريسوني حينما كان يدعوها إلى الجهاد.

وبالقضاء على الريسوني انضمت مناطق جديدة إلى التراب المحرر فعين الأمير على الجهات الجديدة قواداً لتسيير شؤونها، كما فعل دائماً في مجال تدبير الإدارة الترابية والمهام العسكرية. وهكذا عين القائد الطالب الشاوني على أهل سريف، والقائد مولاي أحمد البكار على بني عروس، والقائد محمد المصوري على بني مصور وحبل الحبيب.

وأورد صاحب «الظل الوريف» خطبة للأمير في أهل النواحي الجبلية جاء فيها أن «السيرة التي يتعين عليهم سلوكها هي الإنصاف والمباعدة من ظلم الناس والانتصار للحق وليس عملنا مبنياً على

النهب، وسجن الناس ظلماً وعدواناً. فنحن برءاء من الخطة التي كان عليها الريسوني، وخليفته الزلال الذي فر بنفسه إلى تطوان. وعلى كل حال فنحن ندافع عن وطننا ضد كل استيلاء عليه. ونحن إخوة الإيمان نعمل بمقتضى ديننا في مدافعة الحزب الاستعماري عن أرضنا، بما أمكننا. واخبروا إخوانكم من القبائل الجبلية بأن الإسبان هو العدو للدين، وما مقصوده إلا محو الإسلام من الريف ومن القبائل التي احتلوها. فليقوموا على ساق الجد في إبعاده بأي وجه كان، وإن الموت أهون للإنسان من إهانة الدين وهتك العرض».

وكان من انعكاسات المصداقية التي اكتسبتها الحركة الجهادية للخطّابي أن انضمت إلى الثورة قبائل أنجرة المنتشرة في ما بين تطوان وطنجة، والتي كانت على مر العصور قلعة للمرابطة من أجل مواجهة المحتلين بسبتة. وكلف الأمير على هذه القبائل القائد حدو بن علي المعروف بالمعلم الأجديري، وكان هذا مقيماً بالشاون فاشتغل بالتنظيم وإقامة الهاتف في المنطقة مما هيأ الظروف لعمل كان يحضر له المجاهدون وهو ضرب تطوان بعد أن أصبحوا مشرفين على الطريق ما بين طنجة وتطوان ومتحكمين فيه.

شخصية القائد اخريرو

انضم هذا القائد الجبلي إلى الثورة في 1924. ويدقق وولمان أن ذلك وقع في حزيران/ يونيو من ذلك العام. وهناك رسالة عثر عليها ع.ع. التمسماني خلوق بتاريخ 14 رمضان 1342 موافق 19 نيسان/ أبريل 1924 وجهها الحزمري إلى الخطّابي يصف فيها نفسه بـ«المهاجر في سبيل الله من غير رياء ولا سمعة» ويوقعها بـ«محبكم

وخديمكم أحمد، الملقب اخريرو الحزمري». (انظر الاتحاد الاشتراكي 10/ 9/ 1988، حيث يشير التمسماني إلى بحث له عن الحزمري نشر في مجلته دار النيابة، العدد التاسع). ونشر أحمد إحدوثن نبذة في سلسلة 10 حلقات عن اخريرو نشرها في جريدة «الشمال» الصادرة في طنجة، وذلك في أعداد نيسان/ أبريل وأيار/ مايو سنة 2000. كما تضمن كتاب م.ح. الوزاني عن الخطّابي نبذة مركزة عن هذا القائد الجبلي.

وكتب طوماس غرثية فيغيراس، وهو من ضباط فترة التطويع المبكرة، وظل مشتغلاً بالتوجيه السياسي لجهاز المراقبة في المنطقة الخليفية حتى الاستقلال، فصلاً طريفاً عن القائد اخريرو بعنوان «أحمد بن محمد الحزمري»، قدم فيه نبذة مختصرة عن الرجل من خلال الأغاني الشعبية التي كانت تتغنى بسيرته. وضمن هذا الفصل كتابه الذي يضم مختارات متنوعة عن قضايا تاريخية وسياسية تتعلق بالمغرب وهو بالإسبانية (miscelanea de estudios varios sobre marruecos)، وأورد كلاماً في غير محله، مفاده أن سبب اختلاف اخريرو مع الريسوني هو عدم تعيينه قائداً على بني حزمر. وما لا يمكن إغفاله هو أن انضمام القائد الحزمري الشاب (كان في الـ 23 من عمره) إلى الثورة الريفية صادف شيئاً مهماً وهو الهدنة التي أبرمها الريسوني مع الإسبان، وهي صفقة كان الشريف قد تقاضى ثمنها، مما خلق اشمئزازاً عند الأتباع الذين كانوا على أهبة لحمل السلاح لمقارعة العدو لا لمهادنته، وهذا شأن اخريرو. فالخلاف إذاً لم يكن على أمر شخصي بل على موقف سياسي مبدئي. وفي زمن خدمة اخريرو في صفوف الريسوني كان يكلف بعمليات قرصنة مثل التي

شهدتها تطوان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 حينما اختطف أحد الأعيان، وقام الريسوني بنقل المختطفين إلى الحصن، إلى أن وقع افتداؤهم بالمال (قضية السلاوي وبنت الطريس). ومثلها عملية استعراضية لإطلاق الرصاص في الشوارع الجديدة من تطوان (فيغيراس، ص 95). وكان الريسوني يدبر تلك العمليات ليذكر الإسبان على إثر وفاة الخليفة مولاي المهدي، بمطلبه القديم بتعيينه خليفة للسلطان في منطقتهم.

ويرد ذكر اخريرو في عدد من المصادر كقائد حربي مقدام ووطني متحمس لم يوقف عملياته الحربية ضد الإسبان حتى بعد أن استسلم بن عبد الكريم في منتصف سنة 1926. واستفدت من تحرياتي أن اخريرو لم يكن هو القائد السياسي لمنطقة جبالة، كما قد يتبادر إلى الذهن من خلال كثرة تردد اسمه في مختلف الأحداث والقرارات المقترنة بالمنطقة التي ينتسب إليها. ويمكن أن نلاحظ أن السيد امحمد الخطّابي، هو الذي كان يشرف على منطقتي غمارة وجبالة. وقد كان مقره هو تركست حيناً، ثم بني حسان بعد أن انضمت جبالة بكاملها إلى الثورة. وكان يتبعه نوعان من القيادات عسكرية وسياسية. وكان اخريرو من ألمع العناصر العسكرية بينما كان ذوو حيثيات من رجال القبائل قادة سياسيين لهم تأثير في الوسط. وتورد المصادر الأجنبية أن اخريرو هو الذي قصف تطوان في شباط/ فبراير 1926 بمدافع نصبها فوق جبل غرغيز، مما أقلق الإسبان ودعاهم إلى إنزال قوات في وادي أمسا، وجرت معارك بين بني حزمر وقوات اللفيف لا ليخيون برئاسة الجنرال ميان أستراي الذي أصيب هناك بجروح.

وتحدث التهامي الوزاني في «تاريخ المغرب» (ج 3، ص 178) عن معارك خاضها المجاهد اخريرو في ناحية وادي لو، فقدمها على أنها كانت تعبيراً عن توسيع نفوذ الخطّابي، وإفساد مخططات الإسبان الذين كانوا يريدون مهادنة الريسوني ليتفرغوا للخطّابي فإذا بالمجاهد اخريرو يجبرهم على فتح الجبهة الوسطى. وكان الإسبان قد قسموا منطقة نفوذهم في المغرب إلى ثلاث جهات هي الشرقية والغربية وبينهما منطقة فاصلة. وهناك تحرك اخريرو ومجاهدون آخرون من جبالة. وظل هؤلاء في الميدان إلى آخر رمق.

وكان اخريرو قد استمر يناوش الإسبان، على رأس فرق نشيطة للمقاومة الوطنية المسلحة في الناحية الغربية، حتى بعد استسلام الأمير في تركست ونقله إلى المنفى. وظل القائد الحزمري ينتقل من نقطة إلى أخرى تحاشياً لضغط قوات الاحتلال. وذكر الوزاني (تاريخ المغرب، ج3، ص 195) أن المجاهدين حملوا على بني معدان، الواقعة بين تطوان والبحر، فقاومتهم القوات الإسبانية براً، والقوات الإسبانية والفرنسية جواً وبحراً، فكان في شاطئ وادي مرتيل أسطول من أعظم أساطيل الدنيا، واضطر المجاهدون إلى التقهقر. وهذه من المعارك المتأخرة التي جرت بعد الاستسلام، مثل تلك التي قادها في الريف نفسه محمد بن المقدم التمسماني في آذار/ مارس 1927، كما سجل التهامي الوزاني في المصدر المذكور. وقد استشهد اخريرو في معركة جرت في بني يدر يوم 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1926، حيث أصيب برصاصة في كليته اليسرى، وتوفي بعدها ببضع ساعات. وحمل المجاهدون جثته إلى رؤوس الجبال، ودفنوه بما يليق من التكريم.

اكتمال الحلقات الجهادية

وبهذا الشكل الديناميكي انتقلت الشرارة من أجدير لتعم كل جبال الريف شرقاً وغرباً، منذ أن أطلقها بن عبد الكريم حينما قدر أن الوقت مناسب لكي تتحقق الاستجابة لنداء الجهاد. وهذا التطور الحميد يضع أمامنا صورة إيجابية لمشروع وطني تطور ونما في غمرة تفهم عام من لدن الوسط.. وهذه ملامح تلك الديناميكية وأطوارها. فكان من الطبيعي أن يخاطب قائد الورياغليين عشيرته، ويسعى إلى ضم قبائل مجاورة، وأخرى بعيدة إلى حركته الجهادية، لأن الغرض هو صنع القوة من وحدة الصف، ثم العمل على أن يتشتت مجهود الجيش الزاحف نحو أرضهم في فضاء واسع. وكان هذا السعي الحثيث إلى توسيع رقعة الجهاد مصحوباً بوعي حاد بطبيعة المعركة. ولعل هذا ما أدى إلى الاقتناع بإحداث قطيعة مع الفكر القبلي الذي كان هو المسيطر في المغرب العتيق، وصولاً إلى طرح مفهوم جديد للعمل السياسي. هذه هي الملامح العامة للصورة قبل أن نتفرس في تفاصيلها.

ولم يكن هذا الضرب من العمل الثوري جديداً، ففي ثورة الريف الثانية بقيادة أمزيان، كان هناك سعي واضح إلى تعميم المجهود الحربي في ما بين القبائل لتأمين مواجهة فعالة للإسبان. كما أن تلك التجربة كانت لها أيضاً صبغة فوق قبلية، واتخذت موقفاً يتقمص نظرة وطنية إلى الأمور، كما فعلت قبائل التخوم دائماً، وهي تواجه الخطر الأجنبي دون انتظار الضوء الأخضر من المخزن المركزي. هذا ما فعلته أنجرة في الشمال الغربي، وولاد الدليم في الجنوب وقلعية وكبدانة في الشمال الشرقي. وكان الجديد في حالة

بن عبد الكريم هو أن القوات الأجنبية كانت تتصرف باسم المخزن نفسه.

وقد رأينا في الاستعراض الذي قمنا به للتطور الذي اجتازته فكرة الثورة في موجتها الثالثة، كيف أن الورياغليين شكلوا النواة الصلبة، ثم تعززت قواتهم بباقي القبائل الريفية وأخيراً بغمارة ثم جبالة. وتكونت من خلال هذا التطور مسيرة تمت فيها المزاوجة بين مزايا وجود نواة صلبة متينة، المنفتحة بواقعية على المحيط. وبشيء من الواقعية والمرونة والعقلانية استوعبت الحركة المكونات التي اغتنت بها صفوفها، وأخذت تتكيف مع هذا التنوع. وكانت أقوى التحديات هي التي عرفتها الحركة بانضمام جبالة. ذلك أن الجماعات التي أتت إلى الجهاد لم تكن مثل غيرها من القبائل المتقدم ذكرها تنتظر من يأتي لمناشدتها لإعلان الجهاد، فهي كانت حاملة البندقية في ناحيتها ضد جيش الاحتلال الإسباني منذ أكثر من عقد، في ظل الظروف التي ألمحنا إليها.

ومن جهة أخرى، فإن المنضمين من جبالة قد أقدموا على اختيار حاسم حينما تخلوا عن الشريف الريسوني، وهو زعيم من بلدهم، وفضلوا توحيد جهود المجاهدين تحت القيادة الريفية حينما توسموا فيها التطابق مع أهدافهم التحررية على عكس حركة الشريف الريسوني الذي كان يتعامل مع الإقامة العامة في تطوان في نطاق حساباته الخاصة.

في وقت ما كانت الثورة قد أصبحت تضم 55 قبيلة من بين الـ 66 الموجودة في المنطقة التي أسندت إلى الحكم الإسباني، هذا حسب وولمان. أما في الإحصاء الرسمي للمنطقة المنشور سنة 1936

فورد أن عدد القبائل في المنطقة كان كما يلي:

جبالة الوسطى 10

جبالة الغربية 8

غمارة الشاون 14

الريف 18

الشرقية 8

والمجموع هو 58 قبيلة.

تحديات وتناقضات

وهناك أمر له علاقة بكل ما نحن بصدده، وهو أن هناك اعتبارات عملية جعلت الاعتماد يتركز على ما ألمحنا إليه سابقاً حينما تحدثنا عن وجود «نواة صلبة». فهذا واقع لوحظت مظاهره طيلة الحركة الثورية، إذ رأينا الزعيم يعتمد على أهل الثقة من الخواص نظراً إلى متانة الشعور بالارتباط عند هؤلاء. وليست هذه قاعدة مسلمة في كل الأحوال. فقد تملص ابن عم له (سليمان الخطّابي) من حركته، ثم انتصب في المعسكر المواجه لها، لدواع مفهومة في كل عمل بشري في أي مجال.

وفي سياق آخر نجد أن «الحكومة الريفية» مثلاً التي تشكلت في ما بعد كانت تتألف أساساً من القبائل التي نهضت بعبء تفجير الثورة. وفي هذا النطاق نفسه يدخل ما ذكره صاحب «أسد الريف» ص 192 حين تحدث عن أن المجاهدين نقلوا إلى بني ورياغل الأسلحة الجديدة التي غنموها من معارك الجبهة الجنوبية في القبائل التي تقع في منطقة الحماية الفرنسية.

أريد من وراء هذا التلميح أن ألامس، بكيفية عابرة، مسألة لازمت الأطوار الأولى للثورة، حيث برز حينئذٍ الطابع الريفي الغالب للحركة، حينما كانت في غمرة تكونها وتبلورها في القطاع الشرقي. وقد كان ذلك الطابع متفشياً أثناء المراحل الأولى للثورة، قبل أن تتسع غرباً وجنوباً. وحينما تعرفت الصحافة العالمية آنذاك إلى الحركة أطلقت عليها ذلك الوصف القبلي، ولم تحد عنه. وحينما كان الخطّابي يتحدث للصحافيين قبيل التحاق غمارة وجبالة بالثورة لم يكن في وسعه أن يتحدث إلا عن المنطقة التي انطلقت منها حركته. وظلت الصحافة في إسبانيا وفرنسا لا تتحدث إلا عن الثورة موصوفة بأنها ريفية حتى بعد أن اتسع مداها، بل إن تلك الصحافة ظلت لا تتحدث إلا عن بني ورياغل وحدهم، بغرض تحجيم الحركة أحياناً.

وكل هذا لا يحجب حقيقة كبيرة وهي أن الثورة خاطبت مشاعر القبائل المنتشرة في مجموع سلسلة جبال الريف، ولم تكن قط عملية محصورة في إطار عصبية بعينها. غير أن تأكيد هذا المفهوم ما زال مطلوباً حتى اليوم، لأن هناك من يطرح المسألة في إطار شوفيني، وكأن ريح الخطّابي لم تهب ولم تقتلع النعرات المريضة التي كانت تعشش في الوسط، والتي لو لم ينجح الخطّابي في تصفيتها لما دخل التاريخ كاسم كبير صنع حدثاً كبيراً.

ولأسباب عملية كان الأمير يثبت القادة المحليين في مراكزهم على رأس قبائلهم. لأنه كان يدرك أن القيادات المحلية هي في الغالب تكون من إفرازات حقائق محلية من الواقعية مسايرتها. ويشجعنا على هذا التصور أن السكيرج تحدث عن حالتين وقع فيهما

عكس تلك القاعدة، حينما تم عزل قائدين «منتخبين» بسبب سوء تصرفهما. وكان العزل حالة استثنائية في حين أن القواد الآخرين كان يتم الإبقاء عليهم في مناصبهم. ويذكر السكيرج أن «الأمير كان ينوي الخير في أعيان القبائل» (ص 167، الظل)

ومن علامات مرونته في التعامل مع الحقائق الميدانية، أمور ذكرها السكيرج تتعلق بكيفية تطبيق القرارات التي تتخذ جماعياً. فعلى إثر الانتصار في أنوال كثر السلاح بين أيدي المجاهدين، وكل واحد منهم تصور أن السلاح الذي وقع في يديه هو غنيمة شخصية له أن يتصرف فيها بحرية. واقترح أعيان المجاهدين أن يجمع السلاح ويوضع في مخزن إلى حين استعماله. وكانوا يرون أن تركه موزعاً يمكن أن يؤدي إلى الضياع أو التفويت لمن يكون عوناً على المجاهدين. ولكن كان من رأي الأمير أن الاشتغال بجمع السلاح يمكن أن يؤدي إلى أمور غير محمودة العاقبة، فتحدث الفتنة بين المسلمين. ولما تقرر صرف تعويض لاسترجاع قطع السلاح والذخيرة مع إلحاق العقاب بمن يمتنع عن التسليم استبعد الأمير إلحاق العقوبة بالمخالفين لأن ذلك يؤدي إلى تشتيت الشمل بدلاً من الاشتغال بالجهاد. ونصح بسلوك المسامحة. واغتنم الفرصة لدى مناقشة هذه المسألة من جديد فوجه مخاطبيه إلى الاقتناع بتعيين قواد لكل مجموعة من المجاهدين لتوحيد التوجيه ولإشاعة الانضباط.

وقد ألححنا مراراً، كلما أتيحت الفرصة، على أن الشرين اللذين لقيهما الخطّابي، نبعا من مصدرين هما الزعامات القبلية ورجال الطرق، وكلهم غيورون على نفوذهم المهدد بطرح أولويات جديدة جاءت بها الثورة، تتلخص في أنه لا صوت يعلو على صوت

المعركة، بغض النظر عن العصبية القبلية وعن صندوق الزاوية. ولنا أن نضيف إلى ذلك شراً آخر بقي مندساً في بقايا المغرب المريض، وهو فصيل إيبوليسين، تلك الجماعات المأجورة التي ظلت جاهزة للاشتغال كلما وجدت طريقاً للحصول على عطايا سخية كان ينثرها الإسبان، وقبلهم الألمان. وهي مؤلفة من نخب متمرسة بالقتال ومنتمية إلى مشارب قبلية شتى. وهذا ما تمثله «حركة محي الدين».

«حركة» باريلا

كانت حالة الريسوني تحيل على «مغرب القبائل» الذي كان يفرخ زعامات سلبية استمرأت استخدام الجماهير لتحقيق مآربها، ولكن أفرزت الأوضاع رجالاً من أمثال اخريرو تصدوا لذلك النمط من الزعامة، حيث قاد القائد الحزمري المجاهدين في الميدان حاملاً لواء الجهاد الوطني. وكانت حالة الدرقاويين بدورها واضحة في طروحها فأعرضت عنها الجماهير واحتقرتها. ولكن إلى جانب هذا وذاك أفرزت الظروف حالة عبد الملك محي الدين، حفيد الأمير عبد القادر الجزائري الذي اختار الريف مسرحاً لتقديم خدماته الارتزاقية لكل من يدفع. وقد تسبب في أذى كبير للثورة، بمغامراته المستمرة، كل مرة وكيلاً لقوة أجنبية مختلفة عن سابقتها. وقد تحرك في المنطقة منذ العقد الأول من القرن العشرين، إذ كانت بداية أمره في المنطقة أنه نزل بطنجة عميلاً للألمان حاملاً لواء العثمانيين. وعينه مولاي حفيظ على بوليس طنجة، ولكن طموحه كان أكبر. واستجار بعد الحرب بالعياشي الزلال من رجال الريسوني ومساعده الأقرب. ويذكر التهامي الوزاني (تاريخ المغرب، ج3، ص

162) أن الفرنسيين دفعوا للزلال 300,000 ريال (لم يوضح هل بالحسني أم بالبسيطة) لكي يسلم لهم عبد الملك. فأبت عليه كرامته ودينه أن يسلم ضيفه، ولكن الجزائري انتقل إلى بني زروال ليستأنف مغامراته في الريف وما حوله. وكانت نهايته على يد المجاهدين، بطلقة بندقية وجهها إليه أحدهم، فكانت بذلك نهاية «المحلة» التي جهزها لخدمة الإسبانيين. وذلك يوم 7 آب/ غشت 1924.

هناك فصل في «الظل الوريف» ممتد من ص 98 إلى ص 118 يتضمن تفاصيل عن مغامرات محي الدين، أغنتها تعليقات المحقق يشوتي، تتطرق إلى تقلبات أحوال العميل المذكور، ومن خلال تلك التقلبات نرى كيف أنه كان يجر إلى الاصطدام مع الفرنسيين في توقيت غير الذي كان يراه المجاهدون. وكان ينفق على العمليات التي كان يدبرها من الأموال التي كان يغدقها عليه الإسبان. وكان يتحرك في الخطط نفسها التي يعمل في إطارها قنصل ألماني. كما أن ساحات تحرك عبد الملك محي الدين تنوعت من اكزناية إلى غمارة إلى صنهاجة، وغرضه دائماً التشويش على المجاهدين وخدمة مآربه، على غرار ما كان يعمل الريسوني في الجبهة الغربية. وظهر ذلك أيضاً من خلال تعامله مع ولد حميدو من مرنيسة الذي تنكر مرتين للمجاهدين.

وهكذا فإن الأمثلة لم تكن قليلة على وجود تطلعات مريضة قادت إليها حسابات لا علاقة لها بالتوجه المذهبي للثورة. وقد عرفت الواجهة المتوسطية للمغرب الذي كان معرضاً لشتى الأطماع منذ نهاية القرن التاسع عشر، تدخلات أجنبية أحدثت تقلبات في مواقف زعامات القبائل تبعاً لحسابات مدبرة في برلين أو باريس أو

إسبانيا. وكان المفتاح دائماً هو الزعيم المحلي الذي يتلاعب بمشاعر تابعيه بأساليب شتى محورها دائماً المال. واشتدت وطأة تلك التدخلات في أفق فرض الحماية ثم اندلاع الحرب العظمى الأولى. وكان عبد الملك محي الدين أداةً معهودة في أيدي الألمان والإسبان بالتناوب.

وهناك وثيقة إسبانية تعرضت بإسهاب إلى «الحركة» التي قادها عبد الملك تتضمن معلومات عن تحريك العميل المذكور من طرف إدارة مليلية. وحينما انتهى أمره برصاصة صاحبها مجاهد لا يخطئ مرماه، اعتبر الإسبان أن نهاية محي الدين كانت نكسة لهم، فقرروا أن يتولوا بأنفسهم أمر تلك «الحركة»، وأن يتابع ذلك التنظيم المسلح القيام بالمهام التي كان يقوم بها محي الدين، وأسندوا قيادتها إلى ضابط منهم هو الكومانضانطي خوسي إينريكي باريلا.

وقد وجدت في «رصيد باريلا» (legado Varela) المودع في «الأرشيف التاريخي البلدي» في مدينة كاديث، وثيقة بعنوان «حركة باريلا»، وذلك ضمن رصيد حافل يضم تقارير وصوراً ووثائق مختلفة، تخص ذلك القائد العسكري الإسباني البارز الذي كان وزيراً للحربية في إحدى الحكومات الأولى التي شكلها فرانكو بعد الحرب الأهلية في إسبانيا، وكانت حياته السياسية قد توجت بتوليه منصب المفوض السامي بمنطقة النفوذ الإسباني من نظام الحماية من 1945 إلى 1951. ومعلوم أن ذلك المنصب مقام رفيع تولاه سانخورخو وبريمو دي ريفيرا وفرانكو نفسه.

حرر الوثيقة (Rafael Fernandez de Castro Pedrera) المؤرخ الرسمي لمليلية وهي تقع في 25 صفحة وتسجل منجزات

عسكرية بارزة لتلك الفرقة المسلحة المتخصصة في توجيه ضربات نوعية لمجاهدي الريف، وذلك في سنة حاسمة من تلك الحرب اتسمت باستكمال التنسيق العسكري بين إسبانيا وفرنسا، وهو تنسيق بدأ بزحف فرنسا من الجنوب ثم توج بالإنزال المشترك في الحسيمة الذي تم بحراً وجواً وبراً في أيلول/ سبتمبر من السنة التالية.

تولى باريلا قيادة الفرقة المذكورة في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1924. واحتفظ لها باسمها الذي حملته أيام عبد الملك وهو «الحركة»، الاسم التقليدي الذي كان يطلق على كل تجريدة يكلفها السلطان عادة بتطويع الخارجين عليه، أو لمجرد الإجبار على دفع الضرائب المتراكمة.

وكان عبد الملك قد ألف «حركته» في أوائل 1924 من مقاتلين جندهم من بني توزين. وعززها بخيالة استقدمهم الطينيينطي أنخيل هيرنانديث من ناحية العرائش. وجعل مقرها في عزيب ميضار. وانضم إلى الفرقة ضابط برتبة كومنضانطي وأربعة برتبة كابتان من بينهم مونيوس غرانديس الذي كان له شأن في ما بعد أثناء الحرب الأهلية الإسبانية، ثم أصبح نائباً لرئيس الحكومة في الستينيات.

وكانت الفرقة تضم مقاتلين من الأهالي يؤطرهم زعماؤهم المحليون من أفراد العائلات والجماعات التي لا يربطها إلا روح المغامرة والتكسب بالقتال. ولدى إعادة هيكلتها أصبحت تتألف من 850 مقاتلاً. وكان الساعد الأيمن لباريلا هو قائد الطابور بلقاسم مزيان، خريج الأكاديميا العسكرية بطوليدو، والذي تدرج في الرتب العسكرية في إسبانيا والمغرب بعد الاستقلال. وكان يؤازر هذا 7 من قياد المائة، ومن رتبة سارخينطو (مقدم)، و6 برتبة كابو(معاون).

وكان قياد المائة هم مزيان بن شعيب (من مطالسة) وبناصر علال محاند (من ميضار) وحمادي بن عبد الله، وبناصر بن مزيان (من بني توزين) وبغداد بن شلال (من ولاد شعيب- بني بويفرور) وبنعيسى سي أحمد أقلعي.

وكان قايد الطابور يتقاضى 6,200 بسيطة سنوياً، وقايد المائة 4,400 ب/س، والمقدم 2007,50 ب/س، والمعاون 1,460 ب/ س، والمقاتل العادي (الفئة ألف) 1365,75 ب/س، ومن (الفئة باء) 1277,50 ب/س، بالإضافة إلى حصة من الخبز. وتعززت الفرقة بِـ 3 ضباط واحد برتبة كابتان واثنان برتبة طينيينطي، وطبيب عسكري.

ونصت الوثيقة على أن «الحركة» انطبعت منذ أول يوم بخصال قائدها باريلا، وهو معروف بالصرامة في التسيير والنشاط الدائب والتحمل بلا حدود، وبفضل ذلك تمكن من أن يستخرج من الفرقة كل الفعالية القتالية المطلوبة، باحترام التراتبية والانضباط. وهو معروف بأنه خبير بما يسمى في الأدبيات الكولونيالية بـ«الحرب المغربية». وفي ساحات القتال في المغرب غنم مرتين - وهو شيء نادر- صليب سان فيرناندو المحاط بإكليل (laureada de san fernando) المكرس لمكافأة البطولة العسكرية. وقد فرض قائد «الحركة» باريلا على تشكيلته إيقاعاً سريعاً ومتواصل الحركة طيلة الأشهر الأخيرة من 1924، إذ أمر غداة توليه رئاسة الفرقة في 8/ 10/ 1924 أربعمائة من رجاله باعتراض طريق مجاهدي مطالسة الذين كانوا يتسللون إلى مرتفعات بوسفيرداون وفم بني بوياحي، بقصد قطع الطريق بين تيستوتين ودريوش وخط تفرسيت - ميضار. وتمت

العملية عند الفجر وعاد منها برؤوس ماشية غنيمةً، وبإيقاع قتلى في صفوف المجاهدين. (تسميهم ورقة مؤرخ مليلية بأهل القسم بفتح القاف).

وفرض باريلا على فرقته الخضوع لتمرين منتظم يشارك فيه كل يوم عشرة من مقاتلي «الحركة» للتدرب على رمي القنابل اليدوية. كما فرض على رجاله القيام بمسيرات ليلية وتمرينات منتظمة على الرماية. وفي فاتح آذار/ مارس 1925 تعززت الفرقة بضباط إسبان آخرين وبقايد مائة هو محمد موح شوحو (قايد بني توزين في ما بعد). وفي 23 آذار/ مارس قاد باريلا هجوماً تم في وقت واحد من أربع زوايا على موقع في إيفرنين (غرب بني وليشك)، وهو يوجد في مرتفع، ومنه كانت تصوب طلقات مدفعية طالما أقلقت المواقع الإسبانية. وكلف باريلا ضابطين إسبانيين بتأطير العملية. وتم بقيادته الزحف من السفح على موقع المدفع بالمرتفع، وأمكن الاستيلاء على الموقع، وتفجير المدفع ورميه في الخندق، مما أحدث تأثيراً في المواقع المجاورة التي أرسلت نجدات إلى الموقع ونشبت معركة أصيب فيها بريلا في بطنه لكنه استمر في القتال. وبمقتضى ذلك منح هو والكابتان لا باتزا وساماً صدر به أمر ملكي بتاريخ 13 أيار/ مايو 1925. ونظراً إلى النتائج تم تعزيز الحركة بـ 5 ضباط آخرين.

إن مثل هذه التفاصيل تشرح كيف أن النتائج التي اكتنفت ساحات القتال في تلك السنة الحاسمة كانت نتيجة كد وتخطيط من الجانب الإسباني، في غمرة الظروف المادية التي أحدثها التنسيق بين الإسبانيين والفرنسيين. وكما هو وارد في ورقة مؤرخ مليلية كان اتفاق بريمو دي ريفيرا والمارشال بيتان هو الذي أدى إلى إنجاز عمل

منسق أشرف عليه من الجانب الإسباني الجنرال خوسي سانخورخو ساكانيل. وشاركت في العملية بريغادة أتت من سبتة بقيادة الجنرال ليوبولدو سارو الذي كانت في صفه قوات يؤطرها الكولونيلان فرانكو ومارتين. كما شاركت بريغادة أتت من مليلية بقيادة الخنرال إيميليو فيرنانديث بيريث، تضم قوات كان يؤطرها الكولونيلان مانويل لوبيس وفيليكس فيرا. وعهد إلى باريلا بأن يتربص بقواته في بوفركوس ليكون في طليعة القوات التي يرأسها الجنرال غوديد، حيث بدأ التحرك في نطاق عملية الإنزال بالحسيمة يوم فاتح أيلول/ سبتمبر 1925. وهكذا فإنه بذكر أسماء المؤطرين لمختلف القوات المشاركة في الإنزال المشار إليه، نكاد نستعرض أسماء قادة الانقلاب على الجمهورية الذي حدث بعد عقد من الزمان.

وتتضمن ورقة مؤرخ مليلية بيانات أخرى عن باقي المراحل التي عرفها الإنزال ومنها معارك مشهودة، من أبرزها تلك التي جرت يوم 11 أيلول/ سبتمبر، وكان الرهان فيها على إزاحة المجاهدين من موقع مرتفع كانوا يصوبون منه ضربات بالمدفع. وانتهت تلك المعركة بمواجهة وقع فيها التحام بالسلاح الأبيض استمر حتى الثالثة صباحاً. وورد في الورقة أنه قتل في تلك المعركة كثير من المجاهدين «الذين دافعوا عن مواقعهم ببطولة - لماذا لا نعترف بذلك - إذ دافعوا عن تلك المواقع مثل الأسود. وتركوا 93 قتيلاً و55 جريحاً. ولم يبق منهم إلا عدد قليل من الأحياء الذين لم يتمكنوا من سحب جرحاهم». (ص 16 من ورقة بعنوان «حركة باريلا» المحفوظة في الأرشيف التاريخي لكاديث).

خصائص «الحرب المغربية»

إن هذه النبذة التي يغلب عليها التمجيد لبطولة عسكري كان من الذين صنعوا مجدهم السياسي في ساحات القتال في المغرب، مفيدة رغم ذلك، من حيث كونها تبين كيف أن الجانب الإسباني استعان بأساليب غير كلاسيكية لمواجهة الوضع الذي خلقته حركة بن عبد الكريم في الريف، بما في ذلك سلوك أسلوب الحرب الخاطفة المتحركة وليس فقط أسلوب الحرب النظامية، بالإضافة إلى استغلال التناقضات القبائلية والظروف الاجتماعية لساكنة المنطقة.

والمقصود بهذا أن الجانب الإسباني استعمل في مرحلة من الحرب، نقطة القوة التي كانت هي قوام حركة الخطّابي، وهي الحركية الفائقة لفرق صغيرة الحجم ولكنها متمكنة من استعمال تضاريس المكان لصالحها، والتي تمكنها من إنهاك جيش كلاسيكي يتحرك وفق نظرة الحرب النظامية. وتوجد عناصر من هذا التحليل في كتاب نشره ضابطان إسبانيان عن دروس حرب الريف بعنوان «المغرب: العمل العسكري»[10]. (Marruecos la accion militar. Cdte de Villegas. Y cap sanchez Perez) وهو يضم دراستين نظريتين للضابطين المذكورين تدعوان إلى التأمل في نمط الحرب المغربية وهو أمر سها عنه الإسبان، على حد قول إحدى الدراستين، طيلة تحركهم في المنطقة منذ النصف الثاني من التاسع عشر.

ونبه دي فييغاس كاتب أحد البحثين اللذين يضمهما الكتاب، إلى أن العبقرية العسكرية للمقاتل المغربي هي من إفرازات المكان

الذي يجبره على إنجاز مهامه بحركية شديدة لها فعالية شديدة. وتلك الحركية هي التي هدت الباحث إلى الكلام عن الحرب بأسلوب «الحروب الصغيرة». وهذه هي الترجمة الحرفية للعبارة التي شاع استعمالها بلفظها الإسباني في كل اللغات وهي (guerra de guerrilas). وكلمة غيريليا هي تصغير لكلمة حرب بالإسبانية (غيرا). وغيريلياس هنا تستعمل بالجمع. وقد درج الناس على ترجمتها بحرب العصابات. وشاع ذلك رغم أن الأمر لا يتعلق «بعصابات» بل بنمط حرب يقوم على شن سلسلة من حروب صغيرة جد متحركة.

وقال دي فيبغاس إن «حركة» عبد الملك جسمت طريقة مبتكرة من جانبه لإنجاز مواجهة تتم في إطار حرب متحركة بأسلوب تلك الحرب المتحركة لا بأسلوب حرب نظامية. وقد قدمت تجربة عبد الملك أجوبة عن أسئلة لم يطرحها الإسبان على أنفسهم طيلة الحروب التي خاضوها بالريف وجبالة. ويريد الباحث أن يقول إن الحرب المغربية كانت هناك حاضرة دائماً بمفاهيمها وأساليبها ولكن لم يقع فهمها. «المغاربة أساتذة في حرب الحروب الصغيرة» (دي فيبغاس، ص 27).

وإذا سلمنا بذلك الطرح الذي قد يصلح لتفسير انتصارات بوحمارة على جيش المخزن الذي كان جيشاً نظامياً إلا أنه متخلف. وكذلك يمكن تفسير الهزائم التي ألحقها الريفيون بالإسبان في حرب مليلية الأولى سنة 1898 وحرب الشريف أمزيان، ثم حرب الريف الثالثة التي قادها بن عبد الكريم.

ومن الممكن أن يكون بن عبد الكريم قد امتاز من سابقيه بأنه

طور الأساليب التي استعملها أسلافه، ولكن بنضج أكبر في الإعداد والتدبير وبالمزج بين ما هو عسكري وسياسي. ويمكننا أن نعتبر أن تجربة الخطّابي تميزت بأن رهاناتها كانت أكثر تعقيداً لأن الظروف التي أحاطت بها، لم تعد مثل ما كان الأمر في السابق مواجهة مع الأجنبي الفاقد للشرعية منذ البداية.

الانتشار جنوباً

لقد شملت سمعة الحركة الخطّابية كل جهات المغرب، بعد تحقيق الانتصارات المتوالية، وانضمام القبائل في الواجهة المتوسطية واحدة تلو الأخرى للكفاح المسلح. ووصل الصدى فوراً إلى القبائل المجاورة الواقعة في المنطقة التي آلت إلى فرنسا بموجب التقسيم. وأبدى قائد الحركة كثيراً من التروي والرغبة عن الإقدام على خطوات لا يحتمل عواقبها. وظهرت علامات في هذا المضمار منذ الأسابيع الأولى للثورة، حيث أحجم عن الدخول إلى مليلية وكانت في متناول يديه، ربما لأن تسيير مدينة يتطلب موارد بشرية ومادية ومقدرة إدارية لم يكن يمتلكها حينئذٍ. ومن الجدير بالذكر أنه اعترف لماتيو (مذكرات بطل الريف) بأنه أخطأ حينما لم يدخل إلى مليلية.

واتسمت مواقفه بشأن تدبير العلاقة مع المنطقة المجاورة شرقاً وجنوباً بالحذر نفسه، بل إنه أبدى علانية، في تصريحات وعبر تسريبات متعمدة في اتجاه الحكام الفرنسيين في تلك المناطق، عن الرغبة في المهادنة، .لسبب بداهي وهو الانكباب على توطيد المكاسب المحصل عليها وعدم تشتيت الجهد في واجهتين.

وحتى سنة 1924 كان الماريشال ليوطي يعتبر أن الحركة

الخطّابية هي خطر يداهم إسبانيا لا فرنسا. وشرح المؤرخ الفرنسي ريفيط تلكؤ ليوطي بخصوص بن عبد الكريم بأن الروغيين دائماً جاءوا من الجنوب، وأن قبائل الشمال تجتاح الجنوب حينما يعوزها القوت. وكتب الجنرال بوفر (مقال في مجلة *historia* الفرنسية، العدد 134) أن تقارير ليوطي الدورية إلى حكومته تحدثت عن أنوال، ثم عن حركة محي الدين الجزائري، ولم يظهر اسم الخطّابي في تلك التقارير إلا في 1924. وكان يحذر من اقتحام الريف لأنه «جحر لا مخرج منه». وكان مطمئناً إلى القبائل الواقعة شمال المنطقة الفرنسية. وفجأة بدأ يتحدث عن «ضرورة حماية سكان سهل ورغة الغني».

وكان بن عبد الكريم نفسه شديد الاحتياط، كما ظهر مراراً، وراغباً في طمأنة فرنسا إلى أن هدفه هو إسبانيا. وبمناسبة مهمة تكلف بها أزرقان في الجنوب لبيان حسن النية والرغبة في أن تلتزم فرنسا الحياد، كان حاكم تازة الجنرال أوبير قد منع الموفد الريفي من المرور رغم أن ذلك التنقل كان على إثر تفاهم مع الفرنسيين على إجراء تبادل الرأي حول المسائل التي تهم الطرفين.

وذكر وولمان (ص 189) أن الأمور نضجت إلى حد الاقتناع بأهمية تحديد وضع القبائل التي تقع أجزاء من ترابها في المنطقة «الإسبانية» وأخرى في المنطقة «الفرنسية» مثل بني بويحي ومطالسة وكزناية. وبدا وكأن لجنة مشتركة بين الجانبين ستشتغل برسم الحدود. وفي هذا ما فيه من معان. ولكن ذلك لم يتم وبقي الفرنسيون على حذرهم.

وإن دل تأخر قبائل تلك المنطقة في الانضمام إلى الحرب على

شيء فإنما يدل على أن مجهود الخطّابي كان مركزاً على القبائل الشمالية التي انضمت مبكراً إلى الثورة. وكان الفرنسيون متخوفين باستمرار من تحقق الالتحام بين القبائل الشمالية في منطقتهم مع الثورة الريفية، حيث كانوا يتوقعون أن الأمير لن يتوانى عن تحريك تلك القبائل ضدهم بمجرد ما يأنس في نفسه القدرة على ذلك. وقد لمح إلى ذلك الصحافي مارسيلياك حينما أجرى حديثاً لجريدة «لوجورنال» مع الخطّابي، فسأل قائد الثورة عن الغرض الذي ستستعمل فيه الأسلحة الثقيلة التي يسعى لاقتنائها بعد الحصول على التعويضات التي طالب بها إسبانيا. وقال له إنك بعد أن تبرم الصلح، لن تستعمل تلك المدافع ضد الإسبان. إذن فمراداك هو فرنسا (حاضر العالم الإسلامي، ص 190، ج3).

ولم يكن الأمير يقبل أن يقع جره إلى معركة لم يستعد لها. وحدث أنه بسبب تحمس هوارة (من المنطقة الفرنسية) جاءوا إلى القائد علوش بن شدي الكتمومي المرابط في صنهاجة السرائر، أمام المواقع الفرنسية، وقدموا الذبائح بين يديه لكي يدخل قبيلتهم في الجهاد (طقس اللف). وقبل القائد ذلك العرض، وكتب به إلى وزير الحربية، فما كان من الأمير إلا أن أصدر الأمر بعزله، بل وتم سجنه لاستجابته لنداء هوارة. وحوكم أمام المجلس الحربي لاتخاذه مبادرة سياسية هي من اختصاص القيادة العليا التي كانت تحتاط كثيراً قبل أن تقرر فتح الجبهة الجنوبية.

لكن القبائل كانت تضغط. وقدمت على السيد امحمد الخطّابي وهو في تركيست، وفود من بني حمد السراق وبني مسارة وهي تضم أعيان القبيلتين ومن جملتهم الشريف العروسي البكار، فقابلهم

باحترام ووجههم إلى أجدير. فلما اجتمعوا لدى الأمير خطب فيهم هذا موجهاً كلامه إلى بني مسارة قائلاً: «لا يخفى عليكم أننا قد شملتنا المنطقة الإسبانية التي ندافع فيها عن أنفسنا مع القبائل الداخلة فيها. أما أنتم يا أهل بني مسارة لم تشملكم هذه المنطقة. ونحن الآن لا دخل لنا في الأعمال الجارية بالمنطقة الفرنسية الشاملة لكم. فلذلك لا يمكننا أن نعمل عليكم قائداً في هذا الوقت، غير أننا يسرنا كثيراً دخولكم في حيز المسلمين الذين لهم الغيرة الإيمانية في الدفاع عن أرض إخوانكم. فلكم من الله الجزاء على حسن نواياكم» (الظل، ص 231).

ولجبر خواطر القبائل المتاخمة التي وضعت نفسها رهن إشارة الثورة توجه الأمير إلى تركيست، حيث قيادة القطاع الأوسط، وتفقد العمليات في صنهاجة السرائر، وأوصى المجاهدين بمجاملة حكام المنطقة الفرنسية، وعين عليهم قواداً. فنصب على مرنيسة عمر ولد حميدو الذي كان عنصراً مشاغباً في الثورة كما تقدم، وعلى زرقت القائد محمد كويس، وعلى كتامة القائد الكتامي، وعلى بني بشير وبني احمد وغيرهما من تكلف بأمرهم، إلا بني زروال استثناها، وأمر بمجاملة الشريف عبد الرحمن الدرقاوي. ولكن أهل القبيلة أوفدوا بعد ذلك إلى أجدير بعثة تطالب بأن يكون لبني زروال مكانها في الثورة، فقبل الأمير عرضهم وعين عليهم أحمد التيزوكارتي قائداً عليهم، بعد أن تبين أن الإجماع واقع عليه. ولما عادت البعثة إلى بني زروال حرض عليه الدرقاوي العامة وأغراهم بحرق محل القائد المعين من طرف الثورة وبنهب أهله وقتل بعض أنصاره، ولجأ القائد إلى تركيست مكروباً مما لقيه.

وأخيراً حدث ما طال تلافيه، إذ اندفعت بعض القبائل المتاخمة للريف بحماس للالتحام مع إخوانهم، ومن جهة أخرى عزمت فرنسا على نجدة إسبانيا وضم جهودها إليها في محاربة الريفيين. وهذا وذاك أديا إلى الاصطدام مع فرنسا رغم محاولات الخطّابي المتكررة لاستبعاد ذلك. واشتعلت المنطقة في ربيع 1925 بعد تأخر أدت إليه الحسابات السياسية التي سبقت الإشارة إليها.

وقد مرت بنا نبذة رصدنا فيها أعلاه التفاعلات التي حدثت على صعيد الريف وغمارة وجبالة، وآن الأوان الآن لنشير إلى التفاعلات التي حدثت لدى القبائل المتاخمة للريف وجبالة، والواقعة في منطقة الاحتلال الفرنسي. وهذا تمييز تقتضيه عوامل ظرفية، بحكم الفواصل التي أحدثها التقسيم الذي جاء به نظام الحماية. ورغم أن تلك الفواصل مصطنعة، فإنه كان لابد من أخذها بالحسبان كما رأينا قائد الثورة نفسه يفعل، وهو يوصي بمجاملة الحكام الفرنسيين.

هناك كتاب لضابط فرنسي هو هنري كليريس في كتابه عملية تازة[11] (Henry clerisse; in Tache de Taza) يتحدث عن العمليات التي تمت في سنتي 1925/ 1926. وقد ورد فيه أن الطلقة الأولى في تلك الهبة انبعثت من بني زروال من لدن عناصر مؤيدة لبن عبد الكريم وقعت في 13 نيسان/ أبريل 1925، «حينما قامت حركة مؤلفة من 1500 رجل من بني مسارة وبني يحمد وغزاوة بالهجوم على زاوية حليفنا الدرقاوي في أمجوط». وهذا الهدف الذي قصده المجاهدون يدل على مبلغ الحنق الذي كان يخامر المجاهدين على الطرقيين. فقد نهبوا الزاوية وأشعلوا فيها النيران.

ذكر السكيرج في «الظل» أنه بعد مؤتمر عام عقده المجاهدون

في أجدير، بحضور ممثلي جبالة وغمارة والريف وصنهاجة، تقرر الزحف جنوباً بدءاً ببني زروال معقل الدرقاوي الذي كثرت مناوشاته بأمر من الفرنسيين. كان الأمر يتعلق بقبيلة مشمولة في المنطقة الإسبانية نظرياً، ولكن الفرنسيين ظلوا يتطلعون إلى اقتطاعها لحسابهم. وتدخلوا فيها بالفعل وفرضوا فيها سلطتهم وبقي الأمر كذلك طيلة عهد الحماية. وهو ما ذكره وولمان (ص 184) نقلاً عن غابرييللي.

ولربما جاز لنا أن نخمن أن تبعية بني رزوال لإسبانيا، اسمياً، هي التي سوغت للأمير أن يمد نشاطه إليها. إنه بالرجوع إلى الوثائق المتعلقة برسم الحدود بين المنطقتين نجد بوضوح أنه سواء في اتفاقية 1904 أو تلك التي وقعت في 1912 بين فرنسا وإسبانيا كانت بني زروال تقع فعلاً في المحمية الإسبانية. وطيلة حرب الريف طلبت فرنسا من إسبانيا السماح لها بضم بني زروال إلى إشرافها العسكري لأنها ضرورية للدفاع عن فاس. وبتاريخ 25 تموز/ يوليو 1925 تم تبادل المذكرات بين سفير فرنسا في مدريد ووزارة الخارجية الإسبانية بشأن تفويت بني زروال نهائياً لفرنسا.

ونعود الآن إلى كليريس فنجده يقول إنه في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1924 أشعر ليوطي حكومته بأن خطر بن عبد الكريم أصبح ماثلاً. وفي 13 نيسان/ أبريل من العام التالي تعرضت أمجوط إلى الهجوم من الشمال الغربي. وجاءت حركة أخرى من الشمال، وثالثة من الشمال الشرقي. معنى هذا أن المجاهدين قد حزموا أمرهم في النهاية واتخذوا قرارهم.

ويتابع كليريس سرده وفق ترتيب كرونولوجي، راصداً تطور

المعارك منذ ربيع 1925 إلى تموز/ يوليو 1926. وذكر أنه في وقت ما كان المجاهدون يهددون الخط الحديدي العابر مدينة تازة، مما كان ينذر بقطع المواصلات مع الجزائر. والأهم من ذلك أن القبائل التي كان قد تم إخضاعها أصبح من الممكن أن تنضم إلى الحركة. ولن نتابع سير المعارك كما يتعرض لها المؤلف فهذا شأن آخر، يمس التاريخ العسكري. وما يهمنا هنا هو تتبع الخيط الذي رسمناه لهذه الدراسة، وهو التفرس في ديناميكية تطور الائتلاف الذي حصل بين القبائل ووحدها في المعركة ضد المحتلين.

ويساعدنا سرد المؤلف على تتبع مدى الانتشار الكاسح الذي وقع، لأنه يذكر أن منطقة شاسعة أصبحت مشمولة بالعمليات، تصل إلى منطقة الغرب، ونواحي فاس ونواحي تازة. وقد توالت الأحداث بسرعة مما يدل على حماس المقاتلين. وتمت مهاجمة كل من بني دركول، والبيبان، وتفرانت. وفي الغرب تمت هجومات في تروال، وتعرضت مدينة وزان إلى هجوم قامت به حركة تتألف من 3000 مقاتل لتلتقي بقوات اخريرو الآتية من الشاون. واستعملت القوات الفرنسية المدفعية الثقيلة وعشرة فيالق. وبوضوح أصبحت المناطق التي تم إخضاعها في وقت سابق مهددة من جديد، وكذلك الحواضر الكبرى بما فيها فاس التي شاع أنها ستستقبل بن عبد الكريم في 2 تموز/ يوليو 1925 في يوم عيد الأضحى.

وتخللت كل الأطوار التي فتحها التحاق القبائل الجنوبية بالثورة تقلبات وضغوط قامت بها فرنسا انطلاقاً من الجنوب وبالمشاركة في الإنزال في الحسيمة كما حدثت خيانات، ولا يستبعد أن تكون قد وقعت أيضاً أخطاء تكتيكية. ولكن الثورة في مجموعها كانت قد

وصلت أوجها في تينك السنتين، حينما ظهر أن رسالتها قد وصلت، وهي في الجوهر أن فرض معاهدة الحماية لم يكن هو النهاية، وأن المغرب الموحد لابد أن يستفيق. ولقد وصل نداء بن عبد الكريم إلى القبائل فتناست البغضاء في ما بينها وتوحدت في عمل مشترك، بغض النظر عن الفوارق الإثنية والفواصل السياسية التي أحدثها تقسيم البلاد. انتقل التفكير السياسي في المغرب من مستوى القبيلة إلى أفق الوطن.

مراجع الفصل

(8) حاضر العالم الإسلامي. شكيب أرسلان. نشر بابي الحلبي. القاهرة. 1352هـ. 1934م.

(9) تاريخ المغرب. التهامي الوزاني. مكتب النشر. تطوان. 1940.

(10) Marruecos. Coleccion Bibliografica militar. Tomo 28. 1930

(11) La Guerre Du rif, Tache de Taza. 1925-1926 Henry Clerisse. G.Desgrandchamps. Paris.

البحث عن شرعية

سبقت الإشارة إلى أن بني ورياغل قد برزوا في منطقتهم بوصفهم قبيلةً قوية ومنتجة لنخبة قائدة، فهم الذين تصدوا لبوحمارة دفاعاً عن المشروعية، وهم الذين لبثوا بالمرصاد للإسبانيين المتحفزين من مليلية. وقد اندلعت الشرارة الأولى لحرب 1909 من تحفز هؤلاء، وبكيفية مباشرة بسبب مقتل عمال إسبان كانوا بصدد إقامة قنطرة، تسهل استثمار معادن المنطقة التي كان بوحمارة قد فوتها لهم. وهو الحادث الذي أوقد نار الحرب التي قادها الزعيم الشريف أمزيان. ولعل الدرس الذي استوعبه الريفيون هو أنه باستشهاد أمزيان «بقي المجاهدون مشتتين بلا رأس»، كما استنتج التهامي الوزاني (تاريخ المغرب، ج 3، ص 159).

ومن الممكن أن يكون هذا هو ما أدى إلى إفراز قيادة بن عبد الكريم، أي إن الجماهير كانت في حاجة إلى قيادة، فاهتدت إليه، وامتاز الرجل على سابقيه بأنه طور الأساليب التي استعملها أسلافه، ولكن في ظل تحديات معقدة. وقد اقتضى ذلك نضجاً كبيراً في الإعداد والتدبير والمزج بين ما هو عسكري وما هو سياسي. فالظروف التي أحاطت بها، لم تعد مثل ما كان الأمر في السابق، حيث كانت المواجهة مع الأجنبي الفاقد للشرعية منذ البداية، أما

الخطّابي فقد وجد نفسه تقريباً في مواجهة قوات كانت تحمل لواء المخزن ذاته.

خاض الخطّابي مواجهة ضد جيش كان يقول إنه بصدد إخضاع القبائل لفائدة المخزن صاحب الشأن، وبالتالي فإن الأدوار انقلبت وأصبحت مقاومة ذلك «الإخضاع» هي الخارجة على الشرعية. ووجدت حركة الخطّابي نفسها تحمل السلاح ضد نسق كان يتأسس ويتبلور في ظل نظام الحماية الذي عهدت أوروبا المتحضرة إلى كل من فرنسا وإسبانيا بتطبيقه في المغرب.

هناك إذاً رهان قوي كان يكتنف المواجهة التي كان مجاهدو الخطّابي يخوضونها ضد شرعية مزدوجة، محلية ودولية. وبسبب النجاح الباهر الذي حققه الخطّابي في أول عهده، ثم استمر يتوطد سنة ثم سنة ثانية وثالثة، أخذ صيته ينتشر ويتسع غرباً، حيث فضحت مصداقيته الزعامات التقليدية التي نبتت في كل مكان كل مرة بذريعة. وفي غمرة كل ذلك أخذ الأوروبيون يرون أن آخر بقعة بقيت مستعصية على التطويع تكاد تنفلت ويمكن أن تهدد منظومة تمت إقامتها في كل بلدان الجنوب، ويمكن لذلك الانفلات أن يحكم على التحرك الأوروبي نحو المستعمرات بأن يتوقف. وهذا في حد ذاته كان يجعل الغرب كله يفكر بأنه حينما يتوحد ضد بن عبد الكريم فإنه يخوض الحرب الأخيرة، فإما أن يربحها الزعيم الجديد، وتنتهي أسطورة الغرب الذي لا يقهر، ويبدأ العد العكسي للنظام الاستعماري، وإما أن تتمكن إسبانيا من الصمود وتخوض إلى جانب فرنسا حرب الفرصة الأخيرة، ويتم نهائياً فرض الاحترام للنظام الغربي.

موقف من الحماية والتجزئة

وعلى خلاف ما حدث في حالات أخرى بجهات أخرى من المغرب، تصدى فيها قادة محليون وجدوا في طليعة مقاومة جيوش داهمتهم في تراب قبيلتهم، كانت القيادة الخطّابية قد نصبت بطريق الاختيار المعبر عنه بقرار جماعي. وجاء ذلك الاختيار تتويجاً لتجربة كانت قد مرت بأطوار أفرزت الثقة في القائد من لدن المجاهدين.

وهذا مسلسل كان وراءه منطق منفرد في نوعه. وفي حالات أخرى، مثل موحا أو حمو الزياني كان الرجل قائداً على جماعته قبل أن يحمل السلاح ضد فرنسا، فهو رجل له جاه متوارث مثل الهيبة ماء العينين، من رجالات الساقية الحمراء ذي الصيت الذائع في منطقة شاسعة.

وما كان على رجل أجدير أن يراعيه، وهو القاضي العامل بما يقوله الشرع، هو مراعاة الوضع الدستوري للمملكة التي يوجد على رأسها سلطان «ينقاد الناس لأوامره التي يقضي علينا الدين بطاعته فيها»، كما ورد في خطابه هو بعد تنصيبه قائداً للثورة بلقب أمير. ونقل السكيرج عن أزرقان (الظل، ص 181) أن الأمير أخبر مبايعيه بأنه كان يعتزم ربط الاتصال بالسلطان قائلاً لهم «وفي نيتي أن أكتب أيضاً للسلطان مولانا يوسف. وأوجه إليه هدية على قدر الحال، ليتحقق بأننا منقادون لأوامره التي يقضي الدين علينا بطاعته فيها، خصوصاً، حيث بلغه مبايعتكم لنا، فيظن أننا خارجون عن الطاعة، وبالكتب إليه ينجلي هذا الوهم عن الحضرة الشريفة».

وجاء في «الظل» أنه بعد إبلاغه قرار بيعته، صرح لمن أبلغه بأنه

يعي أهمية الإمارة التي أسندت إليه، ذاكراً لهم أنه لم يقبلها إلا امتثالاً لأمرهم الذي أجمعوا عليه. غير أنه - يضيف السكيرج - لا بد أن يكونوا على بال من أن إمارته ليست إمارة ملك، وإنما هي لاجتماع الكلمة، ولا يقبل من أحد أن يقابله بما تقابل به الملوك، وإنما هو واحد من المسلمين، وأنه يتعين أن يعاملوه طبق ما كان قبل الإمارة من غير زيادة في تعظيم منصبه الذي حل فيه. «ولكن قضى علي حب وطني العزيز أن أضحي في سبيل مصلحته بكل عزيز حتى أنتشله من أيدي مفترسيه ومن المرض المقبل عليه» (ص 179).

وهكذا يكون الأمير قد عبر على الفور عن موقف مبدئي واضح حينما اتجه ذهنه فقط إلى ملك البلاد الذي له السيادة على كل المناطق، في حين كانت معاهدة التقسيم المبرمة بين فرنسا وإسبانيا تجعل المنطقة المشمولة بالنفوذ الإسباني - وهو منها - تحت وصاية اسمية لخليفة سلطاني مقره بتطوان.

وإني أثير الانتباه إلى أهمية تجاهله للتقسيم. ولا شك في أن تجاهل ذلك الوضع موقف سياسي مبيت، مفاده أن الثورة لا تقر بأن إسبانيا هي المخاطب إلا من حيث أن هذه تريد أن تحتل أرض بني ورياغل، أي إنها تعنيه فقط كقوة محاربة، وليست لها أي صفة أخرى. وموقفه من التقسيم ينسحب بالنتيجة على نظام الحماية برمته، ولهذا فإن الفقيه بن عبد الكريم لم يكن له من مخاطب إلا صاحب الأمر وهو السلطان. لكن على أرض الواقع كان الأمير يدرك أن هناك نظاماً يجري به العمل، منذ ما لا يقل عن تسع سنوات، وبموجبه فإن السلطات العسكرية والسياسية الإسبانية كانت تتحرك في المنطقة المسندة إليها نظرياً، بمقتضى التقسيم المتفق عليه

مع فرنسا. ولكن إسبانيا كانت بالنسبة إليه فاقدة للشرعية، ولا تعنيه إلا كعدو يقارعه في الميدان.

وذكر في «الظل» أن الأمير بمجرد تنصيبه، قائداً للجهاد، أوفد مساعده محمد بوجيبار، (كاتب وزارة المالية) حاملاً هدية إلى البلاط، على قاعدة قواد الجهات حينما يتولون مقاليد الأمور. ووصل الموفد إلى الرباط التي قدم إليها من فاس، ولم يتيسر له أن يقابل السلطان، ولا أن تقبل منه الهدية لا بالإقامة العامة ولا بفاس، وقد رجع بوجيبار إلى الريف دون طائل. وترك الهدية عند عبد العزيز الحلو، صهر التاجر محمد بن العباس جسوس المستخدم في المجلس البلدي في فاس. وكان القائد المذبوح قد عرقل مسيرة بوجيبار نجو البلاط (الظل، ص 219). ويوضح السكيرج أن بوجيبار كان يحمل رسالتين «للحضرة اليوسفية ولفخامة المقيم العام الماريشال ليوطي».

وفي بطاقة مكتوبة كالعادة بيننا، كان إدريس الخطّابي قد أوضح لي أن رحلة بوجيبار إلى المنطقة السلطانية كانت بتاريخ 28 محرم عام 1342 موافق 10 أيلول/ سبتمبر 1923، وهو تاريخ مغادرة الوفد إلى أجدير. وأوضح لي أن الأمر كان يتعلق ببعثة تكونت من محمد بوجيبار، والشريف المنوبي التيجاني، ومحمد بوعزة. وكانت المهمة تشتمل على زيارة فاس للاتصال بالكولونيل شاستونيي، ومدينة الرباط للاتصال بالماريشال ليوطي والسلطان، وباريس للاتصال بالحكومة الفرنسية.

وأوضحت بطاقة المرحوم إدريس الخطّابي المشار إليها أن هدف البعثة في ما يخص الفرنسيين كان يتلخص في الآتي: 1/

شرح وجهة نظر الجمهورية الريفية في ما يتعلق بحربها التحريرية ضد الإسبان. و2/ تذكير المسؤولين الفرنسيين في الجنوب بما كانوا يراسلون به الأمير حول «علاقات حسن الجوار»، وعدم نشر الدعايات المغرضة بين الشعب للتنقيص من المستوى الذي يتمتع به بناة الجمهورية الريفية الفتية. و3/ تقديم مذكرة إلى المسؤولين في باريس حول «الحياد» الذي أعلنته فرنسا غداة قيام الحرب الريفية الإسبانية، ثم أكدت الأحداث أن هذا «الحياد» لا يطبق، في الميدان سواء في المغرب أو في خارجه. و4/ البحث عن الحصول على الأسلحة الثقيلة، وعقد صفقة أو صفقتين مع المصانع الفرنسية. وبعد ذلك 5/ زيارة مقر عصبة الأمم في جنيف لتقديم مذكرات احتجاج على «طيش» الإسبان ومحاولة الحصول على اعترافات بعض الدول بالجمهورية الريفية.

وبالنسبة إلى السلطان - أوضحت بطاقة إدريس الخطّابي - كانت المهمة تحاول إقناعه بالعدول عن السير في ركاب الاستعمار، والإعراب له عن رغبة الأمير ورجاله في جمع شمل الشعب المغربي للتحرير حتى الجلاء عن الوطن كله، ولجميع قوات الاحتلال الأجنبية.

وأضافت البطاقة أن المدبوح غدر بأعضاء الوفد وهم في طريقهم إلى فاس، وسجنهم وهو ضيوف في منزله، حتى أمره الحاكم الفرنسي شاستوني بإخلاء سبيلهم، فاجتمعوا بشاستوني في فاس، بينما وجدوا ليوطي في إجازة في باريس، فاجتمعوا بنائبه الذي حرض المدعو عبد العزيز الحلو على عدم اتصاله بالسلطان، فسافروا إلى باريس، واجتمعوا بكل المسؤولين ما عدا رئيس

الجمهورية بوانكاري. ولم يذهبوا إلى جنيف نظراً إلى تطور الأحداث في الريف، فعادوا في آخر السنة، دون نتيجة ملموسة، إلا الوعود الزائفة، والابتسامات الماكرة الاستعمارية. ولكنهم تعرفوا إلى الإنكليزي غاردنر الذي وعدهم بتنفيذ رغبتهم في صفقة سلاح خفيف، وجاء بها إلى شاطئ أجدير في ما بعد من دون موافقة الأمير وكانت قيمتها باهضة جداً.

وهذه النبذة الجامعة لعدة جوانب، تنطوي على نقاط مهمة تضمنتها بطاقة إدريس الخطّابي، نكتفي منها الآن بالنقطة المتعلقة بمهمة الاتصال بالسلطان. فقد كان الأمير حريصاً على أن يوضح الإطار الذي تم فيه تنصيبه لإمارة الجهاد. ومن الواضح أن الهيمنة الفرنسية التي كانت كاملة، قد أحبطت الاتصال بالبلاط اليوسفي الذي لم يكن سيد نفسه بطبيعة الحال. وتتضمن هذه النبذة التي استندنا إليها بنداً مهماً في مواقف الثورة وهو أنها قامت من أجل تحرير الوطن بكامله بتصفية الاحتلال من المغرب بأسره. وسنتطرق في ما بعد إلى بيان موقف الثورة من نظام الحماية برمته.

غير أن الموقف من السلطان يستدعي مزيداً من التفصيل. وهناك تصريح للأمير نفسه تكرر فيه بعد ذلك بسنتين أنه ليس خارجاً على السلطان، إذ جاء في حديث نشرته جريدة «لو جورنال» في 2 كانون الثاني/ يناير 1925 أجراه الأمير مع مبعوث الجريدة جاك مارسيلياك، ورد فيه، والثورة تدخل سنتها الخامسة، أن الكثيرين راودوه بشأن إعلان الخروج على السلطان، وأن يتخذ هو لقب السلطان لنفسه، ولكن عبد الكريم - قال مارسيلياك - ظهر حينما طرحت عليه هذه المسألة الدقيقة، بمظهر رجل حكيم موزون

العقل، لم تسكره فتوحاته المدهشة، ولا أضاع في ظفره الحزم والروية، بل إنه أقنع أصحابه بالاكتفاء بلقب «أمير»، ولذلك مغزى كبير، إذ لو رضي أن يحمل لقب «سلطان» لصعب عليه في ما بعد أن يطيع سلطان مراكش (انظر نص الحديث في «حاضر العالم الإسلامي» لشكيب أرسلان، ص 204، ج 3). وكان المراسل الفرنسي قد وضع عليه السؤال بشكل مباشر قبل ذلك، بخصوص الموقف من فرنسا والسلطان معاً، فقال له: يقال عنك إن مرادك هو الوثوب على المراكز الفرنسية في ورغة، وإذا خرقتها، زحفت إلى فاس حيث يبايعك القوم في مولاي إدريس سلطاناً على المغرب. وأورد المراسل أن جواب الأمير عن هذا السؤال الاستفزازي، كان كالآتي: هذه كلمات مسلوب العقل، وأنا ولله الحمد أظن نفسي عاقلاً. وقال في الحديث نفسه إنه كاتب السلطان مولاي يوسف مراراً «بأن يضع حداً لتعدي الإسبنيول بما له من صفة سلطنة المغرب فلم يجاوبني ولا مرة واحدة».

وهكذا فبعد أربع سنوات من الانتصارات المتوالية، كان الرجل ملتزماً بشكل دقيق بما رسمه من خطط بشأن الأمور المبدئية، رغم أن السلطان مولاي يوسف كان بتحريض من سلطات الحماية قد كرر مراراً نداءات سلبية بخصوص الحرب التحريرية التي قادها الخطّابي. ويجدر التذكير أيضاً بأن تلك التصريحات كانت تنطوي على اعتراف بالسلطان، ولكن ضمن الإقرار بأن هناك وضعاً يجعل للفرنسيين الكلمة الأخيرة في شؤون البلاد، وهي تصريحات تتجاهل التقسيم وما نتج عنه من وجود خليفة للسلطان في تطوان.

وفي البداية والنهاية كان الأمير دقيقاً وحذراً في تعامله مع

السلطان. ويتحدث السكيرج عن مهمة كلف بها أزرقان في المناطق المجاورة، تم إفشالها من طرف الفرنسيين، حيث كان المقصود هو «التوجه إلى الأعتاب الشريفة بقصد إخبار الحضرة اليوسفية بما عليه الريف وما فعلوه مع الإسبان فيعملوا بعد ذلك بما اقتضاه النظر» (ص 147، الظل). ولعل الدافع إلى إحاطة المخزن علماً بتطور الأحوال في الريف هو القيام بواجب التبليغ، لأن القائد الريفي لم يكن ليجهل مدى محدودية استقلالية قرار المخزن. لكننا نعرف أن غرضه كان دائماً هو طمأنة فرنسا ليتقي شرها إذا أمكن. وهذا ما كلف به أزرقان من جديد (ص 148) في فرنسا التي انتقل إليها من طريق وهران ومارسيليا. مما يشير إلى حرصه الشديد على تجنب الاصطدام وتلافي تعدد الجبهات.

وأورد المؤرخ الفرنسي دانيال ريفيت استناداً إلى بطاقات استعلاماتية حيناً، وإلى تقارير ورسائل متبادلة بين أجهزة رسمية ومسؤولين ساميين فرنسيين، معطيات جديرة بالاهتمام تتعلق بالسلطان مولاي يوسف والمخزن[12]، وذلك في عرض قدمه في ندوة باريس عن خمسينية الثورة الخطّابية. وأشارت تلك المعطيات إلى وجود حالة تصلب متنامي من جانب مولاي يوسف تجاه بن عبد الكريم. وقال إنه من المؤكد أن الخطّابي قد التمس من مولاي يوسف في البداية أن يتدخل، وأن السلطان قد هم عدة مرات بأن يتدخل في اتجاه لا يرضي إسبانيا. وفي حالتين على الأقل كانت هناك ضغوط من قبل ليوطي في اتجاه قطع الطريق على أي تقارب محتمل بين الخطّابي والسلطان. وفي وقت مبكر، حسب برقية استعلاماتية بتاريخ 14 آب/ غشت 1921، بعد أيام من أنوال، كان

هناك تحذير من أي دعم. وفي 1925 تمكن ليوطي من أن يثني السلطان عن مشروع توجيه رسالة ملكية تقرأ في المساجد لإدانة قساوة الوسائل الحربية التي يستعملها الإسبان، ثم فجأة وقع تشدد من جانب السلطان بخصوص الحركة الريفية بعد ذلك، إذ صرح لبيتان في تموز/ يوليو 1925: «أنا لن أتعامل مع بن عبد الكريم، وأتوقع منكم أن تخلصوا المغرب من هذا المتمرد». وقع ذلك في وقت اتضح فيه أن مولاي يوسف بات متيقناً من أن فرنسا عازمة على التدخل إلى جانب إسبانيا، بينما في وقت سابق حاول السلطان أن يتجاوب مع الخطّابي الذي دعاه إلى استنكار إسبانيا.

وتبعاً لمراجع ريفيت فإن ضغوط الإقامة العامة كانت تتم عبر كل من المقري، وبوشعيب الدكالي وبن غبريط. واستشهد ريفيت بمستندات استعلاماتية ورد فيها أن بن عبد الكريم ذكر في رسالة إلى أحمد بن الجيلالي في حزيران/ يونيو 1925 أن المقري «وصولي»، ووصف الدكالي بأنه «معدن كل الخبائث». أما بن غبريط فإن ليوطي نفسه كان يعول عليه في تكييف السلطان وفق إرادة الإقامة، ويراه مؤهلاً لكي يحبط كل مسعى مشكوك فيه قد يحدث في دائرة المخزن.

وعلى هذا فإنه لم يكن منتظراً من البلاط أن يكون له موقف مستقل بخصوص المسألة الريفية، ومع ذلك فقد كان من الممكن في البداية أن يستنكر الموقف الإسباني كما تطلع على ذلك الأمير. وكانت سياسة الأمير ذاتها تقوم على مهادنة فرنسا.

ونشير قبل الانتقال إلى موقف الأمير من فرنسا إلى نادرة تفيد أن الخلفية الشرعية للموقف من السلطان كانت حاضرة في أذهان

المجاهدين. وقد ذكر لي أحد رفاق الأمير بهذا الصدد أنه بعد أن وضعت الحرب أوزارها، توجه إلى فقيه ليستفتيه في ما يلزم عليه من الوجهة الدينية أن يقوم به للتكفير عن تسببه أثناء الحرب في إزهاق أرواح مسلمين كانوا مشاركين في المعارك من الجانب الآخر، والحال أن تلك الحرب «لم يأمر بها الإمام». ومن الواضح أن قوة الحس الديني عند هذا المجاهد هي الدافع لمثل هذا التساؤل. ولا شك في أن فكره بقي مرتاحاً حينما تلقى جواباً مفاده أن الثورة كانت جهاداً في سبيل الله، وإذا كان الإمام لم يأمر به، فلظروف سياسية كانت تقيده، والجهاد واجب على المسلمين لحماية دار الإسلام.

من مليلية إلى طنجة

لابد أن بن عبد الكريم، بوصفه زعيماً وطنياً متنوراً، كان رافضاً لنتائج عقد الحماية. ولكنه كان يقصر مطالبه على المنطقة التي كان يتواجه فيها مع الإسبان. فمن الناحية المبدئية لابد أن فكرة استقلال المغرب بمجموعه كانت تملك أفكاره، لكنه كان حريصاً على تجزئة مشروعه إلى مراحل أولها التخلص من الإسبان. ونجد التعبير عن ذلك واضحاً في حديثه لصحافيين أميركيين في أوائل 1925 (ص 93، م. ح. الوزاني في حياة وجهاد، ج2) (13)، إذ حدد بوضوح مطالبه السياسية التي تتلخص في «الاعتراف باستقلال الريف وسيادته القومية من مليلية إلى سبتة وطنجة، ولن نقبل أبداً الحماية على جزء آخر من المغرب».

وفي نص آخر، كان مبعوثو بن عبد الكريم عملوا على ترويجه في لندن سنة 1923، ورد بوضوح التعبير عن رفض «حكومة الريف»

للحماية الإسبانية وتفنيد «الأنباء التي تصل إلى أوربا والتي تنسب السلطة في الريف إلى خليفة مزعوم تحت رعاية حماية إسبانيا» (ص 75، م.ح. الوزاني، م. ن.). ونذكر استطراداً أن الوزاني حينما أورد هذا النص وغيره أوضح أنه نقل عن النص الإنكليزي الوارد في الأرشيف الذي اطلع عليه، ملاحظاً أنه يجهل ما إذا كان الأصل بالعربية أم بالإنكليزية. وهذا التشكك له قيمته كما سنرى في ما بعد.

إذاً، فهناك رفض لنظام الحماية، وبشكل مركز رفض للتقسيم الناتج عنه، ورفض للوجود الإسباني من أصله، ومطالبة باستقلال الإقليم من مليلية إلى طنجة. ويجب أن نسجل أن هذه المطالبة تتعلق بالريف الجغرافي، أي مجموع الساحل المتوسطي للمغرب الذي تخترقه سلسلة جبال الريف، وبالتالي ليس المقصود في عرف أصحاب المذكرة الريف كمجموعة قبلية.

ويظهر ذلك أيضاً في مذكرة أخرى لحكومة الريف موجهة إلى حكومات العالم بتاريخ فاتح تموز/ يوليو 1923 ذكرها الوزاني، وقال إنها أيضاً مترجمة من الإنكليزية. وقد ورد في تلك المذكرة أن المساحة الإجمالية للمنطقة المطالب بها تقدر بـ 50,000 كلم^2، بينما ورد أن عدد السكان هو مليونا نسمة. ومعلوم أنه حسب التقطيع الترابي المعمول به في ظل الحماية الإسبانية كانت مساحة **مقاطعة الريف** وقاعدتها الحسيمة تبلغ 3,475 كلم^2. بينما كانت مساحة **مقاطعة الكرت**، وقاعدتها الناظور، تبلغ 6,117 كلم^2. (Informations Nord Africaines Nov 1952) وهذا هو الريف بالمعنى القبلي. وهو غير الريف الجغرافي الذي يشغل الواجهة

المتوسطية، وغير الريف السياسي وهو جزء من المنطقة التي منحت لإسبانيا في نطاق نظام الحماية. إذاً، فإن المذكرة الموجهة إلى عصبة الأمم كانت تعني كامل المنطقة التي تم تفويتها لإسبانيا.

ومن جهة أخرى يمكن أن نلاحظ، فضلاً عما سبق بشأن المشروعية، أن الأمير في الوقت الذي تجاهل واقع التقسيم، اتخذ سلوكاً ينم عن حذره السياسي الفائق بشأن اتقاء الصدام مع فرنسا، وذلك بإيفاده وزير خارجيته أزرقان لمفاوضة السلطات الفرنسية في المناطق المجاورة للريف، وأوفد شقيقه امحمد إلى فرنسا ذاتها، وكذلك بعثة بوجيبار، وكل ذلك لكي يحاول الحصول على تفهم الفرنسيين لكون عمله موجهاً ضد الإسبانيين فقط. وهذه محاولة من جانبه لم تفلح، رغم أنه كلف أزرقان بأن يكتب للماريشال ليوطي ليؤكد له «أن الريف يجب أن يبقى مع فرنسا بخير» (ص 180، الظل).

وعلى هذا فإن محاولة الفصل بين نظام الحماية والوضع في الريف كانت محكوماً عليها بالفشل منذ البداية، وذلك لسببين: الأول أن فرنسا مدركة أبعاد الحركة التي قادها الخطّابي ولابد أن تتفطن إلى المسعى التحرري لبن عبد الكريم، وانعكاساته على منطقتها بالمغرب، بل وعلى مجموع مستعمراتها في شمال إفريقيا. وهذا ما أدى بها تدريجياً إلى أن تشن حرباً استباقية للقضاء على الحركة الريفية قبل أن تستفحل، خاصة وأنها من نوع تلك الحركات التي تتغذى بإيديولوجيتها التحررية، وتتجدد حيويتها بالانتصارات التي تحققها في الميدان إذ هي التي منحتها المصداقية وجلبت لها حماس القبائل.

على أن الأمر لا يقتصر بالطبع على فرنسا، وهي شريكة سياسياً، وجارة جغرافياً، فإن قوى أوروبية أخرى كانت تراقب بانتباه ما كان يحدث. وسجل ش. أرسلان في فصله عن حرب الريف المشار إليه آنفاً أن «الحاصل في المستعمرات هو سلسلة آخذ بعضها برقاب بعض، فلا تجد قطراً تحت استعمار أمة أوروبية قامت فيه ثورة، إلا وضعت جميع البلدان الاستعمارية أيديها على قلوبها الواجفة، ترجو أن ينتهي الخطب بظفر الدولة الاستعمارية، حتى لا تدب الثورة إلى المستعمرات الأخرى، ويتبع بعضها أثر بعض. والإسلام في نظر أهل أوروبا أمة واحدة مهما تفككت أجزاؤه وتباعدت أقطاره» (حاضر العالم الإسلامي، ص 189، ج3).

وقال في الفصل نفسه: إن فرنسا تحصن الحدود التي بين المنطقتين، تبني المسالح والمعاقل، حيطة وراء الحرب التي تنوي إصلاءها الريفيين في أول فرصة، وهي مع ذلك لا تهمل شيئاً من الوسائل السياسية لإسقاط سلطة بن عبد الكريم، ومنع تأسيس استقلال إسلامي في الريف، يكون حسب زعمها «بؤرة» للجامعة الإسلامية في إفريقيا (المصدر نفسه، ص 191).

إن المشروعية التي انتحلها الاستعماريون استناداً إلى قراراتهم ومصالحهم هي فاسدة ومفتقرة إلى الأساس القانوني. وهذا ما ذهب إليه الأمير حينما ذكر أن احتلال تطوان من طرف إسبانيا سنة 1913 باطل بسبب أنه يخالف المعاهدة التي تمت بينها وبين المغرب سنة 1860 والتي تقضي بجلائها عن المدينة بموجب التعويضات المالية التي تلقتها، وبالتالي فمعاهدة الحماية باطلة لأنها تخالف معاهدة سابقة. وعلى الإسبان أن يجلوا عن المدينة أو أن يردوا إلى

السلطات الريفية التعويض الذي تلقوه. وقد ورد هذا في تصريح للأمير أدلى به لبراين روديبرز في كتاب له بعنوان «حرب في المغرب» المطبوع في طنجة سنة 1927 (Pryne Rudyers ; in war in morocco).

ليوطي يزن الرهانات

وفي العمق لم يكن ليغيب عن بن عبد الكريم أن المعركة ضد إسبانيا هي معركة مع الغرب كله. وقد قال الأمير نفسه في خطاب التنصيب: «على أني أتوقع، إذا نصرنا الله عليه (أي على جنس الإسبان) فإن غير هذا الجنس ربما لا يدعنا نتمتع في أرضنا في راحة وسكون، فإن الكفر ملة واحدة. لابد من تدخلهم في شؤوننا وإن لم يصدر منا ما يوجب تراميهم علينا» (ص180، الظل).

ومعنى هذا أن الحسابات كانت واضحة من الجانبين، بل من كل الأطراف. وفرنسا المتحكمة في الشأن المغربي، كانت ستعمل بكل الأساليب على قطع الطريق على انفتاحات بن عبد الكريم على المخزن الذي لم تبق له معاهدة الحماية إلا سلطة اسمية، وبالتالي فإن الصدام بين بن عبد الكريم وسلطات الحماية الفرنسية كان حتمياً، لأن تأثير المسيرة النضالية للحركة الريفية كان سيحث المناطق الخاضعة لها على أن تفعل الشيء نفسه. وكانت جهات من المغرب لا تزال مشتعلة، ولكن بمنطق غير وحدوي، وبدون مشروع مثل ما هو عليه الوضع بالنسبة إلى الخطّابي.

ومن المفهوم جداً أن يكون ليوطي متحفزاً لضم جهده إلى إسبانيا من أجل القضاء على بن عبد الكريم. وفي هذا السياق يكون

من المسلم به أن يكون المخزن المدين بوجوده لفرنسا، مجبراً على أن يتخذ من بن عبد الكريم موقفاً مطابقاً لموقف سلطات الحماية. ويترتب عن هذا وذاك، بطبيعة الحال، أن ينسحب موقف بن عبد الكريم تجاه فرنسا على موقفه من المخزن. والموقف المبدئي ضد التقسيم، ينسحب على الموقف ضد كل من الحماية، ومن المؤسسات القائمة المتعاملة مع الحماية من بينها المخزن.

وعليه، فإن المواقف الانتقادية التي بدرت أحياناً من جانب الأمير تجاه المخزن، لم تكن صادرة عن نقمة الأمير على المؤسسة، إنما كانت ردود فعل على نداءات كان المخزن يدفع من قبل الفرنسيين إلى رفعها للتنديد بثورة الريف، ووصف بن عبد الكريم بأنه خارج على القانون. فكانت هناك اعتبارات سياسية تكيف الموقف من الحماية واعتبارات دينية تكيف الموقف من السلطان.

وللحكم الإجمالي على الوضع الشائك بين المخزن ورئيس الثورة الريفية التي تحولت في وقت أوجها إلى ثورة تسيطر على أراض محررة من أجدير شرقاً إلى الشاون غرباً، يجب استحضار عنصر أساسي، وهو أن الثورة الخطّابية كانت ذات توجه تحرري يهدف إلى تحرير المنطقة الخاضعة للحماية الإسبانية، بوصفها مرحلة لتحرير باقي التراب المغربي الذي لم يعترف بن عبد الكريم بتجزئته. وفي ظل ذلك الوضع كان المخزن الأسير في قبضة الحماية يمثل في ما بين 1921 و1926 ما كانت تمثله فرنسا فيشي مثلاً بعد إخضاعها للألمان في ما بين 1940 و1944. وتبقى الصورة متماثلة أيضاً بالنسبة إلى ظروف استسلام بيتان وخضوع المخزن.

وفي ما لو أمكن لحركة بن عبد الكريم أن تفرض نفسها على

مغرب الحماية، وأن تنتصب في شكل كيان منفصل، ما دام نظام الحماية قائماً، لما كان ذلك يشكل استثناءً في تاريخ المغرب الذي عرف حالات مماثلة دعت إليها ظروف طارئة، ثم اختفت تلك الحالات وعادت الوحدة الطبيعية للمغرب بزوال الظروف الطارئة. وهو السيناريو الذي تصوره علال الفاسي في «الحركات»[15]، حيث افترض عودة الوضع الدستوري إلى طبيعته، بعد استعادة الاستقلال.

لكن في حالة بن عبد الكريم، اتخذت الأمور المسار الذي نعرفه، ولم ينشأ وضع مماثل لإمارة المجاهد العياشي في زمن السعديين حينما استقل هذا بأمره في سلا، ووصل نفوذه إلى الشمال الغربي، وبايعه أعيان وقضاة بوصفه أميراً للجهاد، بل وخوطب بلقب أمير للمؤمنين، وكانت له مكاتبات مع دول خارجية، وعلاقات مع أمم أوروبية بعضها للتحالف وأخرى لتبادل المنافع. وهل يكون الأمر مختلفاً عما عرفته تطوان في ظل حكم أولاد النقسيس الذين لم يحملوا أكثر من لقب مقدم، ولكنهم عمروا في الحكم متوارثين إياه حوالي مائة سنة، وشنوا حروباً ضد أجانب، وراسلوا دولاً وتفاوضوا معها. وفي الحالتين كان هناك تفاعل نشيط مع النزاعات الداخلية. وفي الحالتين وفي غيرهما ينتهي الأمر بالعودة إلى الوحدة الترابية التي هي حقيقة تفرضها حقائق الجغرافيا والتاريخ.

وفيما لو كتب لثورة الخطّابي أن تتابع انتصاراتها، لكان من الممكن أن تنتشر الحركة التحررية في باقي البلاد وتنشأ فدرالية للأقاليم المحررة، وينتهي الوجود الفرنسي في المغرب على الفور،

وينتج عن ذلك انقلاب جذري في الأحوال، يغير مجرى التاريخ.

لكن بما أن الأحوال أدت إلى ما أدت إليه في أرض الواقع، فإن العلاقات بين الخطّابي وكل من المخزن من جهة وإسبانيا وفرنسا من جهة أخرى، تمثل إشكالية معقدة هي من صنع الظروف التي كانت سائدة بين هذه الأطراف كلها في السنوات الواقعة بين 1923 و1926، وهي ظروف ثورة محاصرة تتخبط في إكراهات ماثلة للعيان، في ظل سعي نظام الحماية الذي لم يستكمل بسط نفوذه بشكل نهائي، والذي يرى في القضاء على الثورة الخطّابية فرصته الأخيرة.

غلو في التكتيك؟

ونشأ حينئذٍ وضع ملتبس يقوم على أساس أن جيوش الدولتين الحاميتين إنما كانت تعمل باسم السلطان لتهدئة الأحوال في القبائل المنتفضة ضد النظام. ولمواجهة تلك المقولة ارتكز خطاب الثورة الخطّابية على أساس دفع التهمة بأنها مجرد تمرد على السلطان. وكان بن عبد الكريم يرفض القول إنه متمرد وخارج على الشرعية. وكان عليه أن يواجه ذلك الطرح بخطاب ينفي عن حركته نعت «الخروج عن الطاعة». وحتى الخمسينيات كان الأمير رحمه الله يرفض كلمة «الثورة»، ويقول إنه لم يثُر على أحد ولا على أي سلطة، وإنما كان يدافع عن بلاده ضد جيش أجنبي كان يريد أن يحتلها.

ومن هذه الزاوية، فإن الأمير حينما كان يخاطب الخارج كان يريد أن يقدم نفسه ممثلاً لبلد غير ملزم بنظام الحماية الذي التزم به

سلطان المغرب. وذلك على عكس ماء العينين الذي بنى تحركه على أساس أن السلطان غلب على أمره، وأنه جاء لينصب نفسه سلطاناً لكي يحرر البلد رفضاً لمعاهدة اضطر السلطان إلى توقيعها. وهناك نص وجهه الأمير إلى عصبة الأمم توسع فيه في بسط هذه الأطروحة، وصل إلى حد محاولة الدفاع عن مقولة أن الريف ليس من المغرب. وأنه غير معني بالاتفاقيات المتفرعة عن معاهدة الخوزيرات التي تعني المغرب وهو ليس جزءاً منه. وهذا ضرب من الغلو في القول، يتناقض مع سابق تأكيدات الأمير خاصة لدى «بيعته».

ونعثر في البيان الذي نقله الوزاني في «حياة وجهاد» ورده آخرون من دون التساؤل عن مصدره كما فعل الزعيم الوزاني، على نبرة انعزالية حادة لم يتكرر التعبير عنها قط بعد ذلك. فقد نصت المذكرة الموجهة إلى الرأي العام العالمي على أن هناك «خطأ شائعاً، وهو أن بلادنا، الريف، تشكل جزءاً من المغرب» (ص 81، الوزاني، م. ن.). والنص الذي أورده الوزاني متطابق مع النص الذي أورده فورنو مع اختلافات شكلية قليلة.

ونضم صوتنا إلى الزعيم الوزاني في التساؤل، على الأقل، عن أصل الوثيقة وبأي لغة كتبت لأن الكلام الموجه إلى مخاطب في مكان معين قد يختلف عنه في حالة وجود مخاطب في مكان غيره. ونضيف إلى التساؤل الذي أورده الوزاني ملاحظة تتعلق بالتوقيعات. فالموقعون باسم حكومة الريف في تلك الوثيقة هم الأمير نفسه وعمه عبد السلام بوصفه رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والداخلية، ثم وزير العدلية وورد اسمه هكذا: الوزير محمد الشمس، في حين أن

وزير العدل كان هو الفقيه بولحية الذي كان من مرافقي الأمير حتى لحظة الاستسلام وانتقل إلى آسفي. ثم ورد اسم وزير الحربية وذكر أن اسمه محمد بن عمر والمعروف أن المتولي لهذا المنصب هو أحمد بودرة. وأخيراً تكرر اسم محمد بن عبد الكريم الخطّابي بتوقيع آخر، وفي هذه المرة بوصفه وزيراً للخارجية، والمعروف أن وزير الخارجية طيلة الثورة كان هو أزرقان. والغالب على الظن أن تحرير المذكرة، ومهرها بأسماء شابها خلط، هو من فعل مكتب العلاقات في لندن الذي كان يعمل لحساب حكومة الريف باسم (Agent General du Gouvernement du Rif) ولا يستبعد أن تكون بعض البيانات والعبارات هي من اجتهادات المكتب المحلي في العاصمة البريطانية الذي كان يخاطب الرأي العام البريطاني بما يناسب الوسط الأوروبي. وتأسيساً على التساؤل بشأن أي لغة كتبت بها الوثيقة، يمكن التساؤل أيضاً عن كاتبها الذي تشابهت عليه الألقاب وحتى المفاهيم، فأدى الأمر إلى الخلط في الأسماء وفي التساهل في استعمال المصطلحات. ذلك أن بعض المقولات التي اشتملت عليها المذكرة لم تتكرر في باقي الوثائق.

إن النبرة القبلية الانعزالية التي وردت في هذا النص لم تتكرر في ما بعد. وهذا نص قدم بالخارج وعباراته لا تتطابق مع مسيرة حركة كان على رأس أولوياتها تذويب الحزازات القبلية، وتوحيد القبائل المجاورة للريف في غمارة وجبالة كما قدمنا. والمسار الذي تتبعنا أطواره لمسيرة حركة بن عبد الكريم، ينم عن تقمص الأمير لفكرة وطنية منفتحة خارجة عن نطاق الفكر القبلي المتخلف الذي كان سائداً في المغرب العتيق. وكانت ثورته على ذلك النمط من

التفكير المعزول، وأخذه بتراتيب مستحدثة لتنظيم دولة الثورة، هي إحدى العلامات البارزة لانخراطه في الحداثة.

وفي سنة 1925 حينما تجددت الحملة عليه في الغرب بدعوى أنه جزء من حركة إسلامية مناهضة للغرب، أدلى بن عبد الكريم بحديث لصحافيين أميركيين (ص 92، الوزاني في حياة وجهاد، ج2) استنكر فيه أن يتم الربط بين حركته والحركة الإسلامية في العالم، مبيناً «أن ترديد ذلك ليس له إلا هدف واحد هو تخويف الفرنسيين والإنكليز وإرغامهم على معارضة حكومة الريف في صراعها مع إسبانيا». وهكذا فإن بعض التصريحات لابد من وضعها في سياقها لفهم بعد الزمكنة الكامن وراء بعض التصريحات. وهذا التملص من «الحركة الإسلامية» لا موجب له إلا تلافي تضافر جهود الأوروبيين إلى جانب الإسبان، في وقت حرج من تطور الأوضاع وهو سنة 1925.

ويمكن أن ندرج مواقف من هذا القبيل في نطاق التعبيرات التكتيكية التي تمليها على الحركات السياسية أحياناً اعتبارات الملاءمة. فقد كان تكتيكاً أن يبلغ فرنسا أنه يريد السلم معها بقصد التفرقة بينها وبين إسبانيا، وكان تكتيكاً أيضاً أن يقول للرأي العام الخارجي إنه ليس جزءاً من المغرب، وإنه ليس على ارتباط بالحركة الإسلامية.

ولا بد أن نكرر أن مثل هذه التعبيرات التكتيكية لم تتكرر، بل إن تصريحات الأمير بعد تحرره ونزوله في القاهرة حتى وفاته بها تركزت دائماً على مقولة وحدة التراب المغربي ووحدة الكيان، وحتى تدخلات الأمير ضد الاختيارات السياسية في البلاد في

الستينيات كان التعبير عنها يتمُّ بوصفه زعيماً وطنياً في بلد موحد له كيانه الموحد.

أبعاد الصدام مع فرنسا

يذهب بي الظن إلى أن اقتحام خط ورغة لم يكن قراراً اتخذه بن عبد الكريم عن طيب خاطر، وأنه بعد أن وجد نفسه أمام أمر واقع، ربما ساورته فكرة غير محسوبة جيداً بشأن العداء الفرنسي الإسباني الذي قد لا يسمح للجانبين بأن يخوضا في عمل مشترك ضد قواته، في وقت كان التدهور الإسباني بلغ أشد مظاهره. وقد تصادف أنه في الوقت الذي كان بريمو دي ريفيرا ماضياً في تطبيق انسحابه، كان ليوطي يلقى ممانعة قوية من لدن باريس بشأن تعزيزه بالمدد. وربما دفع هذا وذاك إلى تصور مفاده أن الفرصة مواتية للتجاوب مع الحماس الشعبي الذي لا يقاوم.

في حديثه لروجر ماتيو (Roger Mathieu) (مذكرات، ص 92) تكلم الأمير بوضوح عن الوصول إلى الصدام مع فرنسا. وذكر أن تحرك فرنسا نحو وادي ورغة العليا، هو السبب. وشرح كيف أن منطقة تقع شمال شرقي فاس كان الفرنسيون يدعون أنها جزء من محميتهم. وظلت فارغة إلى أن قرر هو أن يوجه إليها قواته. وهنا قرر ليوطي احتلالها فعلياً فوقع الاصطدام. ونقل ماتيو عن الأمير بهذا الصدد، نظرية يؤمن بها، مفادها: أنه ليس في العالم إلا امتحان واحد لصحة الملكية وهو الاحتلال الفعلي، ولهذا احتل جنودنا تلك المراكز.

وهكذا، فإنه يقر بشكل ما بأنه كان هو البادئ بالمناوشة التي

انتهت بما انتهت إليه. وقال معقباً لماتيو: «لقد ظن رجالي أن الجبهة الفرنسية سيكون مصيرها مثل الجبهة الإسبانية». ومما يمكن أن يشار إليه أنه كانت للأمير إذ ذاك كما ينقل ماتيو أسلحة قوية. مدافع رشاشة كثيرة و50 مدفعاً كبيراً مما غنمه المجاهدون أو اشتروه بفضل الأموال التي حصلوا عليها من التعويضات، لكن الأمير أكد لماتيو أن الرصاصة الأولى انطلقت من الجهة الفرنسية. وهو يذكر هذا لتأكيد أنه لم يكن راغباً في الاصطدام مع فرنسا.

وتجمع المصادر الفرنسية من جهتها على القول إن الهبة الشمالية جنوب خط ورغة كانت مفاجئة لهم. فقد اندفعت القبائل المتاخمة للمناطق المحررة دفعة واحدة ملبية نداء الجهاد، ووقعت انتفاضة عارمة في نيسان/ أبريل 1925، في خط واسع وصل حتى سهول الغرب وهدد مدينة فاس.

وحدث ذلك بشكل يوحي بأن تلك الهبة موعودة من القدر بنصر حتمي. ولربما صورت النتائج العسكرية الأولى لتلك الهبة، أن هناك ديناميكية تدفع قوات المجاهدين نحو تقدم لا يوجد من يوقفه. ففي ظرف أيام سقط خمسون موقعاً عسكرياً في أيدي المهاجمين وألحقت إصابات بالآلاف، في صفوف القوات الفرنسية، مما كاد يذكر بأنوال وما تبعها، إلا أنه على الفور تحركت باريس في اتجاهين، تعزيز وجودها العسكري في المغرب، والإعداد للتنسيق مع إسبانيا.

ولربما أخطأ ليوطي طيلة ثلاث سنوات حينما نظر ببرود إلى «الظاهرة الريفية» كحركة قبائل تقليدية. وفي البداية، خامره الانشغال بهزيمة الإسبان في أنوال، الأمر الذي جعله ينطوي على احتقار

هؤلاء. ولاذ بتحليله الأولي بشأن نزوعات القبائل البدائية التي ليس لها خط سير منتظم. وفاته أن يدرك أن حركة الخطّابي تخرج عن ذلك النمط.

كان الماريشال يولي أهمية أكبر للتطور الفكري للشبيبة الحضرية المتأثرة بالحركات التي تنبض في المشرق، كما اهتم بتحرك عبد الملك محي الدين «المتشبع بالثقافة الغربية». وفي وقت ما ذهب به التفكير إلى أن عبد الملك هذا ربما ينجح في تأسيس دولة حقيقية مستقلة بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية.

ولم يقلق الفرنسيون إلا في أواخر سنة 1923 وبداية 1924 بعد انضمام قبائل شمال ورغة إلى بن عبد الكريم، وهزيمة عمر ولد احميدو التي كانت علامة في آن واحد على زعزعة مركز حلفاء كان يظن أنهم أقوياء، وفي الوقت نفسه على أن قبائل كان الفرنسيون قد فرغوا من إخضاعها، أخذت تنضم إلى معسكر القائمين ضد الحماية. ولم يتخلَّ ليوطي في أي لحظة عن فكرته القائلة بأن المسلم المغربي لا يحترم ولا يخاف إلا القوة.

قدم المؤرخ دانيال ريفيت (Daniel Rivet) بحثاً غنياً في ندوة باريس بمناسبة الذكرى الخمسينية للثورة الخطّابية شغل من ص 101 إلى ص 136 في الكتاب الذي نشره ماسبيرو عن أعمال الندوة. وتناول الأحداث التي عرفها المغرب من 1924 إلى 1926، وذلك من زاوية نظر القيادة العسكرية الفرنسية وردود فعل هذه إزاء تلك الأحداث.

وسجل ريفيت أن بن عبد الكريم بدا للفرنسيين رجلاً يستعمل

خطابات متعددة. فهو يكلم كل نوعية من مخاطبيه بلغة خاصة، وتختلف لغته مع صحافي فرنسي عنها مع واحد من الأعيان المغاربة، أو أحمد بن الجيلالي من علماء القرويين. وظهر بن عبد الكريم في عين ليوطي مزيجاً من الكمالية والجامعة الإسلامية والبولشفية.

وعن القبائل لاذ الفرنسيون بالتقارير القديمة التي تصنف تلك القبائل وفق آراء مسبقة وتصورات سلبية، كتلك التي تضمنتها بطاقات كان قد أعدها في سنة 1916 الكوماندان بيرنار، وعنوانها قبائل المنطقة الشمالية والشمالية الغربية بالمغرب. ووصف المؤرخ المذكور تلك التقارير بأنها مبنية على آراء نمطية مصطنعة. وهي تصور بني ورياغل بوصفهم مخربين متعطشين للدماء والنهب، على عكس القبائل المتعودة على الرخاء في ورغة.

ومما سجله ريفيت أن الفرنسيين تخوفوا من أن تحل إنكلترا محل إسبانيا المتضعضعة في منطقتها. وكانت رئاسة الأركان في باريس تنظر إلى الوضع من زاوية التقارب الممكن حدوثه بين برلين وأفكار الجامعة الإسلامية.

ولاحظت بعض التقارير أن المعلومات المتجمعة عن الحكومة الريفية تتضمن معالم دولة على الشكل الحديث، رغم أن الشائع هو أن بن عبد الكريم يحكم كطاغية غير محدود النفوذ. وصنفت التقارير الاستعلاماتية أن شعار الجمهورية الذي يطلق على الحكومة الريفية ليس نابعاً من مفهوم الإرادة الشعبية، بل هي هياكل حكم تقوم على التعصب الديني. ولاحظت تلك التقارير أن التوحيد الذي قام به بن عبد الكريم لأجهزة مركزية يتنافى مع التقاليد المحلية التي

تأبى التكيف مع العقلية العربية في التدبير. وتنسب تلك التقارير لليوطي نفسه أنه يصنف بن عبد الكريم رجلاً له مؤهلات قائد يفهم مزايا الحرب المنظمة على الطريقة العصرية. وتضمنت رسالته إلى الحكومة بتاريخ 11/ 12/ 1924، وهي التي وجه فيها تحذيراً حاسماً بشأن المخاطر المحدقة، فكرة واضحة بشأن توجه بن عبد الكريم إلى إنشاء دولة إسلامية في الشمال مستقلة، تتبع أنقرة والوطنية الإسلامية في إفريقيا الشمالية بما فيها مصر. وجاء في رسالة تالية في 4 تموز/ يوليو من 1925 منه إلى أرستيد بريان، أن بن عبد الكريم يستعمل بمهارة كبرى الرابطة الدينية من أجل الوصول إلى هدفه النابع قبل كل شيء من الشعور الوطني. ونقل ريفيت عن تقرير للمكتب الثاني الفرنسي بتاريخ 25/ 8/ 1925 قوله إن بن عبد الكريم ليس روغياً طامعاً في العرش، ولا مهدياً يتطلع إلى تجديد الدين، إنه وطني يروم تحرير بلاده، ينتفض ضد النير الأجنبي.

والصورة التي تتكرر في التقارير التي اطلع عليها ريفيت هي تلك التي تتحدث عن الخطّابي كمستبد متنور تقوم دعوته على تحديث العقليات. وكان الفقهاء يرددون في الأسواق: ياعباد الله بالأمس كنتم متوحشين مثل البهائم، والآن كل واحد يمشي مطمئناً في طول البلاد وعرضها، بفضل السي محاند. ولم يبق لكم إلا أن تتعلموا العلوم التي يعرفها النصارى من أجل أن تغلبوهم. واستشهد ريفيت بتقرير للكولونيل كوراب أوضح فيه أن المناطق التي دخلتها الجيوش بعد استسلام بن عبد الكريم وجدت فيها هياكل أقامت النظام في البلاد والوحدة في القيادة، علماً بأن الطاعة الجماعية شيء نادر في هذه البلاد حسب زعمه. وذلك لدرجة أنه بمجرد ما يتم

الاستسلام لا يحدث أي هجوم معزول، في هذه المنطقة التي كانت في الماضي نهباً للفوضى وغير متمتعة بالأمن.

وبخصوص علاقات الأمير مع فرنسا فإنه إلى جانب رغبته زمناً طويلاً في مهادنتها، كان يسعى إلى أن يعقد صفقات معها. وهناك خطوات كثيرة في هذا المضمار. ولم يمنع شيء من تردد مندوبين عن أجدير في كل من فاس والرباط وباريس نفسها. وأورد ريفيت استناداً إلى مصادر استعلاماتية ما يفيد أنه قبيل الصدام الذي وقع في نهاية الأمر، كانت هناك محاولة منه لمراودة الإقامة العامة في اتجاه صفقة تقضي بالجلاء عن بعض الأراضي التابعة للإدارة الفرنسية إذا ما تعهدت فرنسا بأن تحتلها مباشرة على الفور (ريفيت، ص 123).

هل كانت جمهورية؟

نقل د. وولمان في كتابه (Abdelkrim y la Guerra del Rif; David s. Woolman) (ص 174، الطبعة الإسبانية) عن مونغومري هارت متبنياً تأويله لوجهة نظره، أن بن عبد الكريم حينما أعلن «الجمهورية» كان يقصد أنه يجب ألا يفهم أنه يمثل وضعاً يشبه بلاد السيبة في العرف المغربي في العهد السابق لفرض الحماية. وقد نقل هارت بدوره عن المساعدين الأقربين للأمير، وذكر من بينهم أزرقان وبودرة وحدو نموح أمزيان، أن العبارة التي كانت شائعة في ما بينهم هي «الجبهة الريفية»، وذلك للتلاؤم بكيفية أقرب ما تكون مع حالتهم وهي الانغمار في عمليات قتال متلاحقة.

وعلى أي حال فإنه مهما كان اللفظ المستعمل في الداخل أو في الخارج للدلالة على الكيان السياسي الذي تمت إقامته على أرض

الواقع في الأراضي المحررة، فقد كان هناك دافع قوي للنأي عن مصطلح المملكة أو السلطنة، وذلك حتى لا يختلط الأمر في المخيلة العامة للشعب، مع نماذج سلبية حاضرة في الأذهان، تمخضت عن تجارب سابقة لم يمر عليها زمن طويل، خاصة وأن المنطقة كانت لسنوات خلت مسرحاً لتحركات خارجة عن الشرعية قام بها بوحمارة الذي ناصبوه العداء والاحتقار، وكانت بداية نهايته على أيديهم.

ومصدر التعقيد هو أن الأمير كان يرغب بشدة في أن يبعد عن نفسه صفة المغامر الطامع في التسلط، وأن يبعد عن حركته شبهة الخروج عن الشرعية. فاتخذ لنفسه وصفاً يبعده عن أن يصنف كأي روغي من زمن السيبة. فهو وجماعته من المجاهدين كانوا متمسكين برفض الخضوع للإسبان، بينما كان هؤلاء يدفعون بأنهم إنما كانوا يقاومون بن عبد الكريم باسم السلطان. وحينما تولى ملف الريف الديكتاتور بريمو دي ريفيرا صرح بأن إسبانيا تقوم في المغرب بمهمة دولية. وقال إن الاستقلال الذي يدعيه بن عبد الكريم ليس له أساس قانوني. فالريفيون رعايا لسلطان المغرب الذي فوت لإسبانيا سلطاته. ووضع الريفيين هو وضع العصاة وليس وضع أمة مستقلة. (من تصريحه لجريدة ديلي ميل اللندنية (ص 91 حياة وجهاد)).

قاموس كوني

وهذا بالذات ما دعا الأمير إلى صياغة شعارات مستبعدة للشبهة ورافضة لهذه الدعاوى. وكان حريصاً على أن يثبت في أذهان مخاطبيه الأوروبيين أنه يتقمص شيئاً مخالفاً تماماً لما يروجه

الإسبان، بشأن الشرعية. وكان مبعوثوه إلى المجتمع الدولي يعلنون أنهم يمثلون كياناً مستقلاً ومتميزاً عن المغرب الذي فرضت عليه الحماية، بينما هم أحرار في بلادهم. وكانت هناك حجة إضافية طعموا بها خطابهم مفادها أن الحماية مفروضة على المغرب وهم ليسوا منه، وكان ذلك غلواً من جانبهم. وكانوا يتخيرون لذلك قاموساً متداولاً في الأمم الأوروبية يحمل مفاهيم اصطنعوها لترويج خطابهم بكيفية قريبة من الأفهام.

وحينما أبلغت كل من إسبانيا وفرنسا للزعيم الريفي طرحاً مشتركاً في 1925 كأرضية للتفاوض حول اتفاق محتمل قصد إنهاء النزاع، كان الشرط الأول الذي اقترح على بن عبد الكريم هو أن يعترف بسيادة سلطان المغرب. وفي المقابل تعترف إسبانيا وفرنسا بحكم ذاتي إداري في الريف، وبصلاحيات تجارية. وكان الرد القاطع لزعيم الثورة هو الرفض[14]. (ص 289 من Origen y dinamica del colonialismo espanol en Marruecos. Javier Ramiro de la Mata).

إذاً، كان محور الرهانات المطروحة منذ البداية وحتى سنة 1925 هو الاعتراف بالوضع القائم في المغرب على إثر فرض الحماية. وكان رفض هذا المنطق هو المحرك والمبرر للخطاب الذي انتحلته الثورة، وضمنته المذكرة التي أبلغتها إلى المجلس العام لعصبة الأمم في 6 أيلول/ سبتمبر 1922 (ص 291 الظل).

ونجد في هذه الوثيقة كلاماً عن وجود حكومة في الريف «تمثيلية منتخبة حسب الأصول المرعية» كما ذكرت المذكرة أن هذه الحكومة «تتكون من نواب 41 قبيلة من قبائل الريف وغمارة

بالمغرب» (كذا) ونصت المذكرة أيضاً على أنه «يحكم بلادنا مجلس تمثيلي منتخب هو برلمان مدته ثلاث سنوات متجددة» ومن جهة أخرى «يتم تعيين أعضاء الحكومة من بين الممثلين المنتخبين». ولابد أن هذه الصياغة تحكمت فيها اعتبارات معينة أملت استعمال قاموس متداول في الأدبيات الدولية.

والمشهور هو أن الهيكل الحكومي المختصر الذي كان يدبر الأمور في الريف داخلياً وخارجياً يشكله في الواقع أقرب مساعدي الأمير الذين تكبدوا إلى جانبه أعباء الميلاد الأول للحركة. والأعيان الذين يجري الكلام عنهم بين الفينة والأخرى بوصفهم أعضاء لمجالس تمثيلية هم غالباً من ذلك الرعيل الأول ومن خاصة أهل الريف مع ترجيح لكفة المنتسبين لبني ورياغل، وهذا أمر مفهوم دعت إليه اعتبارات عملية. واستعمال القاموس الكوني لا يعدو أن يكون ضرباً من الترجمة التي تقرب المفاهيم من المخاطب.

إكراهات غلبت النوايا

ويمكن أن نفهم أن ما أعلن عنه في 1922 بقي مسجلاً بوصفه نوايا كانت تحذو زعيم الثورة، ولكنها لم يتح لها أن تطبق على أرض الواقع. ولنا أن نفهم أيضاً أن البيانات المنفوخ فيها التي أبلغت في جنيف ولندن الرأي العام الدولي عن عدد القبائل المنضمة لحكومة الريف، وعن المساحة التي تحتلها المنطقة المعنية، إنما كان يتم ترديدها لأغراض دعائية. وما كان قائماً في عين المكان لم يخرج عن إطار الهياكل التقليدية، وهي في الغالب الأعم الهياكل القبيلة التي كانت الثورة تنصب عليها قواداً تختارهم

من بين الزعامات المحلية الملتزمة بأهداف الحرب التحريرية. وقد ذكر السكيرج نقلاً عن أزرقان دواليب تنظيمية ذكر من بينها مجلس الأمة وهو حسب المواصفات المذكورة مزيج من مجلس حربي ومجلس نيابي في آن واحد. وفي مرات محددة انعقدت مؤتمرات حاشدة كان يحضرها أعيان من مختلف القبائل. وكانت هذه المؤتمرات تنعقد للفصل في أمور حيوية لسير الأعمال. ومن الطبيعي أن يكون الأمر هكذا في ظل أوضاع يغلب عليها الانشغال بالأعباء القتالية.

وبسبب تلك الأعباء فإن الثورة لم تتمكن من إرساء قواعد الحكم وتوطيدها في ظروف كانت الأسبقية لتحركات الجيش الإسباني، وتآمر الخونة من الزعامات القبلية والطرقيين، إلى أن تدخلت فرنسا وأصبحت الثورة تواجه دولتين أوروبيتين قويتين. وفي غمرة كل ذلك كان على قائد الثورة أن يتعاون مع قيادات جديرة بالثقة من المؤسسين الأولين. واستمر هذا الحال حتى حينما اتسع العمل الثوري ليشمل قبائل غمارة بعد سنة من انتصار أنوال، وقبائل اجبالة في السنتين الأخيرتين. وبذلك الانضمام أصبح الاسم الذي اشتهرت به الحركة (الثورة الريفية، وحرب الريف، وحكومة الريف،. . .إلخ) متجاوزاً لا يعكس كل الفضاء الذي انتشرت فيه، أي إن اللفظ الذي اشتهرت به الحركة إنما كان تعبيراً اصطلاحياً بينما كان الكيان يشمل خليطاً من القبائل الريفية والغمارية والجبلية، فما بالك وقد انضمت قبائل متاخمة واقعة في المنطقة الفرنسية.

وحتى أوائل سنة 1925 أي في السنة الخامسة للثورة لم تكن الحكومة المشار إليها في المذكرة الموجهة إلى عصبة الأمم قد

تغيرت بمقتضى الانتخاب الدوري الذي كان معلناً أنه سيتم على مر كل ثلاث سنوات. ونذكر هذا التاريخ لأنه هو التوقيت الذي استقبل فيه الأمير في أيت قمرة مراسلين يمثل أحدهما شيكاغو تريبيون والثاني الديلي نيوز (ص 92، حياة وجهاد) وأدلى لهما بحديث قال فيه بصريح العبارة إنه «ينوي الاستمرار في الحكم وفق مبادئ الملكية المطلقة التي ظهر أنها أفضل نظام يتناسب مع معتقدات الشعب الريفي، ويمكن تطويرها مع الزمان إلى أسس أكثر حرية» (المصدر نفسه، ص 94).

وكما يظهر فإن هذا التصريح ينطوي على نسخ للأدبيات السابقة المتعلقة بأسلوب الانتخاب وطرق التسيير المماثلة للديموقراطية الغربية. وعليه، فإن ما أورده علال الفاسي في «الحركات الاستقلالية»[15] منذ سنة 1948 لا يمكن فهمه إلا بكونه تأويلاً إيجابياً ملائماً لتقديم صورة عن حركة الخطّابي كما كان الزعيم يريد لحركته أن تكون، كما أن تلك الصورة كانت تتلاءم مع المثال الديموقراطي الذي كان يبشر به علال الفاسي. ونقيس هذا على محاولة علال نفسه لتقديم مجلس الأعيان الذي كان قائماً في عهد م. عبد العزيز، حيث قدمه دليلاً على قابلية المغاربة للنظام النيابي، وقدم مجلس الأعيان بمثابة سابقة تشهد على ذلك.

لقد وظف علال الفاسي مقولات الحركة الخطّابية في اتجاه إيجابي بتصنيف الحركة برمتها في عداد حركات التحرر التقدمية. ونفى عنها الصفة الانفصالية. وأكد بثقة كبيرة أن المثل الأعلى الذي وجه إليه الأمير «لم يكن إلا تحرير المغرب واستعادة وحدته الترابية» (ص 136، الحركات الاستقلالية). ولا يخالج علال أي شك في أنه

وراء القتال الناشب بين الريفيين والاستعمار كانت توجد روح الكبرياء الوطنية، وهو مظهر من مظاهر تقرير المصير. ويفسر مقولة العمل من أجل «استقلال الريف»، بأنه يعني فقط الاستقلال عن كل من إسبانيا وفرنسا (ص 141، الحركات).

التفسير الإيجابي لمقولات الخطّابي

وقد فسر علال الفاسي مختلف المبادرات التي أقدم عليه الخطّابي بأنها تنم عن حس ديموقراطي أصيل. وفسر إنشاء «الجمهورية» بأنه لا يعني عدولاً عن فكرة الملكية عند زعماء الريف، ولكنهم في الحقيقة لم يكونوا يستطيعون الكلام باسم ملك المغرب الذي جعلته الظروف القهرية في منطقة النفوذ الفرنسي. ولم يريدوا أن يقعوا في الخطأ الذي وقع فيه الهبة ووالده ماء العينين حينما أعلنا نفسيهما ملكين بعد أن كانا من مخلصي العرش والمدافعين عنه. ولذلك فقد وجد زعماء الريف حلاً وسطاً - يتابع علال - هو تأسيس نظام مؤقت يمكنهم من تنظيم الإدارة وتدريب الجمهور على أن يحكم نفسه بنفسه، ومتى تم التحرر الكامل لسائر أبناء الوطن سلموا البلاد المحررة لصاحب العرش. ولم يطالبوا بأكثر من تطبيق نظام دستوري يحقق رغبات الشعب في مراقبة أعمال الدولة والتعاون على تسييرها» (ص 139، الحركات). وهو اختيار كان له ما بعده كما سجل أحد المحللين الغربيين من الناحية الفكرية والسياسية رغم سحق الثورة الخطّابية عسكرياً، وسنرى ذلك بعد قليل.

ويروي روبرت فورنو عن بوجيبار أن الأمير كان راغباً في اتخاذ

الدستور البريطاني مثالاً للدولة الريفية، وأصدر تعليماته إلى وزير الشؤون الخارجية من أجل الحصول على نسخة من تلك الوثيقة من عملائه في طنجة، ولشدة ما كانت دهشته حين علم أنه لا وجود لدستور بريطاني مكتوب.

وكان علال من القلائل الذين تحدثوا عن وجود دستور للجمهورية الريفية (ص. ص. 139 و140، الحركات) وأورد تاريخاً لإعلان الحكومة الدستورية لجمهورية الريف وهو بالهجري 15 محرم 1340 (وهو يقابل بالتقويم الغريغوري 18 أيلول/ سبتمبر 1921) وهذا التاريخ مطابق لما ذكره الخطّابي نفسه لمحاوره روجر ماتيو حينما تحدث عن إعلان الدولة وبيعته أميراً.

وقال علال إن الجمعية الوطنية الريفية التي انكبت على إعداد الوثيقة عقدت عدة اجتماعات فوضعت دستوراً قوامه سلطة الشعب، إلا أن هذا الدستور لم يفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كما هو معمول به في البلدان الديموقراطية. وهذا هو ما لاحظناه قبل قليل حينما سجّلنا أن المجلس الذي تحدث عنه السكيرج كان يعتريه خلط ناتج عن الثقل الذي كانت تمثله أعباء العمليات القتالية. ولاحظ علال أن ذلك الدستور وضع السلطتين معاً في يد الجمعية الوطنية، وجعل رئيس الجمهورية هو رئيسها، وأوجب على كل شيخ وزعيم وقائد من أعضاء المجلس تنفيذ المقررات التي تقرها الجمعية. وقد راعت الجمعية في اتباع هذه القاعدة تقاليد البلاد وعاداتها. ومن الممكن أن نستنتج أنه كان لعلال الفاسي مصدره المختلف عن الباقين في الكلام عن الدستور. ويمكن أن نسجل أن المصدر الذي رجع إليه كان يستعمل لفظة «الجمعية الوطنية» للدلالة

على محافل تمثيلية كما ورد عند ماتيو الذي نقل عن الأمير مباشرة. وكان السكيرج يسمي تلك الهيئة بـ«مجلس الأمة» و«المجلس الحربي». وهذه الفروق الطفيفة في التسميات توجد أيضاً في ما يتعلق بتواريخ بعض المواقف وبعض الوثائق.

ويستفيض علال في فصل استغرق ثلاث صفحات (من 139 إلى 141، الحركات) عن الدستور المشار إليه، ويقول إن الدستور ينص على عدد الوزارات التي تتألف منها الحكومة، ويجعل هذه تحت مسؤولية رئيس الجمهورية، وهو وحده المسؤول أمام الجمعية الوطنية. ويقول علال وهذا متفق مع تقاليد البلاد التي تجعل الملك مسؤولاً مباشراً أمام الشعب، ومتفق كذلك من جهة أخرى مع الحاجة الحربية التي تقضي بتركيز المسؤوليات في يد شخص واحد. وانتهى علال إلى القول في ختام الفصل المخصص للمسألة: إن الحرب الريفية كانت مع تمسكها بوحدة التراب المغربي في ظل العرش العلوي ترمي إلى أمرين: استقلال البلاد وتمتيعها بالحكم الدستوري. وقد ظل هذان الأمران غاية كل الوطنيين المغاربة منذ فجر القرن العشرين إلى اليوم، (أي سنة 1948 التي نشر فيها كتاب الحركات الاستقلالية).

أما السيد ع. ك. اللوه فإنه يستبعد بقوة أن يكون شكل الحكم الذي قاده الخطّابي هو جمهورية ديموقراطية. وذكر لي أن الأصل في المسألة هو أنه حينما وقع الإنكليزي أرنال في الأسر، وافتكه المجاهدون، اقترح هذا أن يقع تقديم نظام الحكم القائم في الريف بأنه نظام جمهوري، لمجرد إبراز بطاقة تقديم في الغرب، أي واجهةً للخارج ويمكن أن نذكر بأن القاضي في «أسد الريف» قد ذهب إلى

ما ذهب إليه علال الفاسي نفسه حينما أبرز عدم فصل السلط التشريعية والتنفيذية، في «الدستور» الريفي.

وقد وردت معطيات مشابهة إلى ما سبق عند ماتيو في نحو ثلاث صفحات، وكتابه يغري دائماً بالرجوع إليه لأن المؤلف ينقل فيه مباشرة عن الأمير. وهو يتحدث في آن واحد عن الدستور والبيعة والجمعية الوطنية والتصريح المتضمن لإعلان الاستقلال، وكأن كل هذا وقع في وقت واحد. ويذكر تاريخاً محدداً، وهو 15 محرم 1340، ويذكر أنه يقابل سنة 1921.

لا المخزن ولا السيبة

وقد قدم عبد الرحمن اليوسفي تفسيراً مقارباً لهذه المقولات المثيرة للتأمل، حيث وظفها في اتجاه ركز عليه أكثر من غيره، وهو القول بأن بن عبد الكريم عمل على تأسيس نظرة جديدة لمسألة الدولة. وكان في هذا مختلفاً عن المسعى التوفيقي الذي قدمه علال. وقد وردت تأويلات اليوسفي هذه في عرض قدمه في الندوة التي نظمت في باريس في 1973 وكان عنوانه «مؤسسات جمهورية الريف». ودار العرض حول فكرة رئيسة وهي أن إيديولوجيا الثورة الخطّابية كانت تنبني على قطيعة تامة مع نظام المخزن، إلا أنه برغم طرحه لكون الثورة الريفية كانت تمثل قطيعة مع المخزن العتيق، فإن اليوسفي يبرز أن الأمير كان يؤكد وجود «أمة مغربية» و«شعب مغربي». وهذه جزئية ذات بال بالنسبة إلى الحركة الوطنية المغربية.

ورأى اليوسفي أن بن عبد الكريم قد رفض كلاً من هيكل المخزن وفكرة السيبة، وخلق صيغة تركيبية جديدة. وهذا ما قصد

إلى بيانه في بحث استغرق من ص 81 إلى ص 100 من الكتاب الذي تضمن النصوص والمناقشات التي ألقيت في ندوة باريس المنعقدة في 18 - 20 كانون الثاني/ يناير 1973 حول «عبد الكريم وجمهورية الريف».

ويتحدث اليوسفي في البحث المذكور عن مشروع دستور يقع في أربعين مادة، كان قد أملاه الأمير على كاتبه الخاص الحسن البوغدادي في أجدير، ولكن فقد ذلك النص إذ أتي عليه حريق نشب أثناء غارة على مقر القيادة. ويستعمل اليوسفي لفظة «الجمعية الوطنية» نفسها التي استعملها علال الفاسي. ويحيل عليه بالذات حين يذكر أنه سجل في كتاب «الحركات» أن السلطات التنفيذية والتشريعية كانت في يد الأمير. ويبرر ذلك، كما فعل علال، بسبب ظروف الحرب.

وقد التزم اليوسفي بعض الحذر في التعبير، فتحدث عن كون الدستور كان إبداعاً وكان محاولة. وقال بالضبط: إن إبداع الخطّابي تجلى على الصعيد السياسي في محاولة حل لإشكالية الدولة المغربية، فالمغرب في الواقع كان قد أنهكته قرون من حروب قاسية، بين بلاد المخزن وبلاد السيبة، قاومت فيها الجماهير القروية نظام المخزن المستبد، تلك النسخة المشوهة من الدولة الإسلامية.

وأشار اليوسفي إلى المعالم العامة للدستور الريفي، وفق ما عرفناه مما سبق، كما لم يفته أن يذكر بما كتبه الخطّابي في سنة 1962 بمناسبة طرح مشروع الدستور للاستفتاء في المغرب، ليذكر بأسس النظرة التقدمية للخطّابي في ما يخص إقامة دولة عصرية.

وهذه النظرة كانت هي الدافع لاقتراح مشروع دستور في سنة 1922، وهي مبادرة لم تقدم عليها أي حركة للمقاومة المسلحة في المغرب، من قبل ومن بعد.

وكما هو طبيعي كانت إشكالية الدستور والنظام الجمهوري محط كثير من التأمل في ندوة باريس المذكورة. وفي تلك المناسبة عاد مونغومري هارت الذي انكب طويلاً على دراسة النظام القبلي في المغرب، ليشرح أن لفظة «الريبوبليك» كانت تجري على ألسنة بني ورياغل، بجرس يحملها معنى السيبة، أي التحرر من السلطة أو الفوضى.

ولعله أراد أن يقول بهذا إن المقصود بتلك اللفظة لم يكن تماماً هو مدلول «لا ريبوبليك» في اللغة العالمة. وقد خاض هارت طيلة حوالي ثلاث صفحات في تقليب مختلف دلالات «الريبوبليك» عند الريفي العادي. ولكنه لم يفته أن يسجل أن مزيج الريبوبليك/ السيبة لم يكن يعني بالضبط وضعاً فوضوياً، بل إن بن عبد الكريم تمكن من إلزام الناس بالانصياع إلى القوانين، و- كما سجل اليوسفي - عمد إلى فرض احترم الشريعة. وأضاف هارت إلى ذلك قوله إن بن عبد الكريم قد تمكن في ظرف خمس سنوات من أن يحدث تحولاً في المجتمع الريفي. وكرر هارت ما قاله الضابط الفرنسي الذي أشرنا إليه أعلاه. فقال إن الخطّابي زرع النظام في جهات لم تكن معروفة بالطاعة. وحينما دخل الإسبان إلى المناطق التي كانت تحت حكمه، لم يسعهم إلا أن يتركوا الأمور كما تركها هو. وسجل هارت بوضوح أن الريف كما تركه بن عبد الكريم لم يكن قابلاً لكي تطبق فيه السياسة التي تضمنها الظهير البربري لسنة 1930. وعقب

على ذلك بقوله إن الريف حتى قبل بن عبد الكريم كان متعمقاً في إسلامه، ربما كان لا مثيل له إلا في سوس.

ومن شأن ما تقدم أن يلفت النظر إلى أن بن عبد الكريم كان نموذجاً فذاً لزعيم حداثي أنبتته تربة قروية. ولكنه مثل المتنورين في كل مرحلة من مراحل النضال الوطني، كان ينشد بناء مغرب عصري من أول مواصفاته أن يكون ديموقراطياً، كما حاولت جماعة الدستوريين قبل عقدين من الزمان في بداية القرن العشرين. وهذا ما يتجلى في محاولته تنظيم الشأن العام في المناطق التي كانت تابعة له، بكيفية محكمة.

والسمة الأولى والأخيرة لحركته هي مسعاه التحرري، بدءاً من منطقته، ووصولاً إلى استعادة استقلال البلاد، بما في ذلك الوحدة الترابية. وقد ألمحنا في فصل سابق إلى طبيعة مسعاه التحرري الذي يستهدف تحرير البلاد كلها، أي إنه كان أبعد ما يكون عن أن يكون انفصالياً. ويتجلى هذا بوضوح في الطريقة التي ألب بها القبائل التي كانت متشاحنة فارتقت إلى أفق العمل الوحدوي الكفيل وحده باسترجاع الاستقلال. ولن نكف عن الإلحاح على الجوانب التكتيكية التي اكتنفت هذا المسعى، وخاصة بسلوك مرن من أجل أن يحصر المواجهة القتالية مع إسبانيا وحدها.

مراهنات لم تنجح

وقد تعددت مبادرات الخطّابي في اتجاهين، أولاً إبداء المرونة تجاه فرنسا التي كانت بصدد فرض الاحترام لنظام الحماية الذي أقامته، بعد أن قادت لعدة عقود مقايضات مكنتها من الاستفراد

بالمغرب، وثانياً إبداء ما يكفي من الإشارات الدالة على مرونة تجاه السلطان أملتها وتمليها الواقعية واعتبارات مبدئية.

وقد مرت بنا البيانات التي أوردها السكيرج بشأن حرص الأمير بمجرد تنصيبه على إبداء ولائه للسلطان، وقد حرص على تأكيد ذلك مراراً. وجاء في ص 171 من «الظل» أن شقيق الأمير السيد امحمد قد توجه إلى فاس بتاريخ فاتح محرم 1341 (22 آب/ غشت 1922)، وسلك لذلك طريق صنهاجة السراير، وركب من فاس إلى تلمسان، ليتوجه منها إلى العاصمة الفرنسية التي بقي فيها نحو عشرة أشهر، لمفاتحة الساسة الفرنسيين بشأن رغبته التامة في المهادنة.

وفي تاريخ لا يذكره السكيرج بدقة، ولكن يحتمل أن يكون في بحر سنة 1922، وجه بن عبد الكريم وزير خارجيته أزرقان إلى وجدة (ص 145، الظل) للاجتماع بالفرنسيين. وكان الغرض كما يذكر السكيرج هو بيان أن الريفيين تحذوهم نوايا حسنة نحو فرنسا. وكان مستوى المخاطبين من الجانب الفرنسي متواضعاً، من بينهم صحافي من جريدة إيلوستراسيون ورجل أعمال بالإضافة إلى حاكم محلي. وعاد الوفد الريفي إلى تاوريرت، عازماً على التوجه إلى تازة، قصد الوصول إلى فاس، للمخابرة مع الحكام الفرنسيين، «ويتوجهوا إلى الأعتاب الشريفة بقصد إخبار الحضرة اليوسفية بما عليه الريف، وما فعلوه مع الإسبان، فيعلموا بذلك بما اقتضاه النظر» (ص 147، الظل). ولكن الجنرال أوبير حاكم تازة منع الوفد الريفي من إكمال المسيرة إلى فاس. ومع ذلك عزم الوفد على التوجه إلى باريس، لإبلاغ من يجب بما هو جار. ويقول أزرقان إن الاستقبال في مارسيلسا كان ودياً، وإن اللقاء كان مع رئيس للاستعلامات اسمه

شارل هيو (Charles Huot) ولم يمكنهم الاجتماع مع غيره.

وفي وقت ما بان للأمير أن الفرنسيين منفتحون على إنجاز صفقة تجارية ثمينة، فوجه أزرقان إلى الجزائر للتفاهم مع شركة فرنسية هناك وعدت ببيع 4 طائرات و3 سيارات وأدوات هاتفية، و«كذلك لإعمال المتعين في سلوك طريق الوداد مع فرنسا الحامية للمغرب، واستعمال ما أمكنه في ربط الحبل مع سلطان المغرب، بأي وسيلة موصلة لذلك» (ص 215، الظل)، ولكن الحكومة الفرنسية أمرت بمنع إتمام الصفة مع الشركة الفرنسية. وفي الوقت نفسه توصل الأمير بما يفيد أن الصفقة يمكن أن تتم. وفي الوقت نفسه تمَّ تحريض عمر ولد احميدو قائد مرنيسة والمدبوح قائد اجزناية، للدخول في صدام مع المجاهدين.

وأخذت القرائن تتجمع لتدل على أن الفرنسيين قد اتضحت لهم الحسابات وقرروا التملص من أي التزام مع الخطّابي. ورغم ذلك فإن بن عبد الكريم كان موطناً النفس على ألا يقصر من جهده في تلافي الاصطدام مع فرنسا. وقد برز ذلك جلياً في رفضه قبول انضمام قبيلة بني مسارة الواقعة في المنطقة الفرنسية.

ومعنى هذا أن الصدام مع فرنسا إنما وقع لأن إدارة ليوطي والحكومة في باريس قد قررتا أن تنزلا بوزنيها كاملاً إلى جانب إسبانيا. والسبب العميق للقرار الفرنسي هو وقف مسعى تحرري وتحديثي كان لا يزداد إلا تأججاً، في وقت بدا للمغاربة أن نظام الحماية الذي لم تمر عليه أكثر من عقد ونيف من الممكن أن لا يعمر أكثر. وما أزعج أكثر هو أن بن عبد الكريم أتى بمشروع يقوم على تغيير الأساليب والمفاهيم، بالانتقال من القبيلة إلى الوطن.

مراجع الفصل

(12) Abdelkrim et la republique du rif/ Maepero Paris. 1976

(13) حياة وجهاد. ج .2 حرب الريف. محمد حسن الوزاني. بيروت 1982.

(14) Origen y dinamica del colonialismo espanol en Marruecos. Javier Ramiro de la Mata. Ciudad Autonoma de Ceuta. Archivo Central. 2001.

(15) الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. علال الفاسي. القاهرة 1948.

ورشة لبناء إنسان المغرب الجديد

بعد يوم قيض شديد، في مساء 9 / 8/ 1972، كنا في زاوية سيدي يوسف خارج الحسيمة، الصديق أحمد المرابط وأنا مع جماعة من رجال بن عبد الكريم، يجمعهم كلهم أن في ذاكرتهم شيئاً يحكونه لنا عن أيام زمان الجميلة. من بين الأسئلة الساذجة التي قد تصلح لفتح الكلام، قلت للعم عبد السلام حدو محمادي، وهو من إيمرابضين: لماذا التحقت بالثورة إلى جانب بن عبد الكريم؟ وكان الجواب: «الحرب علينا حق. من أجل العقيدة». هو التحق بالثورة وعمره 24 سنة. وكان قائد خمسين. حفظ القرآن، واشتغل بالفلاحة، وحين سمع النداء إلى الجهاد التحق بالجماعة ليحارب الإسبان، هم و«حزب الفلوس». كانت الأموال تأتي من مليلية لشراء بني آدم. كان هناك مدشر بكامله يتقاضى مخصصات من الإسبان. ذكر لنا الأسماء واحداً واحداً.

ومثل عمي عبد السلام، كان هناك آخرون في جلسات أخرى، في أماكن أخرى، حيث كان يتردد كلام حلو عن أيام الثورة، وعلى لسان المتحدثين أطيب الكلام عن صانعها، محمد بن عبد الكريم الخطّابي. ليست لهم كلمات لوصفه شخصياً. إلا أن حكاياتهم لا تنقضي عن سيرة ذلك الرجل الخارق للعادة. كان يجلس بعد صلاة

العصر ويقول لمن حوله كلاماً، سماعه يرفع من قيمة الإنسان. باختصار، يقول كلاماً يعيد للمرء آدميته. كثير من كلامه يدور حول ازدراء الطمع المادي. وكان يقول مثلاً: تصوروا مذاق الشيء الذي تشتهونه كيف يكون في أفواهكم حلواً، وتذكروا كم يدوم ذلك المذاق، إنها بضع لحظات، ثم تصوروا كيف يكون مصير ذلك الشيء المشتهى بعد أن ينزل إلى المعدة. عليكم أن تفهموا أن لا قيمة للشيء الذي تشتهونه إلا أثناء لحظات قليلة. فهل يعيش الإنسان كل وقته عبداً لبضع لحظات؟ إنه بالانتصار على شهواتنا نحقق آدميتنا. بهذا نرتفع من مستوى البهيمة إلى مستوى الإنسان، أي الكائن المتمتع بالكرامة. وكان يبدأ الحديث وينهيه بالقول: إن كل بلاد الإسلام أصبحت في قبضة النصارى، في الوقت الراهن، (العشرينيات) لم يبق خارج السيطرة من العالم الإسلامي إلا هذه الحفرة، يقصد الريف، فعلينا أن نعمل على منعهم من الاستيلاء على هذه الأرض، عسى ذلك يكون هو المنطلق لإخراج المستعمرين من جميع أرض الإسلام. إن ما أدعوكم إليه هو التحرر من الشهوة والنزوة والبهيمية. وحينما تزهدون في الماديات والملذات العابرة ستحققون الانتصار الأول، وهو الانتصار على النفس. يجب أن نطهر أنفسنا.

سلم مع الذات

وصف با حدو، وهو واحد ممن جمعتنا بهم اللقاءات التي رتبها المرابط، كلام الفقيه بن عبد الكريم بأنه باختصار شديد «كلام كله عسل». وحينما يفتح الفقيه فمه يتصور جلساؤه أنهم على أبواب

الجنة. وكثيراً ما كان يعتصر قلوبهم الألم حينما يجد الواحد منهم أنه لم يستشهد. وذات مرة قال أحدهم: ليت الفقيه لم يتكلم، إنه يشعرنا بالتعاسة إذ نجد أننا ما زلنا في هذه الدنيا. ألم نستحق بعد أن نستشهد؟. مرة قال أحدهم للفقيه بمرارة: ألم تدعنا إلى الشهادة؟ أين هي؟. أين المعركة؟ قال ذلك وكأنه يؤنب نفسه، لأنه لم يقض. فنظر إليه الفقيه القائد، وترك العصا التي يمشي دائماً متكئاً عليها، ورفع يديه نحو السماء، وطلب من صحابته أن يفعلوا مثله، وقرأ الفاتحة ودعا لصاحبه بأن يكتب له الله أن يموت في مكان أفضل، ويمنحه ميتة سعيدة. زمن قليل بعد الفاتحة والدعاء، ذهب الرجل إلى الحج ومات هناك، ودفن في المدينة. وعلق الناس على تلك الحادثة بأن زعيمهم رجل «ممن يستجاب لهم».

بمثل هذا وغيره أمكن أن يتحول شعب من جماعة من إيبوليسين إلى نخبة من الأطهار، لأنه في حد ذاته خميرة صالحة لإنضاج تجربة جماعية فذة. شعب عظيم خير، أيقظ فيه زعيم عظيم مؤمن قيم الفضيلة والكرامة. وأذكر أن أحد مجالسينا في أيت عزيز تقبل باشمئزاز سؤالاً طرحه أحدهم عن أي العهود أفضل، عهد الثورة، أم عهد الإسبان، أم العهد الحالي. أشاح بوجهه تبرماً، ثم حين أعيد عليه السؤال قال: وأي مقارنة توجد؟ إننا مع بن عبد الكريم، كنا نعيش بخواطرنا وتصرفاتنا في عالم علوي. وإذا كانت أقدامنا تطأ الأرض فإنما في الطريق إلى الجنة. كنا نعيش فعلاً بمشاعر أهل الجنة. بما فيها من راحة ضمير وإخاء وطهر.

نقل أحمد بن سودة عن لقائه الأول بالأمير أنه سمعه يضرب مثلاً على المؤهلات الضرورية لتحقيق النصر، فقال: أيهما أقوى

الحصان أم الإنسان. إن القوة تصنع وذلك يتمّ بالعقل. ولهذا يتمكن السائس من ترويض الحصان وهو أقوى منه. وقال لي السيد اليزيد عبد الكريم عمر، إن الأمير كان يتوق إلى المشاركة في المعارك، ولكن أصحابه كانوا يثنونه عن ذلك تعلقاً بسديد رأيه وبحكمة تسييره. ببساطة لأنهم في حاجة إليه حيث هو، في القيادة. وبالفعل يقول عنه مرافقوه إنه لم يكن يشارك عادة في المعارك، كان يحمل مسدساً على الدوام، وفي المعركة يمسك بمنظار ويراقب الأمور عن بعد، كذلك كان في أنوال.

كانت نداءات الأمير لمواطنيه تلح على الترفع والبذل، ولما رأى فيه أنصاره أن سلوكه هو بالذات يتطابق مع نداءاته، تحقق أن الرعية والقائد يوجدان على خط واحد. وبقاء هذه الانطباعات قوية في الذاكرة بعد نحو خمسين عاماً يدل على قوة مفعول تلك التعاليم في أنفس من تلقوها. سألت أحدهم ممن دخلوا دار الأمير في أجدير فوصفها بأنها ذات أرضية عارية لا تكسوها الزرابي عكس ما كانت عليه قبيل الثورة، فصلها إلى مكاتب.

ومن حكايات الثورة أن القائد بودرة كان قد أنفق الكثير من ماله على الثورة. وفي وقت ما أصبح في ضيق من أمره، ولما تسلمت الثورة الغرامة التي فرضتها على الإسبان في مقابل الإفراج عن السجناء، رأى الأمير أن يوجه إلى القائد بودرة مبلغ 600 ريال ليخفف عنه ضائقته. فما كان من الرجل الشهم إلا أن رد المبلغ إلى الأمير ليوضع في خزينة مال المجاهدين، قائلاً «إن ما أنفقته قبل هذا الوقت لم يكن مني إلا مساهمة قدرت عليها، وهأنذا الآن في غنى من أمري».

بكل تأكيد كان بلوغ هذا المستوى الرفيع من الارتقاء الروحي يدل على نوعية العلاقات بين القيادة والقاعدة في غمرة تلك التجربة القوية، وعلى تحرر الأفراد من الأنانية والنوازع المادية، والانصهار في الأنا العليا. ولعله من قبيل المعجزات أن يحدث الانقلاب الذي صنعه الخطّابي في أقل من سنة، من عملية ظهر أوبارن وإيغريبين، إلى توجه الأمير إلى أن ينشر دعوته غرباً، والكلام في نهاية سنة 1921 عن وحدة المجاهدين في منطقة الريف بأجمعها، حيث اتضحت معالم المشروع الخطّابي الهادف إلى إخراج إسبانيا من المنطقة.

سلم مع الآخر

ولا شك أن التحرر من مختلف النوازع السلبية كان يؤهل الثورة للتطور في أفق بناء السلم والتعاون بين الشعوب. إن من يحقق الأمن مع ذاته مجبول على أن يكون في أمن مع غيره. وفي هذا السياق يدخل تصريح أدلى به للصحافي البريطاني برايس (أورده فورنو بنصه الكامل، وكان قد نشر في الديلي ميل بتاريخ 24 و25 نيسان/ أبريل 1924). وفي ذلك التصريح بين نظريته بشأن التعاون الدولي، وكيف يمكن أن يكون نزيهاً وملبياً لحاجات مشتركة ولمصالح متبادلة. وأجاب بالخصوص على الحجة المزيفة التي اختلقتها أوروبا لتبرير استعمارها لشعوب الجنوب، بالرغبة في تمدين «الشعوب البدائية». فقال: «من الكذب الادعاء - كما يقول الإسبانيون - بأن شعب الريف معاد لجميع الأجانب. فإذا ما ضمن استقلالنا سنفتح البلاد على مشراعيها للتعاون مع الأجانب. إن لدينا

مناجم من النحاس والرصاص والفحم تنتظر الرأسمال الأجنبي من أجل تطويرها. . . لتعترف لنا أوروبا بالاستقلال الذي هو حقنا الموروث الذي لا نزاع فيه، وسوف يحل السلام وتتوفر الفرص لجميع الناس في الريف. لكن بينما تتمادى إسبانيا في محاولاتها العديمة الجدوى لإخضاعنا، فإن هذه الحرب العقيمة ستستمر دونما انقطاع».

وقد رد مرة على الدعايات الفرنسية بشأن تمدين المغرب وإقرار الأمن والازدهار فيه، بقوله: «إني أتفوق على الفرنسيين بأني أعطي لشعبي هذه الفرصة للارتقاء، وأنا أنتمي إلى هذه الأرض، بحكم أني مسلم مثلهم. وبهذا سيجني المغاربة ثمار التقدم والحضارة على يد واحد من بين جلدتهم وليس على يد الأجانب» (وولمان، ص 189، نقلاً عن براين).

وكان قد علق على تصريح للديكتاتور بريمو دي ريفيرا في تصريح أدلى به لمندوب جريدة «لوجورنال» (انظر: حاضر العالم الإسلامي، ص 200، ج 3) «إن حربنا وطنية لا دينية، وهم يقولون إن مرادنا هو أن نطرد من المغرب جميع الإفرنج، وهذا كذب. نحن نريد الريف ولا نريد غير الريف. . . أنا ممن يرون إطلاق الحرية الدينية للمسيحيين في بلادنا. . . الأديان كلها صالحة. ديانتكم صالحة لكم وديانتنا صالحة لنا. ويكفي للاتفاق على هذه النقطة وغيرها صدق النية وحسن الإرادة من الجانبين».

نعلم أنه في مقابل هذا كان هناك الموقف الذي عبر عنه ملك إسبانيا ألفونصو الثالث عشر حينما طلب لدى مثوله أمام البابا بأن يعلن هذا أن الحرب التي تخوضها إسبانيا في المغرب هي «حرب

صليبية ضد الكافر». ذلك المسعى الذي أثار اشمئزاز الكاتب الإسباني بلاسكو إيبانييث فانتقده على الملأ.

وقد نعى الأمير على أصحابه أن أحدهم أساء معاملة الأسرى ذات مرة. وأبرز روبرت فورنو تميز الثورة الخطّابية بالحس الإنساني فقال بحماس: لو أن بن عبد الكريم كان همجياً قاسياً، لكان قد كسب الحرب. وعندئذٍ كان العالم الغربي يصفق له بأنه رجل رائع.

معروف أن الخطّابي وجه أنصاره إلى احترام الأسرى. وأمر بمعاملة كبار الضباط من الأسرى معاملة فيها لياقة خاصة. فقد كان الجنرال يعفى من حمل كيس الزرع إلى المطحنة، وكان يترك له أن يتجول في وسط الأسرى ويفسحون له الطريق ويقول المكلف بالحراسة: أعط الكرموس للجنرال.

وحدثت بسبب الأسرى من الإسبان نازلة لم يهضمها الجمهور، مثل تسخير الأسرى في بناء مسجد، بقرية كانت في حاجة إليه. فقد استاء الناس من ذلك، ولكن ثقتهم في القائد، وهو رجل عالم بالأصول، جعلت الشكوى تختفي، وأذعن الناس للأمر.

وحرم على الناس التعلق بالأولياء، وحارب الطرقية، باستثناء الزاوية الناصرية التي كان يعتبرها أكثر حداثة، وكذلك كان يحترم شرفاء أخمليش. ومما ذكره أحد مرافقيه أن تحفظه ثابت من الطرقيِّين، وكان يقول إن على المرء أن يختار بين السبحة والجهاد. وأفشى في أصحابه عقلنة بعض العادات، مثل الحد من أمد حفلات الزواج فكان من المعتاد أن تستضاف العروس كل يوم في دار، فألغى تلك العادة. وقال لي اللوه الذي نقلت عنه أشياء أخرى في هذا العرض إنه جعل أقصى الصداق خمسين ريالاً.

وكان يأمر بعدم انتهاك الحرمات وبالمحافظة على الصلاة، والابتعاد عن إرهاق الرعية بالرشوة. وشجع على مشاركة النساء في المعارك بالسماح لهن بحمل الماء إلى المجاهدين، في معركة جرت في سيدي إدريس. ورخص لهن حمل البصل والزيت والأعشاب إلى ميدان القتال للاستعمال في الإسعافات المستعجلة.

ومنع التدخين. وكان أهل كتامة يذهبون بصابتهم إلى تطوان وفاس لبيع المنتوج وقد يتأتى لهم أثناء ذلك أن يدخنوا ما طاب لهم، بعيداً عن المجال الجغرافي للتراب المحرر. وحتى الأجانب القلائل الذين كانوا في الريف كانوا يقلعون عن التدخين. ويضيف مونطاني أن شرب الشاي أيضاً كان عنده من المكروهات.

ولمحاربة الرشوة أوصى أصحابه بتلافي تقبل الهدية. وقال إن الهدية هي أخت الرشوة. ولا يذكر رفاقه إلا حادثة واحدة اضطرت فيها الثورة إلى وضع الأمور في نصابها بخصوص الرشوة، وذلك حينما تقبل قاض، ذكر لي السيد ع. ك. اللوه اسمه، هدية من أحد المتقاضين بعد صدور حكم. فاستدعى الأمير القاضي إلى أجدير وواجهه بالنازلة، وسأله أن يصدر الحكم على نفسه، فذهب الرجل تلقائياً إلى السجن، وقضى فيه أربعة أيام، قرر الأمير بعدها أن يخلي سبيله لما تبين له صدق طويته. وكان معروفاً أن الأمير حرم على نفسه وعلى أخيه وعمه، شراء عقارات لاستبعاد الشبهات بعد أن وضعتهم الظروف في موقع التصرف في أموال المسلمين.

وساعدت تنظيمات الثورة وقواعد السلوك فيها، على اتقاء الوقوع في الانحراف. وكان عدد الجنايات التي وقعت قليلاً جداً إلى حد أن النوازل المعدودة التي عرف أمرها، يذكرها الناس كأشياء

شاذة تعرف ملابساتها وأطرافها، مثل قضية زنا حكم فيها بالسجن سنة. وقضية قتل نفذ فيها القصاص، فحينما عاد من القامة وجد أن واحداً قد قتل. فجمع العلماء واستفتاهم فحكموا بالقصاص. فنادى على قريب لضحية ورغبه في الصفح. فلم يقبل، فنفذ الحكم بالقتل.

ولا يذكر أحد أن يد سارق قد قطعت، حتى وإن وقعت سرقات، مثل النازلة التي فقدت فيها ثياب كانت في موكب أحمد الريسوني حينما نقل أسيراً إلى تماسينت. وعلى عكس الممارسات المعهودة في السابق، فإن أفراد الجيش كانت تصرف لهم مؤونتهم من بيت مال الجهاد، ولا يترك ذلك على كاهل المواطنين، بينما كان المخزن يطلب من القبائل تموين المحلات التي تعبر أراضيها.

وكانت تنظيمات الثورة تضم فئتين: المتطوعين والجيش النظامي. وكان الجيش النظامي مستنفراً باستمرار ويتقاضى أفراده راتباً في مقابل تفرغهم. بينما كان المتطوعون ينقسمون إلى قسمين. وفي كل مدشر فرقتان، يخرج أفراد إحداهما إلى الجبهة لمدة أسبوع أو أسبوعين، ثم يعودون إلى المدشر لمباشرة أعمالهم، ويخلفهم أفراد الفرقة الثانية، وهكذا بالتتابع. وينفق المتطوع على نفسه، يأخذ معه من ماله ريالين للاشتراك في «العولة» ويصحب معه الخبز والتين والشحم والملح والفول اليابس. ويقول عبد السلام حدو المتقدم الذكر، وهو من فئة النظاميين، إذ كان قائد خمسين: إن السنة الأولى للثورة كانت سنة جدباء، ومن أجل الحصول على الزاد والعتاد الذي لابد أن يحضره المتطوع كان الواحد منهم يبيع بيضاً أو نعجة. وكان صاحبنا قد حمل إلى الميدان بندقية قديمة كانت لأبيه،

واشترى الذخيرة من السوق. وكانت هذه في البدء رخيصة، وكان يمكن أن يشتري المرء 10 قرطاسات بثلاث ريالات. ولما سألته عما يمكن أن يشتري المرء بهذا المبلغ وقتئذٍ، قال لي إنه بثلاث ريالات كان يمكن شراء بقرة متوسطة. وكان من تراتيب التنظيم المعمول به أنه لا ينفق من مال المجاهدين إلا ما لابد منه لمصالح المجاهدين ولإدارة شؤونهم.

وكانت علاقات الأمير مع المجاهدين تنساب في بساطة. ولم يكن هناك حاجز بينه وبينهم. وكان سهلاً أن يستقبل المجاهدين في بيته لكن بموعد سابق. وهناك كان يتقاسم معهم أكله البسيط. وكانت استقبالاته كثيرة لعظم التعلق برجاحة رأيه، ولكثرة ما يطرأ في كل حين من ضرورات التشاور.

ورشة إصلاح

وبسبب طول المدة التي احتك فيها بمجاهدين رأى فيهم كل مؤهلات الحزم والصلابة فإن دائرة الثقة كانت معروفة. وهذا ما يفسر العدد المحدود من الذين يحيطون به من وزراء ومستشارين وقادة حربيين. وكان هؤلاء هم الذين يتحملون إلى جانبه أثقل المسؤوليات وأخطر القرارات. والمقصود بهذه الإشارة هو بيان الدواعي التي تقف وراء توزيع المهام في إطار عمل جماعي محكوم بخصائصه المتميزة، بأولوياته ومن ثمة حتمياته.

وأفرزت الثورة قواعد سلوكية تعزز الانضباط التنظيمي الذي كان يطبق على الجميع، من أقرب المساعدين إلى كبار القواد العسكريين. وكان هذا شيئاً جديداً على مجتمع متفسخ كالذي كان

يتمثل في مغرب تلك الفترة المتدهورة. وقد أدت أصداء من ذلك وصلت إلى ليوطي إلى التعبير عن مخاوفه من أن يكون بن عبد الكريم تجسيداً لكمال أتاتورك في المنطقة، وكان الماريشال يعزو ذلك إلى تشبع الخطّابي بالثقافة الغربية التي ينسب إليها كل الفضائل.

وهذه القواعد السلوكية والتطبيقات الميدانية تقول في حد ذاتها أكثر بكثير مما تقوله النصوص التي ينسب للثورة اتخاذها في وثائق من قبيل الدستور أو غيره من التصريحات. وهذه الممارسات هي الكفيلة بأن تجيب عن ما رددته بعض التقارير الإسبانية والفرنسية في وقت متأخر من عمر الثورة، بشأن سلبيات عن مزاج الأمير وميوله الأتوقراطية بل وحتى بعض المزاعم عن ممارساته الطغيانية مع خصومه. والثابت هو أن العلاقات التي سادت في ظل الثورة، وصنعت تماسكها وأهلتها للانتشار، هي من إفرازات وضع صنعه قائد ماهر وقاعدة صلبة. وكما قال علال الفاسي فإن الحرب الريفية قد أعربت عن هويتها الديموقراطية، وعن قدرتها على التجديد.

وقد عدد فورنو المظاهر التي تبين عن موهبة التجديد هذه، فذكر منها النظام الضرائبي الذي طبقه الخطّابي. وقال إنه «كان بدعة جديدة في الريف». وذكر أنه «أدخل تعديلات على العرف، وجعله متطابقاً مع الشريعة الإسلامية». وجعل القضاة يفصلون في القضايا الجنائية بدلاً من أعضاء الجماعة. كما ألغى القسم الجماعي (بفتح القاف والسين) الذي كان من قبل أسلوب إثبات، مستبدلاً إياه بالقسم الفردي، انسجاماً مع الشريعة الإسلامية. كما أصلح بن عبد الكريم القوانين المتعلقة بملكية الأرض وتوزيع المياه، وبسط قوانين

قديمة متعلقة بذلك، فأضفى عليها دقة أكبر. وأصدر قانوناً يستطيع بموجبه أن يصادر الأرض من أصحابها الذين لا يستطيعون زراعتها ويعطيها لآخرين، كما عند الإمام مالك.

وهذه البنود الأخيرة جعلت بعضاً يتحدثون في الستينيات عن وجود إصلاح زراعي من ابتكار الخطّابي. غير أنه إذا كانت الترتيبات التي اتخذها بخصوص العالم القروي لم تعمل على هيكلة هذا المجال، فلأن الظروف لم تمهل الثورة حتى تطور برامجها، ولكن التدابير المتخذة دلت على هوية الثورة واستهدافها الإصلاح والعدل.

ولا يفوتنا أن نذكر بأن التدابير التي اتخذها الخطّابي يجب فهمها كمساع نسبية ولكن لها هويتها التي تكمن في الإصلاح والتجديد. ومن ذلك ما ذكرناه بصدد النظام الدستوري الذي يجب فهمه في سياقه الزمني وشرطه الموضوعي. فحينما قال الأمير للصحافي البريطاني برايس مندوب جريدة ديلي ميل، إن رئاسة الدولة عندنا «تنطلق من المفهوم الإسلامي باعتبار أن الأمير هو المسؤول»، فهذا مرتبط بأن هذا الأمير في رأيه يجب أن يكون منتخباً من الأمة. وإذا ما بدا منه ما يوجب عزله يجب انتخاب غيره في مكانه. ولا شك أن تصريحه عن صلاحية الملكية المطلقة للريف (فورنو، ص 136) قد يعني درجة من المركزية ربما كانت هي النافعة في المرحلة التي كانت تجتازها الثورة.

المجالس

من المبالغة أن نتخيل أن المجالس كانت منتخبة بالآلية الحديثة للترشيح والتصويت وفرز الأصوات، وينبغي أن نفهم من وجود

مجالس تمثيلية أنها قنوات يعبر فيها عن رأي الجماهير في الاختيارات العامة المسند تنفيذها إلى قائد الثورة وجهازها التنفيذي من حكومة وقادة عسكريين وسياسيين موجودين في مواقع المسؤولية. ولكن تنفيذ القرارت، يتم طبقاً لرغبات جمهور المجاهدين.

وكان ساري المفعول أنه كانت هناك مجالس تعبر عن الاختيارات، وتفصل في الخلافات. وكان أعضاء هذه المجالس يحظون بنفوذ بسبب أن الشعب يقبلهم. وقد مر بنا كيف أن القيادات كانت تنتخب بالإجماع، وكانت القيادة العليا تكتفي بتزكية تلك الاختيارت، كما كانت هناك قيادات لا يرضى عنها الجمهور..

وقد ذكرنا أمثلة كثيرة لقرارات تم الفصل بشأنها في اجتماعات عامة بمسؤولية جماعية. وعلينا ألا نأخذ بحرفية جامدة قول أزرقان إن مجلس الأمة كان يجتمع مرتين في الأسبوع، الأربعاء والأحد. ذلك أنه بعد اتساع رقعة التراب المحرر، ونظراً إلى بعد الشقة بين القبائل التي توجد بينها مسالك وعرة، يكون من المنطقي أن لا يحضر إلا جزء من الأعضاء، هم الذين يسعهم منزل في أيت موسى وعمر، حيث كانت تعقد الاجتماعات من دون أن يتأتى استيعاب أعضاء مجلس الأمة بكامل هيئته.

إلا أننا نعرف أن بن عبد الكريم دعا ممثلي القبائل في عدة مناسبات من قبيل الجمع العام الذي سماه أزرقان مؤتمراً، وهو الذي انعقد قبيل الدخول في الحرب مع فرنسا. ويقول وولمان (ص 225) إن ممثلي الثورة الذين حضروا مؤتمر بوجدة انعقد بين الريفيين والفرنسيين والإسبان، في الأشواط الأخيرة للتفاوض على إنهاء الحرب، قد تم انتخابهم في جمع عام. وإن كان وولمان لم ينص

على ذلك إلا ليقول إن الانتخاب وقع بدل التعيين بسبب الضعف الذي طرأ على سلطة القائد.

الحكومة الريفية

هناك بعض التضارب في شأن تركيب هذه الحكومة والمهمات التي كان يمارسها أعضاؤها. وقد سبقت الإشارة إلى تركيبها وبعض أدوارها ونعود الآن إلى الموضوع لندقق الكلام في بعض الجوانب وسأعقب ببعض المعطيات التي أستمدها مما حصلت عليه من مصادر شفوية، وسأعتمد على قائمتين. تلك التي أوردها السكيرج اعتماداً على أزرقان، وتلك التي أوردها وولمان الذي استقصى الموضوع من مصادر إسبانية وفرنسية وإنكليزية، ونشر نتيجة أبحاثه بعد عدة عقود.

وزارة الداخلية: يورد السكيرج أن وزير الداخلية كان هو الشيخ اليزيد بن الحاج حمو الذي يقول عنه أيضاً إنه «كان يرأس مجلس الأمة». وعلى هذا فإن هذا المجلس الذي يضم ممثلي القبائل المنخرطة في الثورة، لم يكن برلماناً يستوفي الشكليات المتعارف عليها بالنسبة إلى برلمان عادي في دولة مستقرة استتب فيها السلم. إن إسناد النظر إلى وزير الداخلية بخصوص مجلس ممثلي الأطر الثورية إنما يعني التنسيق بين أعضاء هذا المجلس على غرار المهمة التي يقوم بها مثلاً المكلف بالتنسيق في الحكومة المؤقتة في ظل حرب تحرير. ولا يُعقل أن يكون مجلس الأمة الذي هو هيئة تشريعية تحت رئاسة وزير الداخلية. ويقول وولمان إن الشيخ اليزيد كان وزيراً للداخلية ومكلفاً بتدعيم وحدة القبائل.

وزير الخارجية: كان يتولاها محمد أزرقان، وهذا وارد في جميع المصادر. كما أن هناك مراسلات بين الثورة والحكومة الإسبانية وقعها أزرقان. وهو الذي أشرف على مفاوضات الاستسلام. وكان صهراً للأمير متزوجاً بشقيقة له. وقد قام أزرقان بمهام في المنطقة الفرنسية وفي الجزائر، حيث اشترى معدات مادية. كما أنه كلف بالتوجه إلى اكزناية لافتداء الإنكليزي أرنال الذي كان قد احتجز هناك بوصفه رهينةً ولكن الثورة تدخلت لافتكاكه مقابل فدية، وتم الإفراج عنه. وإذا كانت المهمتان يمكن أن تنهض بهما مصالح أخرى غير الخارجية، إلا أن العلاقة بأطراف خارجية في النازلتين يمكن أن تكون هي المبرر لإسنادها إلى أزرقان الذي لم تذكره المصادر كمقاتل. ونعرف من جهة أخرى أن الأمير كلف أخاه بمهام ديبلوماسية في فرنسا، ونعلم من جهة أخرى أن عبد الكريم اللوه وبوجيبار قد عهد إليهما بالتوجه إلى الخارج

وزارة الحربية: تولاها السيد عبد السلام بن الحاج محمد البوقياضني البوعياشي. وتحت نظره المجلس الحربي كما يذكر السكيرج ويمكن القول استناداً إلى عدة مصادر إن القائد العام للثورة كان هو الذي يقوم بعبء وزارة الدفاع. وهذا شيء طبيعي في ظل فترة كان العمل المسلح هو الغالب على نشاط الثورة. ولا شك في أن الأمير كان يقوم بهذا العبء بمساعدة قادة عسكرين. وقد سبقت الإشارة إلى أن السيد البوقياضني قد عين في بداية الثورة وزيراً للدفاع ثم عزل تأديباً له، وحل محله السيد أحمد بودرة الذي بقي في المنصب إلى نهاية الأمر.

وزارة العدلية: تولاها الفقيه محمد بن علي بولحية البوكيلي.

والمشهور أنها كانت لبولحية الذي نفي بعد الاستسلام إلى آسفي، ويقول السكيرج إنه درس في القرويين، وكان له احترام في الريف لعمله وورعه. وذكر أنه كان يحضر في المواقع المهمة قبل الثورة وأثناءها، وكان يتوجه إلى القبائل داخل الريف وخارجه يدعو الناس إلى جمع الكلمة. غير أن في طبعه حدة، تحمل على تنفيذ ما كان يقضي به من غير تأنٍّ ومن دون مشورة الأمير في بعض القضايا. ولم يكن الأمير يؤاخذه على ذلك، لما كان يعرفه من أحواله التي تعتريه، عن سلامة صدر وصدق نية، «مع تغفل يطرأ عليه في بعض الأحيان على عادة الفقهاء الذين لم يكن لهم تبصر بالسياسة ومقتضياتها».

وزارة المالية: وكانت بإجماع المصادر للسيد عبد السلام الخطّابي. وكان له النظر في شؤون الأحباس. وهو رجل لم يكن ممكناً أن يطعن أحد في المثالية التي يدير بها الأمور. هو عم الأمير وقرينه في السن. ولعل من القصص المعبرة عن حزمه ما وقع له مع مساعده الأقرب في جهاز المالية السيد أحمد أغارود الذي كان بدوره رجلاً أميناً يشرف على الأحباس كما كان مكلفاً بجمع الزكاة بعد الموسم الفلاحي. وقد عين في هذا المنصب بعد أن حوسب أحد جباة الزكاة ووجد معه بعض خصاص. وظل أغارود في منصبه إلى نهاية أمر الثورة. وكان له أجر مبلغه 25 ريالاً في الشهر. ويقول أبناؤه إنه ذات مرة لبث أربعة شهور من دون أن يتقاضى أجرته، لأنه لم يطلبها. ولما تأتى أن تصرف له أجرته توجه إلى وزير المالية لأخذها، فأخرجها السيد عبد السلام من الصندوق ووضعها في ما بينهما. ولما هم المعني بالأمر بتناولها صده الوزير عن ذلك قائلاً إنك مثلي لا يستحسن أن نأخذ مالاً هو للجهاد. إن الذين يستحقونه

موجودون في الجبهة. وما أخرك عن طلب أجرتك هذه الأيام كلها إلا لأنك لست متوقفاً عليها. أنت قريب منا والثورة ثورتك، وإنما كنا ندفع للأمناء الآخرين غيرك أجراً لأنهم محتاجون وهم غرباء عنا.

ويحكى عن أغارود هذا أنه لما تقرر استسلام الأمير، ذهب عند قائد الثورة لكي يسلم له بقية مال كان ما زال بين يديه من أموال الثورة، فأشار عليه الأمير بأن يحتفظ به لأنه لم يبق هناك وجه لصرفه. ولكن السيد عبد السلام نهاه عن ذلك وقال إن أغارود هو المطوق أمام الله وأمام ضميره بمسؤولية المال الذي بين يديه، وخاطب الأمير بأن على أغارود أن يسلم لك المال لا لغيرك. والتفت إلى المعني بالأمر قائلاً إنه إذا لم يقبل منك المال فاقذف به في النهر إنه ليس لك ولا لنا. يمكن أن نضيف أن أغارود حينما انتهت الثورة التجأ إلى فاس ولم يكن لعياله ما يلبسونه.

وتضيف بعض المصادر أنه كانت هناك وزارة للبحرية وأخرى للطيران. ولم يتأكد أكثر من أن الثورة اشترت أربع طائرات، كان الأمير ينوي استخدامها للرد على ضرب المدنيين. وقد وصلت طائرة واحدة للريف، وتدرب بعضهم على استخدامها. أما الثلاث الأخر فقد صادرتها السلطات الفرنسية في الجزائر. وقد انسحب المدربون الذين استقدمتهم الثورة، بعد ما تعرضوا لضغط. وعلى العموم فإن القيادة الفعلية للثورة كانت ترجع لثالوث كما تفيد تقارير المراقب غابرييللي الذي جمع معلومات عن جهاز الثورة بحكم منصبه، وهو يعني الأمير وشقيقه امحمد وعمهما عبد السلام.

وكان المحاربون تحت قيادة الرؤساء المعينين، وليس تحت قيادة رؤسائهم القبليين. كما يذكر فورنو (ص 134) نقلاً عن

الصحافي شيان. وهذا تعديل على النظام القديم المعمول به في المغرب، وكان الأمير يرغب في إضفاء الصبغة الوطنية على الجيش، ليكون هناك جيش وطني بدلاً من جيش قبائل. وكان جيش المتطوعين مركباً من أفراد كل منهم ينفق على نفسه، وأما الجيش النظامي فكان ينفق عليه من مالية الجهاد، ليتفرغ أفراده للعمل العسكري.

وأما التنظيم الإداري فكان التراب المحرر ينقسم إلى «محاكم»، حيث كانت «المحكمة العليا» في أجدير وهي المقر العام للثورة، في المحل المسمى بالمزمة. وكانت تتبع المحكمة العليا الخط الشرقي في أخشاب أو مغار في قبيلة تمسمان. كما تتبعها محكمة الخط الغربي في بني بوفرح ثم محكمة تركيست.

وكان سن التجنيد يتراوح ما بين 20 و50 سنة. ووجد عند إجراء الإحصاء ذات مرة أنه كان هناك حوالي 300 مقاتل تربو أعمارهم عن خمسين سنة، فرفعوا شكواهم إلى الأمير بسبب استثنائهم، وقبلوا في الإحصاء الآتي.

وأما الرتب العسكرية فكانت كما يلي: قائد المائة، وقائد الخمسين، ومقدم الخمسة والعشرين، ومقدم الـ 12. وفوق قواد المئات قائد 250 وقائد الطابور المؤلف من 500 مقاتل، وقائد الألف أو قائد الحي.

وكان هؤلاء يتقاضون أجوراً كالآتي: الجندي نصف دورو (الدورو = ريال) يومياً. وقائد 12: 18 د. شهرياً. وقائد 25: 20 د. شهرياً. وقائد 50: 25 د. وقائد المائة: 40 د. وقائد 500: 60 د. وقائد 1000: 100د.

ولا نستبعد أن تكون هذه التنظيمات غير مطابقة دائماً للواقع لأن الثورة كانت مشروعاً قابلاً للتطوير، وهذه الترتيبات تشمل فقط المنطقة الريفية، وبالتالي فإن الجماهير التي انضمت من غمارة وجبالة وقبائل جنوب ورغة اتبعت نمطاً قريباً حينما اندمجت في العمل المسلح، بل إن مصادر تحدثت عن وجود تنظيمات عسكرية متينة عند جبالة بفضل ممارستهم للجهاد لفترة طويلة ومتواصلة، ولا شك أن المرحلة التي دخلت فيها الأوضاع بعد تضافر كل من فرنسا وإسبانيا للإجهاز على الثورة منذ سنة 1924 لم تسمح بتحسين الأداء.

الأعراف

وقع التنويه مراراً بتطوير المفاهيم والعلاقات الذي تم على عهد بن عبد الكريم. ويرجع ذلك التطوير إلى ابتكارات اهتدت إليها قيادة تلك التجربة المتميزة. ولكن ذلك المسعى لم ينطلق من فراغ. فقد عرف المجتمع الريفي تجارب سابقة لتنظيم الحياة اليومية والعلاقات بين الجماعات والأفراد، في أفق رغبة واضحة في عقلنة وترتيب تلك العلاقات. ولنا وثيقة ندين بالفضل فيها إلى ضابط إسباني هو إيميليو بلانكو إيثاغا(16) الذي جمع نصوصاً وقع عليها أثناء ممارسة مهامه في المنطقة، تتعلق بمدونة قواعد ترمي إلى تنظيم التعايش بين القبائل كما يجب أن يكون عليه الحال في ظل أي مجموعة متحضرة. وكان عمله هذا قد رأى النور وهو بعد كومانضانطي في جيش الاحتلال. ونفهم من السياق أنه سهر على جمع مادة كتابه حينما كان مراقباً عسكرياً في منطقة الريف، وطبعه في سبتة سنة 1939.

جمع بلانكو إيثاغا عقوداً كانت تبرمها العائلات أو القبائل في منطقة الريف، جلها من بني ورياغل. وهي تبين لنا المعايير التي تواطأ عليها الناس في المنطقة المذكورة بهدف إقامة تعايش مقبول في ما بينهم، وتنظيم التعامل على أسس واضحة. ويبلغ عدد هذه الوثائق 14، هي عبارة عن نماذج لما كانت عليه الأعراف الريفية في الفترة السابقة للثورة (Emilio Blanco Izaga. La ley frifena.imp .imperial. Ceuta. 1939).

زمانها: ترجع أقدم تلك النصوص إلى سنة 1150 هـ. (حوالي 1737م). وباستثناء نص واحد منها لا يحمل تاريخاً، فإن هذه النصوص تتضمن تاريخ صدورها، بالتقويم الهجري. وهناك ثلاث وثائق فقط يرجع تاريخها إلى ما بعد دخول الإسبان إلى الريف وهي صادرة في 1925 و1926 و1928، والباقي كله كان قبل الثورة.

موضوعاتها: إما صلح بين عائلتين، أو الاتفاق على العقوبات التي تطبق في حالة خرق الصلح، أو العقوبات التي يتفق على تطبيقها في حالة وقوع سرقة، أو إتلاف. أو العقوبات التي يتفق على تطبيقها في حالة الاعتداء بالضرب أو القتل. أو بتنظيم التناوب على استغلال مياه الأنهر والقنوات، أو تنظيم الصيد البري أو البحري.

ملامحها العامة: وقد صورها المؤلف، وترجمها إلى الإسبانية، وعلق عليها، وهي كلها محررة في الأصل باللغة العربية الفصحى. وممهورة بتوقيع عدول شرعيين. وتبدأ بالبسملة والحمدلة المعهودتين في النصوص الإسلامية، وتنتهي بالتاريخ والتوقيع من طرف عدلين شاهدين أو أكثر. وهي تتضمن اتفاقات توصل إليها أهل قبيلة بني ورياغل، انطلاقاً من أعرافهم التي تضبط معاملاتهم،

وتتحكم في التوازن السياسي والاقتصادي بين فرقهم. ولابد من مقارنة هذه الأعراف بمثيلاتها في قبائل الريف الأخرى، لكي يحكم المرء بلا تسرع، بأنه يمكن أن تعتبر نموذجاً لما كان يسري به العمل في الريف، بصفة عامة. إلا أنه يمكن القول إنه لم يوجد كبير اختلاف بين القبائل الريفية، نظراً إلى تقاربها الجغرافي وتشابه ظروفها الاقتصادية، ونظراً إلى ما كانت تمثله من وحدة إدارية وسياسية في عين الحكم المركزي، وبالنسبة إلى الريفيين أنفسهم الشاعرين بتقاربهم وتآلفهم.

صلتها بالشريعة: وتدلنا هذه النصوص بادئ ذي بدء على أن روحها تختلف إلى حد بعيد عن روح تلك الأعراف الجاهلية التي أراد الفرنسيون إحياءها في العشرينيات في بعض مناطق المغرب، وحاولوا تقنينها. فالقاعدة والإطار في النصوص التي جمعها بلانكو إيثاغا هي الشريعة الإسلامية. ولا يخفى في كل جزئية الحرص على إبداء الانضباط معها والسير في طريقها. وهكذا فالأعراف التي نحن بصددها ليست بديلاً للشريعة الإسلامية التي يتعلق بها الريفيون، بل ويجتهدون في إطارها. ويكثر أو يقل إلحاح النصوص على التعلق بالشريعة تبعاً للنوازل التي تتعرض لها، إلا أنه من الواضح أنها تنطلق من مفاهيم الحلال والحرام، ومن مبادئ سد الذريعة، وتوخي المصلحة، في أفق إسلامي محض.

دلالتها الاجتماعية: وتدلنا هذه الوثائق على أن المجتمع الريفي كان يعاني من مشاكل ناجمة عن التوتر الذي تخلقه الظروف الصعبة للحياة الاقتصادية في المنطقة، والإحساس الحاد بمعاني الشهامة. فالاعتداء على الأرواح بداعي الثأر، ووقوع اصطدامات دموية بسبب

الاعتداء على المحصول الزراعي للغير، أو الاستئثار بالمياه وما يجلب ذلك من ردود فعل لا تنتهي، هي المشاكل التي يعاني منها المجتمع الريفي، حسب ما نستفيده من الوثائق التي وضعها بين أيدينا الباحث الإسباني، وهي ترجع إلى فترات مختلفة، منذ بداية القرن الثامن عشر.

وهي إما اتفاقات تم التوصل إليها لحقن الدماء بين المتنازعين، أو لتدعيم ذلك الاتفاق بسن عقوبات معينة لصيانة الصلح، أو لتنظيم استغلال بعض المرافق الاقتصادية. ونستطيع أن نستنتج أن تلك الاتفاقات كان يتم التوصل إليها بعد اضطرابات ومواجهات دموية، جاء إبرام الاتفاقات بهدف تلافيها في المستقبل، ولكن أيضاً على إثر تفاهمات ومفاوضات تدل على حس حضاري. وإن محور تلك المنازعات كان هو الإخلال بالأمن الجماعي وبالتوازن السياسي بين فرق القبيلة أو الأضرار الاقتصادية التي يتعرض لها المعنيون.

بعض العقوبات المنصوص عليها: ومن هنا نجد أن العقوبات المنصوص عليها في الاتفاقات المبرمة بين مختلف فرق قبائل بني ورياغل تهدف إلى تعزيز الأمن الاجتماعي للمتعاقدين، وحسب مختلف تلك العقود فإن الغرامات كانت على النحو الآتي:

أ - عن الأضرار الاقتصادية

من عاثت ماشيته في محصول الغير 12 موزونة.

السرقة في المزارع نهاراً 50 أوقية.

ليلاً 10 مثاقيل.

السرقة في المنزل 50 مثقالاً.

التسبب في كسر السوق 10 رالات.

ب - عن الاعتداء

من قتل غدراً 4000 ريال.

القاتل داخل السوق يقتل

من قتل وهرب 2000 ر.

القاتل في الطريق العام 2000 ر.

من خرق الصلح بين فرق القبيلة 2000 ر.

من لم يشارك في دفاع القبيلة عن نفسها 2000 ر.

من أصاب غيره بجرح 1000 ر.

من أصاب غيره خطأً 500 ر.

وللتعرف إلى أهمية هذه المبالغ، نشير إلى أن الموزونة وهي أصغر وحدة في العملة المغربية قبل الحماية التي ظل العمل سارياً بها حتى الثلاثينيات كانت تتألف من 24 فلساً.

كل 24 موزونة = أوقية

كل 10 أوقيات = مثقالاً

مثقالان ونصف = ريال

الريال = 5 بسيطات

وكان أحد العارفين قد دلني على أن الريال بعملة اليوم هو حوالي 20 درهماً في السبعينيات.

ويلاحظ أن هذه الغرامات التي تنص مختلف العقود على أنها تدفع للشيوخ، وفي بعض الحالات للمسجد، قد جعلت مرتفعة بالقدر المبين أعلاه لتدعيم الأمن في ما بين القبائل، وهو أمر كان شاقاً، بسبب كثرة قضايا الثأر، وهي المسألة الأولى التي انكب بن عبد الكريم على معالجتها بصرامة بأولوية مطلقة، إذ إن أفراداً من مختلف الفرق كانوا يخوضون في سلسلة من الثارات لا تكاد تنتهي حتى تهددهم جميعاً بالانقراض، أو تنهك قواهم وتصرفهم عن الانشغال بتعهد مصادر عيشهم من الفلاحة وتربية الماشية والصيد. ويظهر من بعض النصوص أن التوصل إلى الاتفاق كانت تسبقه مفاوضات عسيرة، وكان أقصى ما تنتهي إليه هو التعاقد على السلم لمدة سنة. ولأسباب بداهية نفهم أن العقوبات كانت ثقيلة الوطأة من الناحية المادية، وسنرى كيف كان استخلاصها، لصيانة السلم الذي لا يتم الوصول إليه إلا بمشقة. ويمكننا أن نلاحظ أن عقوبة القاتل في داخل السوق كانت هي أن يقتل الجاني بدوره، بينما القاتل في الطريق العام، غير السوق الذي هو مرفق حيوي للحياة الجماعية، يؤدي ألفي ريال. ولتعزيز السلم الاجتماعي وهو صعب المنال نصت العقود على العقوبات الآتية:

من اقتص بنفسه 50 ر.

من اعتدى على غيره في الطريق 50 ر.

الاعتداء بالضرب مع إسالة الدم وخلق فوضى 15 ر.

. . إذا لم يسل الدم 10 ر.

التسبب في تعكير السوق 10 ر.

من شهر سكيناً حتى لمع السكين 5 ر.

من أصاب غيره بحجر 5 ر.

من تعصب لأخيه أو جماعته 5 ر.

من امتنع عن إيواء ضيف من فرقة أخرى ريال أو معزة

من امتنع عن أداء واجب المدرر 10 أوقيات

ج - حالات خاصة

غير أن العقوبات تكون أخف حينما يتعلق الأمر بمخالفات تحدث بين أفراد الفرقة نفسها. وما تقدم استقيناه من نصوص اتفاقات أبرمت بين فرق مختلفة من قبيلة بني ورياغل. إلا أن هناك نصاً لاتفاق أبرم بين أفراد فرقة بني سدات ينص على الغرامات الآتية:

القاتل 500 ر.

الاعتداء بحجر 50 ر.

كلامٌ نابٍ في حق امرأة 50 مثقالاً وريالاً واحداً

الشريك في ارتكاب أحد الممنوعات 50 مثقالاً

تفسير المؤلف لهذه النصوص: نجد لدى المؤلف جامع هذه الوثائق ميلاً إلى استعارة ما كان ضباط الشؤون الأهلية في المنطقة الفرنسية، وهو منهم في المنطقة الإسبانية، بصدد ترويجه في إطار ما سمي بالسياسة البربرية. فهو يحاول أن يوجد تباعداً بين نصوص

تلك الوثائق والأعراف التي تشتمل عليها، وبين الشريعة الإسلامية وسلطة المخزن. يبرز مثلاً أنه من «محاسن» تلك الأعراف أنها ليس فيها تكلُّف مثل النصوص القانونية الدينية. ويلاحظ تعسفاً أنه ليس فيها ذكر للمخزن، أو من يمثل سلطته من قائد أو نحوه. ومن جهة أخرى فإنه حينما يترجم الوثيقة التي يرد فيها اسم قبيلة من القبائل يتعمد أن يذكرها على غير ما هو في الأصل المكتوب. فيقول مثلاً أيت ورياغل، وأيت عبد الله، وأيت خطاب، بينما هذه الأسماء واردة في الأصل بالنطق العربي أي بنو ورياغل وبنو عبد الله وبنو خطاب، والوثائق المشار إليها محشوة بالأدعية والتضرعات، ولا تخلو من ذكر المخزن سواء أكانت مؤسسة أم مرجعاً اقتصادياً.

والطابع الذي يغمر تلك الوثائق هو تمسك الملتزمين بها برابطتهم الدينية والوطنية. ففي كل مرة تقع الإشارة إلى طرف من الأطراف المتعاقدة يذكر في الوثيقة مثلاً «من قتل أخاه» أو «يأتي هو وإخوانه» ويكون المقصود هو أقاربه أو أفراد من قبيلة أخرى. وجل هذه الوثائق يتعلق بإبرام الصلح والاتفاق على تعزيزه وغالباً ما تكون مقرونة بجزاءات مالية لكي تكون أبلغ وقعاً عند المخالف لها. ويتم إبرام هذه العقود في السوق، وغالباً قرب ضريح أحد الأولياء، وبحضور الشرفاء وشيوخ القبائل. ويشهد على الجميع عدل أو أكثر، كما نرى في جميع تلك العقود. «ومن بدل أو غير فالله حاسبه وسائله، ويتولى الانتقام، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون». كما جاء في وثيقة إيمحاورن (أي آل محاورن) وتنطق اللام في الريف راءً بينما في الوثيقة ورد ذكر (آل محاولن) باللام، وهي فرقة أيت يوسف وعلي من بني ورياغل.

ونلاحظ من جهة أخرى أن أسماء الأشخاص الواردة في الوثائق المذكورة كلها عربية. وأحياناً بالنطق الريفي كقولهم مح وهي اختصار محمد، ومحاند وهي مشتقة من اللفظة نفسها، وعلوش من علي، وقدور وقويدر وهما من عبد القادر. وأحياناً تذكر الأسماء بلفظ عربي مثل الهاشمي وعبد الله والصديق وعبد القادر وعمر ومحمادي ومسعود والطاهر والحسن وسعيد. وترد النسبة في هذه الوثائق بالعربية مثل قولهم التمانسينتي، بالنسبة إلى المنحدر من تماسينت، وكذا البوفراحي من بني بوفراح. والورياغلي من بني ورياغل، . . . إلخ.

أهمية السوق: وإذا كان دور السوق كمكان للقاء والتبادل التجاري مؤسسة رئيسية بارزة الوجود في هذه الوثائق، فإن إحدى هذه الوثائق ونعني المبرمة بين أيت خطاب وهم من بني ورياغل قد أبرمت خصيصاً لتنظيم السوق وصيانته ضماناً للمصلحة المشتركة. وقد سبقت الإشارة إلى أن القتل في السوق غرامته مضاعفة بالنسبة إلى القتل إذا تم في غيره، فهي تصل إلى 2000 ريال وهو مثل المبلغ الذي يحكم به على من تخلف عن الدفاع المشترك عن القبيلة في حالة تعرضها إلى الهجوم، لأن تعكير السوق فيه من الأضرار بهذا المرفق الحيوي مثل ما يجسمه موقف مصيري لتعرض القبيلة بمجموعها إلى الاعتداء. لا ننس أن القاتل في السوق يعدم، ولا تدخل هذه الجناية في سلك المخالفات التي تؤدى عنها الغرامات.

وفي وثيقة أيت خطاب المذكورة نجد المتعاقدين يتداعون بأن «يديم الله وفاقهم ويثبت سوقهم». وقد حضر للإشهاد على هذه الوثيقة الشيوخ والقواد بقصد إعطاء المزيد من الهيبة للعقد. وعين

كل واحد من الشيوخ والقواد نوابه الذين يساعدون في تسيير السوق. فهم يكونون «أول من يعمره وآخر من ينصرف منه» لصيانته من التشويش.

ونستفيد من هذه الوثيقة أنه كان هناك سوق خاص بالنساء «فمن وجد من الرجال في سوق الإثنين الخاص بالنساء» يؤدي غرامة قدرها 10 ريالات (وقد مر بنا أن عقوبة إحدى المخالفات كانت ريالاً أو نعجة). ويعتز بنو ورياغل بأنهم لإكرامهم المرأة ينفردون بهذ السوق الذي ظل قائماً حتى الآن (2011) إلا أنه يتعرض للإهمال.

والغرامات في وثيقة أيت خطاب متواضعة نوعاً ما، إذ إن غرامة القتل ولو في السوق تصل إلى 500 ريال. غير أن أهمية السوق تبقى بارزة من خلال هذه الوثيقة مثل غيرها التي أبرمت في حد ذاتها خصيصاً بشأن السوق. وهذا وغيره يبين الحس الحضاري الذي يدفع إلى ضمان التعايش وتنظيم الحياة الجماعية، وهو يكذب بكيفية قاطعة ادعاءات منظري الفكرة الكولونيالية القائمة على تبرير الاستعمار بالرغبة في التمدين وللمساعدة على تصفية السيبة.

مسطرة التنفيذ: تتضمن جل الوثائق بنوداً متعلقة بالعقوبات، إلا أن واحدة منها تعطينا فكرة عن مسطرة التنفيذ، وهي تلك التي حررت بمناسبة استخلاص الغرامة من أجل القتل. وهذه أضواء على الوثيقة المشار إليها:

اجتمع من جهة أيت عيسى، وأيت تزوراخت، وإيبزوهن، وأيت حدو وسعيد، وإيساغن، ومن جهة أخرى أولاد الصديق، وذلك في سوق أربعاء تاوريرت، بحضور أعيانه، واتفقوا على أن

من يقتل غيره، بالغدر والحيلة، يدفع ذعيرة كبيرة، قدرها 4000 دورو (أي ريال، وهي محرفة من الإسبانية وكانت الكلمة شائعة الاستعمال في المغرب حتى قبيل الاحتلال الإسباني). وتم الاتفاق نفسه في سوق السبت بحضور أعيانهم، وذلك بعد أن قتل ولاد الصديق غدراً، شعيباً بن الحاج محمد.

انتقل أعيان السوقين معاً (لا يذكر عددهم) مصحوبين بكل من معهم إلى مدشر القتلة بحثاً عنهم، واستقروا هناك إلى أن تم أداء ما يطلب منهم. فلم يرحلوا عنهم إلا بعد أن دفعوا إليهم جميع أراضيهم، حيثما كانت في ظهر (أي قمة جبل) أيت عيسى، ودورهم وعقودهم، وتسلموا كل ذلك بأيديهم، وتم تقييم المدفوع بـ 1300 ريال. وبعد ذلك قام أرباب السوقين (يذكر 14 اسماً) وغيرهم من أعيان تزورخت، ببيع كل كما تسلموه، وسلموا المال إلى إخوة المقتول غدراً. وقسم ذلك على أربعة أقسام. 300 ريال لفرقة إيساغن، و300 لأولاد الحاج عمر، و300 لأولاد محمد بن مح الحاج محمادي التازوراختي. و150 لمحمد أحمد بن تايمونت (تصغير أمينة، وهذا استثناء في النسب للأم ربما كان ذلك راجعاً إلى ظرف خاص) مع محمد بن الحاج (؟) و150 لمحمد بن تايمونت بن مسعود مع ولاد حمو. وبقيت 100 تقاسمها ولد الخلف وهو صديق وعبد القادر أشعا.

وكل واحد من الفرق المذكورة يقسم مع إخوانه، واعتبر البيع نافذاً ووقع التسليم، وحل المشترون محل البائعين. وهذا زجر لأمثالهم وردع لأقرانهم.

ملاحظات عامة:

1 - نستفيد من هذه الوثائق أن المجتمع الريفي كان منظماً إلى قبائل، وتحت كل قبيلة فرق، وتحت الفرق والأفخاد عائلات. وكل من هذه التنظيمات كان لها ناطقون باسمها يتصرفون ويبرمون ما يفوضون فيه باسم العائلة وهي الوحدة الأساسية، ثم على صعيد الفرقة وهي الدرجة التي تليها، ثم على صعيد القبيلة وهي الهيكل الفوقي.

أ - وهذا ما ورد في مقدمة صلح عائلي: الحمد لله. لما طال إضرام نار الفتنة بين أولاد الولي الشهير سيدي عمر بوياوريان اليوسفي الجماني الغلبزوري، من فرقة أولاد قويدار، وولاد بن عبد الله.

مع عائلة ولاد العزيز بن محمد، وأقاربه ومن في حزبه (أي المتعصبون له) من ولاد الطاهر أصريح اليشامي، وعمه، والمرابط السيد محمد بن الحاج عمر وولاد أخيه، ممن هم في حزبه.

ثم دخل بينهم من رغب الأجر والثواب وابتغاء فضل الله الوهاب، فندب الفريقان إلى الصلح الذي سماه الله خيراً، ووعد عليه مثوبة وأجراً. . .إلخ.

ب - وهذا ما ورد في صلح تم على صعيد جماعة إيمحاولن: الحمد لله. حضر لدى شاهديه جماعة آل محاولن منهم الشيخ شعيب، ومحمد بن محمد بن مسعود وأخيه (كذا) محمدي، قدور بن الشيخ محمد بن عبد السلام وأخيه علوش، عبد الله بن الحسن، ومحمد بن عزوز، وحمو بن محمد بن علي، وعمه شعيب بن شعيب، ومحمدي بن محمد بن موسى، ومحمد بن محمد بن أحمد

بن الحسن، ومحمد أمزيان، وولاد المقدم شعيب محمد بن شعيب، وأخيه حمو، ومحمد بن المقدم، وأخيه عمر، وأخوهما حمو، وكل هؤلاء من جماعة إيمحاورن كلهم حمدوا واتفقوا على الخير والمصلحة بينهم، . . . إلخ.

ج - وأخيراً هذا ما ورد في حلف بين عدة قبائل: الحمد لله. حضر لشاهده بتاريخه في دار إيزيخلف، خصوص من ولاد سعيد البوفراحي، وخصوص من أولاد غدورة ومحمد بن العربي ومن انضاف إليه من إخوانه، وآل بني فغمات ودار إيزيخلف، وآل آغني، وآل قوبع من أولاد الحيدالي القاضي، وآل إيمهارونن، واغزناية، وآل بني جميل، واتفقوا على الرباط مع بعضهم، . . . إلخ.

ولتعزيز الروح الجماعية نجد أنه بعد أقصى عقاب وهو المتعلق بالقتل في السوق (2000 ريال) ينص الاتفاق المبرم بين بني بوفراح وقبائل أخرى على عقاب شديد مثله هو التخلف بالتهاون أو التحايل عن الدفاع في حالة تعرض القبيلة إلى الهجوم. ونجد النص بوضوح على أن «هذه هي الطريقة الوحيدة لصيانة الإخاء والوحدة بين المرتبطين في الحلف المذكور».

2 - ولما كان المجتمع الريفي منظماً بهذا الشكل القبلي على مختلف المستويات، في وحدات لكل منها ممثلوها الناطقون باسمها، فإن هذا التنظيم كان مبنياً على مبدأين: 1/ التضامن في ما بين أفراد الوحدة المجتمعية و2/ الانضباط مع ما يبرمه ممثلو الوحدة على مختلف المستويات.

ونستفيد من هذه الوثائق على أن الملتزمين باسم العائلة أو

الجماعة أو الفرقة أو القبيلة كانوا مؤهلين من قبل مفوضيهم لإبرام اتفاقات خطيرة كالحرب والسلام، والاتفاق على العقوبات مع الإذعان من طرف الملتزمين بكل استسلام لمسطرة التنفيذ، كما رأينا في وثيقة تماسينت التي ينص فيها على أن شيخهم هو علي بن محمد بن عزوز. «وكل ما يأمر به يجب أن ينفذ».

3 - وإلى جانب الشيوخ والقواد الذين يمارسون سلطتهم في الفرقة أو القبيلة، تلك السلطة المستمدة من رضا الوحدة المعنية، نجد أن الشرفاء والفقهاء يحظون بمركز خاص في مجتمع متدين يحترم حفظة كتاب الله وحملة العلم، ومن يحمل لقب الحاج الذي يميز ألمع أفراده. وفي كثير من الاتفاقات المشار إليها نجد ذكر شريف من الشرفاء أي الذي يمتد نسبهم إلى البيت النبوي، وعددهم كبير في وسط هذه القبائل، ويكونون جماعات عربية الأصل لكنها تبربرت، وحضور هذه الفئة يزكي الاتفاق ويباركه سعياً إلى فعل الخير وجلباً للمصلحة. كما يحدث أن بعضهم ينزل بثقله المعنوي لدى تنفيذ العقاب. ونجد هذا وذاك في الوثيقة المتعلقة بالصلح العائلي لأولاد سيدي عمر بوياويريان مع خصومهم، وفي وثيقة تنفيذ العقاب على أولاد الصديق.

4 - ونجد في هذه الوثائق بصورة واضحة جداً التعبير عن الروح القبلية الضيقة، والتعصب لأفراد العائلة أو الفرقة أو القبيلة، وروح الانتقام، وشيوع الثأر الدموي، مما أدى إلى لا مبالاة تجاه الخطر الخارجي المتمثل في زحف جيوش الاحتلال الإسباني انطلاقاً من مليلية، حتى نبه إلى ذلك الشريف أمزيان ومحمد بن عبد

الكريم. وهذه الوثائق يرجع بعضها إلى سنة 1906 وآخرها إلى سنة 1918، وهي فترة تميزت بالتسرب الإسباني إلى قلعية.

ومن جهة أخرى فإن العقوبة أحياناً تتعدى مرتكب الفعل الذي استحقها لتشمل أهله ومدشره. فقد نصت وثيقة بني عضية على أن «من قتل منهم أحداً، فإن جميع مداشر بني عضية يجتمعون عليه ويحرقونه وفرقته، ويخرجونهم من ديارهم ويأخذون منهم ألف ريال ذعيرة». هذا في غير السوق. وإن قتل في السوق، فالغرامة ألفان، زيادة على الإحراق والإخراج من الدار. وهو من نوع العقاب الجماعي. وفي وثيقة بني عبد الله ورد النص على أن «من قتل في السوق وهرب تفرض عليه 2000 ريال، ويحرق منزله»، إمعاناً في القسوة.

5 - وبعد هذا يبقى لنا أن نسجل انتشار الأسلحة النارية بكثرة، فإن هذه الوثائق المتقدمة الذكر تنص على حالات القتل بإطلاق النار. وتشير أيضاً إلى استعمال السلاح الأبيض، ولكن ذكر الأسلحة النارية يأتي دائماً متقدماً على ذكر الأسلحة البيضاء. وليس خافياً أن استعمال البندقيات كان شائعاً وأن الريفي كان مشهوراً بحسن استعمال بندقيته.

6 - ولا بد أن نسجل أيضاً أن منطقة الريف شحيحة من حيث الإمكانات الزراعية، فالماء فيها قليل والمساحات المزروعة قليلة. وقد اضطرت الحاجة أهل المنطقة إلى إبرام اتفاقات تنص على التعويض عن الأضرار في حالة ما إذا داهمت البهائم إحدى المزارع - وهي غالباً ضيقة الرقعة - وعبثت بما فيها من تين أو فول، فيضيع

بذلك المحصول الضئيل الذي تطلب تعهده الكثير من الجهد. وهذا نموذج للتعويضات المنصوص عليها في حالة عبث البهائم أو وقوع سرقة في المزارع.

- في وثيقة المحاولين:

من دخل حقلاً بقصد السرقة يعطي 20 أوقية

إذا أفسد ثور ما للغير يدفع عن ذلك بسيطة

إذا أفسد أحدهم غصن شجرة تين أو غيرها يدفع صاحب الماشية 20 (؟)

وتنص هذه الوثيقة على أن قيمة الذعيرة تدفع إلى مسجد الجماعة.

- وفي وثيقة تامسينت:

إذا قبض اللص في الليل بالمزرعة 10 مثاقيل

وفي النهار يعطي 50 أوقية

إذا وقعت البهائم من معز وبقر وغنم وحمير في الزرع أو غيره من ممتلكات الغير 12 موزونة.

- وفي وثيقة بني عضية:

من سرق شعيراً من الفدادين أو فولاً أو غير ذلك فعليه 5 ريالات

وكل هذا يبين مبلغ الحرص على النزر القليل الذي تجود به أرض الريف الشحيحة المفتقرة إلى المياه. ولكن مع هذا الفقر

المادي هناك غنى معنوي لا حد له عند إنسان الريف الأبي الذي لا يتهاون عندما يتعلق الأمر بكرامته واعتزازه بمقدساته.

7 - وأخيراً فإن هذه الوحدات المجتمعية كانت تسيرها ضوابط الديموقراطية المباشرة التي تمارس في السوق عبر المداولة العامة والصريحة، في المسجد أو نحوه، بمحضر رؤساء العائلات والشيوخ والشرفاء. ولكل من هؤلاء سلطة معنوية قوية مستمدة بطبيعة الحال من الرضا الذي تمحضهم إياه القاعدة الشعبية. ولا يمكن أن نجزم بأن تعيين الممثلين لمختلف الوحدات كان يتم بالانتخاب، فرئيس العائلة هو الأب بلا منازع. ولكن على صعيد الفرقة فإن نوعاً من الانتخاب لا بد أن يجري لاختيار الشيخ. وتطرح المسألة حتماً على صعيد أعلى وأعني القبيلة. لكن المؤهلات الشخصية، والوجاهة الاجتماعية المستمدة من عوامل اقتصادية أو من اعتبارات معنوية لابد أنه كان لها دور في تأهيل هذه الشخصية أو تلك لمركز القيادة. وهذا الرضا العام لم يكن ليطمح إليه أي كان، بل كان يتطلب ميزات شخصية بارزة، وممارسة الانتقاء كانت تتطلب آليات ليست دائماً سهلة، تجعل القائد الذي يقع عليه الاختيار في نهاية الأمر شخصاً مسموع الكلمة يبرم باسم قبيلته في شؤون السلم والحرب. ولنا أن نتصور أن القيادة كانت مهمة مدنية محض، ولكن رئيس القبيلة الذي يمارس في زمن السلم مهامه الإدارية والسياسية وحينما تحل الحرب يتصدر قبيلته في الدفاع عن كيانها.

قراءة مونطاني

أما روبير مونطاني فإن له رؤية أخرى تنطلق من حساباته

المعروفة. فقد كتب في مجلة (Politique Etrangere. Centre d'Etudes Politiques etrangers. 7/1947) مقالاً بمناسبة لجوء بن عبد الكريم إلى مصر، بدأه بالتشكيك في لقب الخطّابي الذي قال إنه منتحل من أجل المطالبة بأن يكون أميراً للمؤمنين بحكم أنه قرشي. وهذه المقولة نفسها التي رددتها الأوساط الاستعمارية الفرنسية إذ ذاك بشأن محمد الخامس، في إطار زرع الدسائس بين القادة العرب. ووصل ذلك إلى حد أن رئيس الجمهورية الفرنسي فانسان أوريول في كتابه «يوميات السباعية» سجل في مذكراته، أن بن يوسف أوتوقراطي من القرون الوسطى يتطلع إلى منصب الخلافة.

وبالنسبة إلى الخطّابي قال مونطاني في المثال المذكور إن عائلة الخطّابي هي بن زيان وهي تنتمي إلى عائلة بودرة المتواضعة، المنحدرة من بني ورياغل. وحرص على القول إن تلك قبيلة دائمة الشحناء، ولا شغل لها إلا النهب، إلى درجة أن الواحد من أفرادها لا يبني منزله بقرب جاره. وعلى العكس من الوسط البربري - كما يدعي - فإن المجموعة البشرية عند بني ورياغل لا تتكون من مجموعة من المنازل، بل من نقاط مبعثرة معزولة بعضها عن بعض، تحاط بسياج من أشجار التين الشوكي وتنتشر عبر كيلومترات عديدة. وهذا ما ضاعف من عدوانية هذه القبيلة التي تنشب في ما بينها حروب استئصالية دائمة. ويورد في هذا الصدد أسطورة من تلك التي يستعملها لتأثيث «نظرياته» الموظفة في تبرير السياسة الأهلية للفرنسيين والتي نقل الإسبان بعضاً منها، وهي كلها تخاريف في تنظير «فوضوية» البربر. وكما كتب في تقرير إلى الإقامة العامة في أواخر العشرينيات، لم يفته أن يذكر من جديد باشمئزازه من نشاط

الوطنيين الذين يعتبرهم «شبيبة متمشرقة». فالرجل طالما أرقه كل شيء آت من المشرق.

وقد رأينا من خلال وثائق بلانكو إيثاغا كيف أن فرق بني ورياغل تميل إلى ترتيب التعايش في ما بين مكوناتها بكيفية سلمية ومتحضرة، مما أهلها لاحتلال القيادة المعنوية في منطقتها. وميزة عمل الضابط الإسباني تكمن في أنه أورد الوثائق بأصلها مصورة. لكن مونطاني الذي لا تزال كتاباته تلهم بعضاً، لا يرى إلا أن هذه القبيلة منشغلة أساساً بشراء الأسلحة للتمكن من متابعة العراك. وبمقتضى عقود موثقة عند عدول - يقول الخبير الفرنسي في الشؤون الأهلية المغربية - يقع النص على أن القاتل يتلقى 10 آلاف ريال في حالة النجاح التام في إصابة الهدف (كذا) و5 آلاف إذا ما تم جرح العدو، و2,5 ألف إذا ما أطلق العيار دون أن يصيب الهدف. وهذا هو نمط حياة بني ورياغل القائم على القتل والنهب في ظل سلام لا يدوم أكثر من بضعة أسابيع. ولا يورد مونطاني أدلة على ما يقول بينما زميله الإسباني أورد على العكس نصوص عقود قديمة وأخرى حديثة تنص على عقوبات مرتفعة في شأن من ارتكب جريمة القتل.

ويقول مونطاني إن الفترة التي طال فيها أمد السلام في الر يف هي التي تلت حملة بن البغدادي لتأديب بقيوة، وهي سبع سنوات، ريثما نقل الاضطراب إلى المنطقة الروغي بوحمارة. وهو يقصد حلول المحلة المخزنية.في زمن مولاي عبد العزيز التي تعرضنا لها في ما سبق ورأينا كيف أن وجهاء بني ورياغل قاموا فيها بدور التهدئة نظراً إلى السمعة الطيبة التي كانت لآل الخطّابي بالذات. ولابد أن

نذكر هنا بأن نهاية بوحمارة بعد ذلك كانت على يد بني ورياغل، حيث قام هؤلاء بدور حثيث بواسطة القاضي عبد الكريم الخطّابي، مما يبرز التعلق بالمشروعية والتربص بالمغامرين الذين كانت تحركهم مخططات خارجية.

ويسترسل مونطاني في عرض مقولاته بوصفه خبيراً في الموضوع، فيقول إن منطقة الريف ظلت مرتبطة بتقاليدها التي كانت سائدة قبل الإسلام. وهذا عكس ما توضحه بكل يقين الوثائق التي استعرضنا فحواها أعلاه وهي غنية بالاستشهاد بالقرآن وبأدعية واستشهادات إسلامية. كما أن بن عبد الكريم بالذات قد عمل على تهذيب الأعراف المحلية وجعلها متطابقة مع الشريعة، لسبب بداهي وهو أنه قاض متمرس بالنصوص الفقهية.

ولا شك أن مونطاني ظل منطوياً على حسابات كثيرة وقديمة قام بتصفيتها في 1947، إذ لم يفته أن يشير إلى أن الخطّابي كان جاهلاً بتاريخ المهدي بن تومرت، ومن جهة أخرى أن حركته وجدت صدى تأييد لدى اليمين المتطرف في فرنسا، في حين أن أقوى التأييد كان قد أتاه من اليسار، وخاصة الحزب الشيوعي الفرنسي. وأخيراً فإن مونطاني حرص على أن يذكر بأن الخطّابي كان مناوئاً للسلطان، وذلك في معرض الإشارة إلى أمور تملؤه غيظاً بسبب أن الوطنيين الذي تمكنوا من أن يتقربوا إلى القصر قد كسبوا أيضاً بن عبد الكريم إلى صفهم وأقنعوه بإعلان ولائه للسلطان (ص 22). وهذه هي المهمة التي تولاها كما هو معلوم بن عبود (ص 29) الذي أقنع الأمير وملكاً آخر هو فاروق أحاط الخطّابي بهالة شارك في صنعها كل من علال الفاسي والطريس وبورقيبة. ورأى مونطاني

في كل ذلك أنه يعرض للخطر ما تم بناؤه في ثلاثين سنة من السلام (كذا) (ص 27).

خاتمة

استعرضنا في هذا الفصل ملامح مغرب القبائل المتمزق. وكنا قد بدأنا هذه الإطلالة على المشروع الذي برز به بن عبد الكريم في بداية العقد الثاني من القرن العشرين، بفصل بدأنا به هذا البحث تضمن إطلالة على مغرب القبائل المتدهور الذي استسلم خائراً في 1912. وقد قضى جيل الخطّابي ردحاً من الزمن وهو يتابع مسيرة مجتمع يزداد انحداراً، ولكنه في لحظة رأى أن يخاطب مكامن القوة في ذلك المجتمع.

وهذه الوثائق التي استعرضناها أعلاه تتضمن القواعد والمفاهيم التي تعكس شيئاً أساسياً وهو وجود مجتمع قوي. مؤسساته تنبع من صميم الحقيقة المجتمعية. وهو مجتمع متحضر نظم أموره المحلية اليومية بعيداً عن وصاية المخزن، لكي يبني حياة متوازنة في كنف التعايش والشفافية. ولنا أن نقول إن الخطّابي استثمر مقومات القوة الكامنة في هذا المجتمع ليوجهها إلى منحى إيجابي يكفل الكرامة، ولكن في سياق مشروع هادف هو الذي أوجزناه طيلة هذا البحث، فقلنا مراراً، إنه مشروع ارتقى بالفكر السياسي المغربي، وليس فقط في الريف، من مستوى القبيلة إلى أفق الوطن. أقام ورشة بناء كانت لها كل المؤهلات لكي تتطور وتصبح أكثر انخراطاً في العصر، مع المحافظة على ما هو تقدمي وصالح للبقاء في ثوابتنا.

مراجع الفصل

La LeY Rifena. Emilio Blanco Izaga. Imprenta Imperio. Ceuta. (16) 1939.

ماذا بقي للتاريخ

حشرت السوسيولوجيا الكولونيالية تجربة الخطّابي في خانة محددة، إذ تعاملت معها بوصفها ظاهرةً قبلية. ورغم التمجيد الذي محضته تلك المدرسة دائماً للقبلية، بوصفها كياناً هو وحده المعبر عن المغرب «الحقيقي»، فإن الظاهرة الخطّابية رغم أنها إنتاج وسط قبلي، تم التعامل معها من قبل تلك المدرسة كشيء يكسر النظرية التي جهزتها لتفسير النوازل التي حفلت بها «الحرب الإفريقية». وهذا الفهم لا يريد أن يقبل أن القبلية إنما هي مرحلة في التطور وليس تعبيراً سرمدياً، وبالأحرى أن تكون واقعاً جامداً في حدود ما تم ترسيمه في أجهزة «الشؤون الأهلية». ومن جهة أخرى فإن تلك الأجهزة أرادت أن تقاوم عواقب الأثر الذي أحدثه الخطّابي في أفكار النخبة الحضرية، والتفاعل الذي وقع بين الحركة الوطنية وعالم القبائل.

وقد ظلت هذه الهواجس مهيمنة زمناً طويلاً على مهندسي السياسة الاستعمارية في فرنسا وإسبانيا. فقد صرح فرانكو لصحافيين أميركيين في كانون الأول/ ديسمبر 1955، والمغرب بصدد تحضير الطي النهائي للمرحلة الاستعمارية، بأن هذا البلد تجمع للقبائل يحل أفراده مشاكلهم بالبنادق، وسيستعصي تطويعه بدون وصاية خارجية.

وحتى سنة 1957 كان الماريشال ألفونص جوان، وهو خبير آخر بالمغرب «الحقيقي»، يعبر عن اقتناعه التام بأن «العنصر الوحيد المتين في المغرب هو العالم القروي، لو بلاد le bled». وهذه المقولة تؤثث كتابه «المغرب يشتعل» الذي نشره سنة بعد إلغاء معاهدة الحماية.

وهي الرؤية نفسها التي كان يتسلح بها مقيم عام آخر عسكري من «قدماء المغاربة »هو الجنرال بوايي دو لاتور، كما نجد في تقريره الشهير الذي كان قد أعده وهو على رأس الكتابة العامة للحماية، في بداية الخمسينيات، ليكون خارطة الطريق للسياسة التي يجب أن تتبعه الإدارة مع الأهالي، للإبقاء على المغرب فرنسياً، أي الاعتماد على المناطق القروية لضرب التيار العصري، باعتبار أن القبلية هي الحقيقة الجوهرية في الكيان المغربي.

وهذا أيضاً ما دعا إليه دائماً منظر السوسيولوجيا الكولونيالية روبير مونطاني، الذي ألف في 1953 كتاباً آخر له عن المغرب بعنوان «ثورة في المغرب»[17] الذي بناه على أساس ثلاثية متلازمة: القبيلة، المدينة، المخزن. ومنذ المقدمة يقول إن المغرب مقسم إلى فئتين: فمن جهة يوجد بن عرفة الذي نصبه رؤساء القبائل، واعترف به المخزن بكامله، والعائلة المالكة نفسها، ومعه كل فرنسيي المغرب تقريباً. أما بن يوسف المنفي في كورسيكا فيحظى بعطف وإعجاب جزء كبير من الشبيبة الحضرية، والبورجوازية المتقدمة، والطبقات الشعبية في المدن، ويدعمه جزء من «اليسار» الفرنسي الذي لم يسلم بـ«الأمر الواقع».

ويقوم هذا التقسيم على أن هناك مغرباً «حقيقياً» هو الأغلبية

ومغرباً آخر هو مجرد مشروع يتجاهل ما قامت به فرنسا لإقرار الأمن. وإصبع الاتهام واضح، والتهمة جاهزة: «بن يوسف فقد عرشه لأنه تجاهل القبائل». نعرض هذه الآراء في شكلها الخام من دون تصحيحها، لأنها تتحدث عن نفسها وعن الإيديولوجيا التي أفرزتها. وعلى هدي تلك الإيديولوجيا فإن القبيلة مرشحة للانتصار على المدينة وعلى الوطنيين وعلى السلطان المنفي الذي سعى إلى حتفه حينما عارض فرنسا وتجاهل القبائل.

ويقدم مونطاني في فصل خاص عن بن عبد الكريم في الكتاب المذكور، المنشور سنة 1953، نبذة مكثفة، عن حركة الخطّابي تظهر مرة أخرى أن له مع الرجل حساباً قديماً، يرجع إلى العشرينيات من القرن الماضي. ولا يرى فيه، سوى الزعيم القبلي المستند إلى الإسلام التقليدي لأجل مقاومة التأثير الغربي. ويلح على أن المغرب العتيق، مغرب القبائل، متماسك، حيث يجري العراك من منزل إلى منزل، كل يدعو أقاربه لنصرته عملاً بمثل بربري (كذا) مفاده «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». والنمط الذي يقدمه مونطاني للمنظومة الخطّابية هو كالآتي: وزراؤه من قريته، رؤساء الجيش من الفرقة المتفرعة عن القبيلة، الحرس المنيع من القبيلة، ومن القبائل المجاورة كتائب المقاتلين والدعاة والتجار.

وعلى عكس ذلك، فكما مر بنا لدى تشخيص التنظيمات التي أقامها بن عبد الكريم والتحالفات التي رتبها، فإن ديناميكية جديدة هي التي اشتغلت. ونعرف أن الخطّابي تلقى خيانات من أفراد قبيلته بل ومن فرقته ومن ابن عم له. ومعروف أنه كان حذراً بشأن أمنه الخاص فكان يستعين بعناصر من مشارب متنوعة.

وأخطأ مونطاني حينما تصور أنه في الإمكان القول إن الخطّابي قد سقط في النسيان (ص 159)، وأن مشروعه قد توقف في تركست، بعد زمن قصير من ظهوره. وتجرأ على القول إن الرجل بعد لجوئه إلى مصر، أصبح بمثابة «حي ميت». ولم يقع مونطاني في هذا الخطأ سوى لأنه يتحرك في إطار نظرية موظفة في خدمة مخططات معاكسة لاتجاه التاريخ. فهو لا يمكن أن يجهل أن تجربة الخطّابي لم تكن مجرد انتفاضة قبلية من بين أخريات، بل إنها كانت مسلحة برؤية تتطلع إلى المستقبل. وأنه تخطى النموذج القبلي المعروف في وقته، ليبني تجربة جديدة.

ويذكر في جزء من الفصل الخاص بالخطّابي أنه بتكليف من ليوطي كان قد قضى سنتين في دراسة النزاع بين كبار القواد وما يسميه جمهوريات الهضاب العليا بالمناطق البربرية في الوقت الذي استبدت فيه بالمشاعر أحداث الريف على إثر الانتصار الذي حققه بن عبد الكريم في أنوال. وكان ذلك التعاطف الواسع الذي لقيه الخطّابي يمثل خطورة على المغرب الحديث العهد بإخضاع القبائل والذي ما زالت فيه طرية ذكريات السيبة. ومن التأمل في تلك الحالة في ذلك الوقت ومن بعد، تكونت لدى السوسيولوجيا الكولونيالية فكرة ثابتة، تصور الفرنسيون أنها صالحة لكي تبنى عليها سياسة الحماية. وهي فكرة مبنية على أن المناطق القروية هي أقل إزعاجاً، ويجب أن تبقى منفصلة عن المدينة، بل وأن تؤلب تلك على هذه.

وهناك تقرير كتب لا ليعرض على العموم، وهو بمداد إسباني، يتطرق إلى هذه المسألة بوضوح. وبين يدي تقرير للكتابة العامة للمفوضية السامية الإسبانية في تطوان بتاريخ 1 آب/ غشت 1945،

يوجد من بين رصيد باريلا في الأرشيف التاريخي بمدينة كاديث، جاء فيه أن الوسط القروي حيث العمل السياسي ممنوع، هو الذي كان عدتنا في حروب الإخضاع ، وكذلك لدى التجنيد في صفوف القوات الوطنية (في الحرب الأهلية). وهذا الوسط يحتقر الوسط الحضري، ولا يكن الاحترام لأي زعيم فيه. وإذا ما نحن أعطينا الاعتبار للأحزاب فإن القرويين سيحتقروننا. فهذا الوسط هو الكابح. . . ويجب أن تلمس العناصر المحايدة أو المؤيدة لإسبانيا أننا لا نعطي أهمية كبيرة للأحزاب لكي لا يخشى هؤلاء المحايدون من عواقب بقائهم على الحياد.

ومعلوم أن الإدارة الإسبانية كانت قد سمحت بنشاط علني لحزب الإصلاح الوطني، ولكنها شجعت في الوقت نفسه أن يكون هناك تنظيم حزبي آخر يضم أعياناً من الوسط القروي. وهكذا فإن هاجس «الآفاقيين» ولد برعاية الشؤون الأهلية، ليس تعبيراً اجتماعياً يفرزه الواقع، بل لممارسة نشاط سياسي موجه فقط لمناوءة الوطنيين. وبنت إسبانيا سياستها على تشجيع العصبية القبلية، وكررت المحاولة عدة مرات، لأن التجربة كانت تنتهي دائماً بفشل.

وقد تصدت الحركة الوطنية المغربية في مختلف المناطق للسياسة القبلية التي خططت لها الحماية بحافز من تجربة بن عبد الكريم ثم لمقاومة ظهير 16 أيار/ مايو 1930. وهذا ما أهلها لكي تتقدم بمشروع وطني متكامل، ولم تترك للكلاوي مكاناً لكي يكون هو الناطق باسم القبائل، ولا للكتاني مكاناً لكي يكون هو الناطق باسم الدين.

وقد حاول مونطاني أن يفسر قوة الواقع القبلي في المغرب،

بأنه نظراً إلى انعدام تأثير الحواضر فقد ظلت القبيلة دائماً هي محور تحريك التاريخ، وذلك على عكس المشرق، حيث وجدت مدن لها إشعاع. (ثورة في المغرب، ص 163). وتأكيد شيء من هذا القبيل هو نتيجة التمسك بإيديولوجيا متزمتة تجعل حاملها يتجاهل حقائق علمية ماثلة للعيان، تتجسم في عشرات المراكز الحضرية في المغرب، مثل فاس ومراكش وتطوان والرباط وغيرها، من التجمعات الحضرية التي بنيت في العهد الإسلامي على يد الأدارسة والمرابطين والموحدين ومن تلاهم.

ويضيف مونطاني، لأنه منظر ينطلق من إيديولوجيا، وكل إيديولوجيا هي بطبيعتها منغلقة، أن القبيلة في حد ذاتها ليست متجانسة فهي تتألف من فرق فرعية، لكل منها حكومة داخلية هي التي تتصرف. وهناك «حضارة قبائل» تقوم على أساس وجود مجلس للجماعة يقوم بدور مهم، أي عالم مستقل عما عداه، يستعصي على التغير. وهو تصور يقوم على نفي الحق في التطور، وتمجيد اللاعقلانية، لتقديم القبيلة بوصفه بنيةً مؤهلة للانتصار على المدينة، أي على الوطنيين وكأن هؤلاء نبعوا من فراغ.

إن القبيلة بطبيعة الحال ليست شيئاً بسيطاً في التاريخ والثقافة والسياسة في المغرب اليوم، وغدا، كما كان الأمر بالأمس، لكنها مرحلة في تطور المجتمع وليست حالة أبدية لتنظيم العلاقات. وهناك فلتة في كتاب مونطاني، فقد أقر في نهاية الفصل المكرس لبن عبد الكريم بأن مغرب القبائل يشهد بداية النهاية (ص 176).

إن السوسيولوجيا الكولونيالية لم تكن منظومة فكرية تستهدف تفسير ما هو كائن، بل هي أداة للدفاع عن مفاهيم هدفها ضمان

سيطرة الفرنسيين والإسبان، وصولاً إلى فرض استعمار استيطاني يقوم على تقاسم السيادة، والحفاظ على القبيلة كعجينة لصنع القوالب تبعاً للطوارئ. مادة في متحف التاريخ. وهذا هو ما يفسر مخططات الإدارة لفرض الاندماج في «الاتحاد الفرنسي»، وإجبار السلطان على توقيع ظهائر تعطي للفرنسيين حق التشريع، وتقرير مصير أهل البلد، بمن فيهم من قبائل وحواضر معاً. وهذا ما فهمته النخبة الوطنية في المناطق القروية والحضرية معاً فاتحدت في معركة المصير.

انتقال المشعل في 1930

وفي لحظة تشكُّل وعي وطني جديد في مغرب العشرينيات كانت حركة الخطّابي محتفظة براهنيتها. وبكل تأكيد فإن شباب 1930 كانوا، سواء في الجنوب أو الشمال، يدينون بأبوة حركة الخطّابي، كما يؤكد ذلك صراحة محمد إبراهيم الكتاني، وكما تعبر عن ذلك المساجلة الشعرية للثلاثي المختار السوسي وعلال الفاسي والمديني العلوي. ومعلوم أن حركة الخطّابي لم تكن مثل باقي أعمال المقاومة المسلحة في القبائل، وهو الجسم الرئيسي في هذه الأطروحة التي نقدمها. إنه كان يحمل مشروعاً متكاملاً لتحرير الوطن والدولة وبناء المواطن. وإذا كان قد انتقل بالفكر السياسي المغربي من مستوى القبيلة إلى مستوى الوطن، فإنه كان على الشبيبة التي تناولت منه المشعل أن تقيم فوق ذلك الوطن دولة بمواصفات عصرية تحل محل المغرب المريض الذي سقط في براثن الحماية.

لقد نجح الخطّابي في توحيد قبائل متنافرة، ورسم الطريق إلى

الانخراط في العصر، وذلك بمفاهيم وآليات أحدثها، وذلك فضلاً عن عبقريته المتميزة في مباشرة المقاومة المسلحة وتدبير المناطق المحررة. وهذا ما خاطب في شبيبة 1930 روح متابعة المهمة التي بدأها الخطّابي والتي أجهضت بفعل عوامل معقدة.

لقد كانت هزيمة حركة الخطّابي منعطفاً بارزاً في صيرورة مغرب الحماية. وكان لها مفعول في تكييف طبيعة المقاربة الجديدة التي نحاها جيل 1930، كما أقر من كتبوا منهم عن أهمية حركة الخطّابي في صياغة وجدانهم. وحينما تأتى لجيل 30 أن يتلاقى مع الخطّابي بعد تحريره وهو في الطريق من الريونيون إلى فرنسا، عبروا له عن استلهامهم لحركته في بلورة مسيرتهم. ولكن بطبيعة الحال كانت للحركة الوطنية، كما تبلورت عبر الثلاثينات والأربعينات، مسارها الخاص المتميزعن مسيرة الخطّابي. ومن خلال المسيرة التي استغرقت عقدين من الزمن بعد حرب الريف، كانت قد تكونت للحركة الوطنية مقولاتها الخاصة، وبنت مشروعها بناءً على ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية.

هناك مسألة ذات علاقة توقف عندها عثمان أشقرا في كتابه «الفكر الوطني» وهي ما اعتبره انحباس الفكر الوطني في شرنقته الأصلية، وذهب إلى القول إن الحركة الوطنية لم تتابع المسيرة من حيث انتهى الخطّابي في ما يخص الحداثة. ويورد في هذا الصدد حديثاً الخطّابي أدلى به إلى جرائد غربية، كان قد أثار عليه السلفيين الملتفين حول «منار» رشيد رضا، بسبب إشارة تنويهية منه بخصوص حركة أتاتورك.

ولنا أن نذكر هنا بما قلناه في فصل سابق بصدد ما نقله بعض

الغربيين عن الخطّابي، سواء أثناء حركته أو بعدها. وفي تلك الكتابات تغلب ترجمة أفكار الخطّابي مرتين. أولاً من لغته الأصلية إلى اللغة المستعملة للتواصل. وقد أبدى م.ح. الوزاني احتياطاً بشأن وثيقة للخطّابي قدمت إلى عصبة الأمم، متسائلاً عن اللغة التي كتبت بها. وثانياً ترجمة مفاهيمية قصد تقديم أفكار الخطّابي للقراء الغربيين تسهيلاً لاستيعاب تلك الأفكار النابعة من بيئة خاصة. ولنا أن نذكر بالتخريجات التي قام بها ديفيد س. وولمن، بشأن عبارة الريبوبليك. كما يمكن أن نذكر باختلاف القاموس بين مصدرين يرويان عن المتحدث نفسه، وهو محمد بن عبد الكريم، وليكن أحدهما هو البوعياشي والثاني روبرت فورنو.

إننا إذا رجعنا إلى أقوال الخطّابي في حد ذاتها نجده يعبر عن اشمئزازه من خيانة أصحاب الطرق ورميه إياهم بالانغلاق والتأخر. وهذا أهون ما يمكن للرجل أن يقوله عن هؤلاء، وقد رآهم يتآمرون عليه خدمة لمآربهم. وكل هذا لخصه الناقل الغربي بعبارة التعصب الديني. والعبارة نفسها ترد في معرض الرد على الخطّابي نفسه حينما يرمى بأنه شوفيني. وأما إعجاب الخطّابي بتركيا الكمالية، فلا يمكن أن يكون إلا في السياق عينه الذي حذا بالمغاربة لأن يقفوا مع تركيا في وجه من جابهتهم في حروبها. ولنا في قصائد الجزولي الرباطي في تحية معارك تركيا مع اليونان مثال لانحياز المغاربة إلى جانب أمة إسلامية توجد في معركة مع الغير، ولكن الموقف إزاء أتاتورك يأتي في سياق آخر. وهذا الدافع العاطفي هو ما حذا بالمغاربة إلى الإعجاب بالخميني إلى أن اتخذت إيران موقفاً معادياً للمغرب في الصحراء. ولا نتصور أن الخطّابي كان مع تركيا في فصل الدين عن

الدولة. وأما الاقتداء بأوروبا فلا يمكن أن يتصوره الخطّابي إلا في إطار الأخذ بالإصلاحات الضرورية لاكتساب التقدم. وهو ما حرك المفكرين خلال أجيال سابقة.

ومعني هذا من جهة أن «المنار» ربما لم تحسن فهم الخطّابي، ومن جهة أخرى أن ذلك التصريح لا يمثل جوهر ما ميز حركة الخطّابي، أي إن اتخاذ موقف للاقتداء بأوروبا، واستحسان حركة أتاتورك، وانتقاد التعصب الديني يمكن أن يكون جزءاً من موقف الخطّابي وليس كل الموقف.

من الوطن إلى الدولة

هل تصلح هذه الجزئية قرينةً للحكم بأن الحركة الوطنية لم تتابع ما بدأه صاحب ثورة الريف؟ أو القول بوجود قطيعة بين الطرفين؟ أو على أن الحركة لم تتأثر به؟. إن السلفية الجديدة التي تبنتها الحركة الوطنية المغربية، قد نازعت الطرق الدينية، واعتبرتها طرفاً سياسياً مناقضاً للمشروع الذي تصدت هي للتبشير به. وقد حملت الحركة الوطنية المغربية على هذه الشريحة منذ ظهورها إلى الخمسينات، حينما تورطت الطُّرقية في التآمر مع الاستعمار لتبرير نفي محمد الخامس.

إنه مما لا شك فيه أن الظرفية المحيطة بحركة الخطّابي، وتلك التي اكتنفت تبلور الحركة الوطنية المغربية مختلفتان. ورغم ما بينهما من تواصل، فإن كلاً منهما كان يتفاعل مع جدلية متميزة، وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى كل مرحلة من التاريخ المعاصر. فحركة الدستوريين الذين هبوا في أوائل القرن العشرين للتبشير بأنه من

الممكن الدخول في الحداثة بأدوات مغربية، انتهت بالإحباط. كان أولئك قد نهضوا برسالتهم في ظروف صعبة ملتبسة. وانتهى أمرهم بتشتت الجماعة، بالقمع كما في حالة الكتاني، أو الإهمال أو الاحتواء كما في حالة المواز. ولكن ذلك لم يمنع الخطّابي نفسه في الستينيات من أن ينوه بجدارة بالسابقة التي مثلتها تلك النخبة في تاريخنا، أي إن تلك المحاولة لم تضع سدى.

وما حدث في بداية القرن الماضي هو أن مولاي حفيظ تنكر للنخبة التي كان يمكن أن تكون عمدته في بناء دولة حديثة ومستقرة، وتحالف على العكس مع كبار القواد من أشباه الأميين الذين هم على طرفي نقيض من تكوينه هو، ومن شخصيته، وهو عالم متفتح وغيور. وهذا الحدث نفسه نظر إليه مونطاني في كتابه «ثورة بالمغرب» السابق الذكر، باعتباره انتصاراً لمغرب القبائل. ولم يحل أي شيء دون فرض الحماية ثم إخضاع القبائل نفسها في ما بعد عبر مسلسل استمر حتى 1934، وتم فرض واقع جديد بأشخاصه وآلياته وقواعده، وهو واقع جاءت الحركة الوطنية للرد عليه. ونهجت هذه الحركة سبيلاً متطوراً بحكم الحركية التي اندفعت فيها وبفضل الإغناء المتزايد لصفوفها. وسرت ديناميكية أدت إلى عكس ما يمكنه اعتباره انحباساً.

لقد كانت تلك الحركة التي خرجت من المسجد هي التي طالبت بتحديد ساعات العمل بالنسبة إلى الأجراء، وهي التي طالبت بإلغاء العنصرية وبعدم توارث الوظائف، وبالانتخاب على درجتين وباللائحة، وبإبطال التعذيب، وبخضوع كل ضريبة للمناقشة في مجلس منتخب، وبحرية الصحافة، وبجعل البت في أمورها موكولاً

إلى القضاء. (دفتر مطالب الشعب المغربي سنة 1934). ثم في الأربعينات كانت هى التي تولت إدماج المغرب في النقاش العالمي حول حقوق الإنسان، والدفع إلى ممارسة الحقوق النقابية، فضلاً عن أن وثيقة المطالبة بالاستقلال نصت على اللحاق بتصريح الأطلنطي. كما أنه كان لها دور في بروز حركة التضامن بين حركات العالم الثالث، وكل هذا من دون أن يحدث طمس لهويتها. ومن دون أن تفقد صلتها بجذورها الأولى. والإشارة البارزة إلى ذلك هي أن علال الفاسي حينما أصدر النقد الذاتي في الخمسينيات لم ينقطع عن أن يكون سلفياً. وفي معالجته قضايا أساسية في الشريعة والفقه لم ينقطع عن أن يكون مجدداً. وبذلك لا يمكن الحكم على السلفية المغربية بأنها ذات مواصفات جامدة لم تتحول عنها.

وهنا قد يكون لنا أن نسجل أن حركة الرد على الظهير البربري قد قضت وقتاً ما قبل 1930 في غرفة الانتظار، أو أنها كانت في الفيستيير تستعد للخروج إلى الملعب. وهذا هو ما يضع عليه اليد المرحوم امحمد بنونة في الفصول التي كتبها في العلم، بمناسبة الذكرى الفضية لأول جمعية وطنية جمعت الشباب الوطني في عمل مشترك. وحدث ذلك التحرّك المبكر في تزامن مع استسلام الخطّابي في تركيست. إن الذين تزعموا حركة قراءة اللطيف، وخطبوا، واعتقلوا، وجلدوا، ونفوا، هم أتراب ولدوا، إلا ما كان من استثناءات جد قليلة، في العقد الأول نفسه من القرن العشرين. كان الخطّابي قد جاء بمشروع الوطن، والشبيبة التي حملت منه المشعل جاءت بمشروع الدولة.

هل كان الاستقلال ممكناً؟

حينما كانت الثورة في الريف مشتعلة، كان الإسبان والفرنسيون يرمونها، لغرض في نفسهم، بأنها حالة خروج على الطاعة، وبأن قائدها متمرد على السلطة المركزية. وكانوا يدعون أن رفض تلك الحالة واجب عليهما لأن الدولتين مكلفتان بحكم معاهدة الحماية بالحفاظ على سيادة السلطان ووحدة المملكة. وكانت المفاوضات الأخيرة بين الخطّابي ومندوبي الدولتين قد تعثرت بسبب مطالبتهما إياه بالاعتراف بسيادة السلطان، ذلك البند الذي له ارتباط بإشكالية عويصة هي رفض الخطّابي لمعاهدة فاس.

كان قد طرح على الخطّابي في مختلف المراحل أن يتخذ مواقف متنوعة إن لم نقل متقلبة لمواجهة مختلف الذرائع التي كانت تتردد في الجدل المرتبط بتلك الإشكالية. وقد أوضحنا في فصل سابق الملابسات المحيطة بموقف الأمير من كل من العرش ومن الحماية، والمعنى الذي ينبغي أن يعطى لبعض المواقف التي كان يرد بها الأمير على الفرنسيين والإسبان حينما يرمونه بأنه متمرد.

كانت للخطّابي مواقف متدرجة تجاه المقولات التي كان يواجه بها في الجدل المحتدم مع كل من إسبانيا وفرنسا. أراد في مرحلة أن يحصر النقاش مع إسبانيا. وطلب من فرنسا أن تلتزم الحياد لأنه لا يريد أن يصطدم معها. وأراد أن يتجاهل التقسيم الذي أتت به الحماية فخاطب السلطان مباشرة وتجاهل وجود الخليفة في تطوان. وفي لحظة ما طلب من السلطان أن يوقف التعديات التي ترتكبها إسبانيا.

وطيلة ما لا يقل عن ثلاث سنوات حاول أن يتصرف وكأنه من الممكن أن يطمع في أن تكون فرنسا محايدة، وأن تقبل التعامل مع طرف لا يعترف بمعاهدة الحماية وهي التي هندست تلك المعاهدة وما تمخضت عنه من مؤسسات ومفاهيم.

ثم حينما لم يحصل تفاهم مع فرنسا على الحياد و لم يتأت تجاهل أطراف معاهدة فاس: السلطان وفرنسا وإسبانيا وصل إلى الحد الأقصى للرفض، بقوله إنه غير معني بمعاهدة فاس لأن الريف لم يكن خاضعاً للسلطان، ولا حق لإسبانيا في الريف. وكانت أشد تصريحات الأمير حدة، في ما يتعلق بمطلب «استقلال الريف»، هي تلك التي أدلى بها هو مباشرة لكاتب أول صيغة من مذكراته، وأعني روجر ماتيو. ولنذكر بأن تلك التصريحات قد تلقاها منه ماتيو، وهما معاً على ظهر الباخرة التي كانت تنقله إلى المنفى. وكان ذلك بعد مدة قليلة من استسلامه لفرنسا، ونزوله من منصة قائد له أن ينتشي بانتصاراته، إلى درك السجين الذي لا حول له. وكانت تخامره آنذاك ولا شك مشاعر قوية. ولهذا يجب تنسيب كلامه في تلك الظروف عن «استقلال الريف» كما أدلى به إلى ماتيو، لأن عباراته في ذلك الموقف كانت مشوبةً بكل تأكيد، بمشاعر قائد مصدوم، مشبع بالمرارة والخيبة، وهو مجبر على التخلي عن الأحلام التي راودته منذ سنة 1920 على الأقل. وهي عكس الحالة الشعورية التي كانت تلابسه طيلة ما يزيد على أربع سنوات وهو يطمع في «حياد» فرنسا، ويفكر في تسوية تضمن ما هو ممكن. ولنعد القول إن كلامه إلى ماتيو كان يتميز بشيئين: الأول هو أن المتحدث كان يتحدث بذاكرة ساخنة، لم تتعرض للعطب الذي يحدثه مرور الزمن، لكن تلك

السخونة يجب وضعها في سياقها أي في الحالة الشعورية لمتحدث متوتر.

كانت هناك فرضيات متنوعة وأخيراً مواقف حاسمة أدت في النهاية إلى إنهاء «تمرد الريف» لأنه لو نجح لكان إيذاناً بانهيار البناء الذي تطلب ثلاثة عقود من التسويات والصفقات في ما بين عدد من الأطراف الأوروبية، وتطلب أيضاً عدداً من الحروب بما كلفته من أموال ومفاوضات مرهقة. وفي غمرة كل ذلك هل كان سيسمح باستقلال الريف؟ وفوق كل ذلك، هل كان ذلك الاستقلال قابلاً للعيش؟

ذكرنا لدى التعقيب على المذكرة التي قدمت إلى عصبة الأمم باسم الجمهورية الريفية، معطيات رقمية تبين أن الأمير ما كان يمكن أن يتحدث في مذكرته تلك عن الريف القبلي، لأنه رقعة ضيقة، بل عن الريف الجغرافي الذي يمتد عبر الواجهة المتوسطية للمغرب أي من طنجة إلى مليلية، لأنه حينما طالب بمساحة تبلغ 50 ألف كيلومتر مربع، فإنه لا يمكن أن يقصد الريف القبلي وحده.

ولنرجع إلى المقاربة الرقمية نفسها، فنضيف إلى ما قدمناه سابقاً ما يلي:

دل إحصاء نشر في 1936 أي عشر سنوات بعد انتهاء حرب الريف، على أن عدد قبائل المنطقة الريفية هو 26 قبيلة.

18 في الريف الأوسط

و8 في الريف الشرقي

وأن عدد السكان في الإقليمين هو كالآتي:

122,260 نسمة في الريف الأوسط
و229,997 في الريف الشرقي
وأن المساحة تبلغ في الريف الأوسط 3,475 كم
وفي الريف الشرقي 5,857 كم

هل هو قابل للعيش ككيان يقام على 9,332 كم وبساكنة تبلغ 352,257 نسمة؟

وبموارده الطبيعية الشحيحة فلاحياً ومعدنياً، هل كان من الممكن حقاً التطلع إلى كيان مستقل وفعال قادر على أن يحمي نفسه؟

إن الخطّابي كان يدرك هذا. وكان يراهن على أن القدرة على الصمود ستمكنه من تغيير موازين القوى لصالحه، حتى وهو كما سجل شكيب أرسلان، معزول وبعيد لا طمع له في تلقي أي عون من أحد، أي إن المشروع كان سيء الحظ مع الجغرافيا ومع الظرفية الدولية، لأن أمم الغرب مصممة على أن لا تفلت من بين أيديها المستعمرات التي اكتسبتها.

والحجة المتينة التي كانت لديه هي التي وردت في مناشدته للسلطان مولاي يوسف بتوحيد الجهود من أجل تحرير الوطن كله. والفرضية السليمة هي التي طرحتها الحركة الوطنية في ما بعد لدى تفسيرها لقيام المؤسسات الريفية بأنها إنما كانت وضعاً مؤقتاً ريثما يتم تحرير البلاد وعودة الأوضاع إلى طبيعتها. وما كان الخطّابي انفصالياً وما كان ينبغي له.

هل كانت ريفية؟

طيلة هذه الصفحات التي مرت ترددت بدون تمييز، عبارات الثورة الريفية، والحرب الريفية، والحركة الريفية، وحتى الجمهورية أو الحكومة الريفية، من دون أن يعني ذلك أن الأمر يتعلق بمجموعة قبلية بعينها. وفي 27 تموز/ يوليو 1945، أي بعد عقدين من اختفاء أخبار تلك الثورة من نشرات الأخبار، أخبر رئيس البعثة الديبلوماسية الإسبانية بالقاهرة حكومته بأنه تلقى من عبد الرحمن عزام باشا الأمين العام للجامعة العربية مذكرة بشأن دعوة ممثلين عن «الريف» - كما ورد في مذكرة للجامعة العربية - للحضور في اللجنة الثقافية للمنظمة العربية الحديثة النشأة، وهو يعني المنطقة الخليفية من مغرب الحماية، أي إن كلمة الريف بسبب شهرة الحركة التي قادها الخطّابي، ظلت راسخة في الذاكرة، وكانت تعني تلك الحركة التي نمت وانتشرت وشملت منطقة شاسعة هي أوسع كثيراً من قبائل الريف.

وأشعر أنني كنت أكثر راحة حينما كنت أستعمل في هذا المتن عبارة الحركة أو الثورة «الخطّابية»، لأن هذا الوصف هو الذي ينطوي على قيمة مضافة حقاً، لأنه يدل على ظاهرة وراءها مدبر حصيف بناها خطوة خطوة، والخطّابي هو الصانع العبقري لتلك الظاهرة. وكان في ذلك متفاعلاً بكيفية خلاقة مع الظروف التي وجدت في وقت معينٍ في منطقة معينة.

نعرف أن الخطّابي كان ينفر من كلمة «ثورة»، لأنها يمكن أن تحدث في الفكر تداعيات تحيل على معاني تفيد الخروج على

السلطة، أو النظام، أو الشرعية، وهو ما كان بهذا ولا ذاك، بل إن الخطّابي تصدى لإحداث شرعية جديدة نابعة من قيم الجهاد. وقد رأينا من خلال استشارة قام بها أحد المجاهدين لأحد الفقهاء، كيف أن الجهاد فرض عين، وإذا تعذر على صاحب الأمر أن يأمر به، فإن كل مسلم مطوق بالقيام بالواجب.

وبالرغم من ذلك النفور المفهوم من لدن الخطّابي، استعملنا لفظة «الثورة» بمعناها السياسي والإيجابي، بمعنى السعي لقلب الأوضاع باسم الحق في تقرير المصير، من أجل إقامة شرعية جديدة لفائدة المجموعة الوطنية وبرضاها. وبمقتضى ذلك الحق حاجج إسبانيا بشأن شرعية وجودها في تطوان، لأنها تقاضت تعويضاً مالياً بعد حرب 1860 يلزمها بالجلاء عن المدينة. ولا يجوز لها أن تعود لاحتلالها أو أن تعيد إليه هو تعويض الحرب الذي تقاضته.

إنه لم يكن يرأس مجموعة قبلية، بل كان يتقمص حقوقاً ضاربة في التاريخ قام هو وأنصاره يدافعون عنها بحد القوة، وجند لذلك الغرض قبائل متنوعة في مشاربها كما حاولنا أن نشرح في هذه الأطروحة. وإذا اشتهرت الحركة التي قادها الخطّابي بالتسمية الدالة على الجماعة التي بادرت إلى حمل السلاح أول مرة، فإن تلك التسمية لا تجعل الملكية الفكرية للمبادرة مقتصرة على الجماعة المؤسسة.

وحينما قلنا إن العصبة الأولى التي عززت صفوف قائد الثورة كانت مؤلفة من بني ورياغل، فهذا لا يعني امتلاك هؤلاء لأي امتياز ولا الانفراد بالقرار، بل رأينا طيلة العرض الذي قدمناه لشرح التطورات الطارئة على مسلسل توحيد القبائل المختلفة المشارب، أن

القائد كان يعهد بالقيادة في تلك القبائل المنضمة، إلى عناصر منتمية إليها. وكان تعيين أولئك القواد يتم بقرارات يطبعها الإجماع النابع من ممثلي تلك القبائل، كان الأمير يزكي تلك القرارات لأنه كان راغباً في أن تتولى القبائل نفسها اختيار المسؤولين عن تدبير أمورها. وحينما رأى أحد الذين وقع تعيينهم أنه بحكم أنه شريف عمراني ليس مطالباً بالجهاد، و«الشرفاء لا يحركون» وقع تغييره بغيره ممن ارتضاه المجاهدون.

وأما حينما اقتضى الوضع اتخاذ قرار مصيري بشأن معركة تلزم الثورة بمجموع عناصرها، فقد انعقد مؤتمر عام شارك فيه جميع ممثلي القبائل من أجل اتخاذ قرار اجتياز نهر ورغة، أي إنه فضلاً عن عدم احتكار الجماعة المؤسسة، من بني ورياغل أو بالأحرى من الريف، لسلطة القرار، فإن القيادة لم تكن تعني امتيازاً للفرد أو الجماعة، بل استحقاقاً للموقع القيادي. ويجب أن نؤكد أن معنى هذا هو أن بني ورياغل لم يكونوا يشكلون عصبية يستند إليها القائد، كما أراد أن يصور مونطاني لدى تصور وجود تراتبية في المهام والطقوس.

ولن نتمادى إلى حد الخوض في نظرية العصبية من زاوية خلدونية، فقد سبق أن أثرنا شرحاً مقبولاً لمسألة «النواة الصلبة» التي لا تعني إلا وصفاً للوضع كما تطور عبر مراحل مفهومة ميكانيزماتها وطبيعتها. وقد نشبت المعارك الأولى في حيز جغرافي كان يشمل عدداً محدوداً من القبائل، ثم اتسع نطاق المعارك ولبثت الحرب سنتين تقريباً، وهي تدور في النطاق الريفي المحض، بسبب تعثر التحاق غمارة التي كان مؤملاً أن تنضم للثورة بعد أربعة شهور من

أنوال. وكذلك حالت تناقضات مماثلة دون انضمام مرنيسة.

ووقع التوسيع الكبير لنطاق العمليات حين انضمت غمارة وجلب انضمامها فوراً انضمام جبالة، ثم أدى الأمر إلى انتشار الثورة جنوباً وصولاً حتى تازة ووزان وفاس. وعمرت تلك التجربة التجربة طيلة سنتي 1924 و1925 وطرفاً من 1926. وفي كل ذلك الوقت كانت العصبية التي تلتف حول الثورة نابعة في المقام الأول من القيم الجهادية. وحدث بالنسبة إلى مجموعة جبالة أن انضمام هؤلاء كان يمثل في حد ذاته اختياراً كبيراً له وزنه ومغزاه، إذ إنهم كانوا يحملون السلاح في صفوف حركة مقاومة مسلحة كانت قائمة في القطاع الغربي، واختاروا طوعاً الانحياز إلى الثورة الريفية بسبب أنها حركة جهادية «حقاً»، كما بين في نص مكتوب القائد الجبلي المجيد أحمد الحزمري المكني بخريرو الذي سما نفسه في رسالة موجهة إلى الأمير بـ «المهاجر في سبيل الله». وظل ذلك القائد يحمل السلاح حتى بعد اتفاقية تركيست. ولم يختف من الميدان إلا حينما استشهد بعد خمسة شهور من نفي القائد. فلم تكن هناك من عصبية سوى تلك التي تصنعها الصلابة والعزم.

وأخيراً فإنه لو كانت هناك عصبية لما كان كبيراً عدد من غدروا به من بني ورياغل. والعصبية التي كان يستند إليها محمد بن عبد الكريم الخطّابي يجب فهمها في ضوء المفاهيم التي تصدى لزرعها في وسط ارتقى بسرعة من مجتمع قبائل متطاحنة إلى مجموعة تكتلت في ظل الشعور بالانتماء إلى وطن. وحدث التطور بسرعة لأن الثورة أبانت عن هويتها الديموقراطية الحداثية التي كان لابد أن تتطور نحو مزيد من الديموقراطية والحداثة، لو طال بها الأمر.

نبوءة 22 أيار/ مايو 1926

حينما أعلن عن استسلام الأمير الخطّابي في تركيست للسلطات الفرنسية، التقى ثلاثة شبان من طلبة القرويين هم المختار السوسي وعلال الفاسي والمديني العلوي، وتبادلوا ارتسامات حزينة بالمناسبة، وفرجوا عن كربهم بأن عبروا شعراً عن تأثرهم بما حدث، وتعاهدوا على الثأر للبطل قائد المجاهدين.

وكان المختار، أكبرهم سناً قد ألف جمعية سرية سماها «الحماسة» رأت النور في 26 كانون الثاني/ يناير 1926. وقال المختار في «الإلغيات» (ج1، ص 197): ودار الزمان دورته فإذا أعضاء تلك الجمعية أصبحوا هم من هم في تاريخ العمل النافع في المغرب، فقد ضمت محمد إبراهيم الكتاني وعلال الفاسي ومحمد غازي ومحمد المديني وغيرهم.

وبدأ الإنشاد المختار بقوله معبراً عن اللوعة لاستسلام الخطّابي:

اليوم حق لشعبك الإحداد قضي القضاء وفازت الفساد
هذا مراد الله فيك ومن ترى لقضائه المقضي لا ينقاد
عهدي برأيك لا يفل، وماله في اليوم فلت حده الأوغاد

فقال علال وعمره إذ ذاك 16 سنة:

ضاعت مقاصد أمة ترنو إلى العلياء إذ ضاعت بك الأسياد
كنت الحياة لها ومسعد نجمها فاليوم لا نجم ولا إسعاد

وقال المديني العلوي:

كنت الممد لها بسر عزيمة فاليوم لا سر ولا إمداد

وقال المختار:

أسد عظيم منك يزأر دونها فيذاد من أمواهها الوراد

وعقب علال:

إن الحياة تسللت من جسمها فتساقطت فوق الثرى الأجساد

فعاد المختار ليقول:

فاليوم كيف تكون حال حياضها وقد اختفت في خيسها الآساد

كنا نؤمل أن تتم خطوبنا بدفاعه، فإذا بها تزداد

واسترسلت المساجلة على هذا الإيقاع الحزين، وكان ختامها ببيت لعلال الفاسي فيه إحالة على العمل المستقبلي إذ قال:

فإذا أردت تعيد مجداً خالداً قم، وانظر القوام كيف أشادوا

ويوجد النص الكامل لهذه القطعة، وهي في 21 بيتاً، في (ديوان علال الفاسي، ج 1، ص 37 وما بعدها). وهي تسجل شعراً كيف كان تأثر الشبيبة الوطنية، وكيف لمعت في الأذهان فكرة مواصلة العمل الذي بدأه بن عبد الكريم، لتحقيق ما عمل من أجله

هو والمجاهدون الذين التفوا حول مشروعه العظيم. ومن أراد أن يعيد مجداً خالداً، فعليه أن يقوم، وينظر كيف أشاد الأولون ذلك المجد المليء بالفخار.

مراجع الفصل

(17) Revolution Au Maroc. Robert Montagne. ED. France Empire. Paris. 1953.

أناشيد وطنية مغربية وعربية محورها ثورة الريف

معروف أن الثورة التحررية التي قادها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطّابي كانت مصدر إلهام للشبان المغاربة الذين كانوا وهم شباب في طور التحفز للنزول إلى الشارع لتصدر النضال السياسي ضد نظام الحماية.

وفي مجال الأناشيد الوطنية وقع تناسل نظمي ولحني انتقلت من خلاله أنشودة وضعت في الأصل للتغني بالثورة المجيدة التي قادها الخطّابي، إلى نشيد وطني ذائع الصيت ما زالت ألفاظه وإيقاعاته تتردد حتى اليوم.

وقد ترك المرحوم امحمد بنونة، القائد البارز في الحركة الوطنية بالشمال، وثيقة صوتية نقل فحواها السيد العربي بنونة في مقال منشور في «العلم» بتاريخ 7 حزيران/ يونيو 1990 جاء فيه أنه «في ربيع الأول سنة 1343 كانت جيوش المجاهد الكبير السيد محمد بن عبد الكريم الخطّابي تهاجم المستعمرين في كل ناحية من نواحي المنطقة الخليفية (المخضعة للاحتلال الإسباني) ووصلت في هجومها إلى أحواز تطوان، فكانت المعارك تدور في أجنتها وأغراسها، وكنا نراها في النهار، ونسمع صداها في الليل».

ويمكن أن نذكر أن التاريخ الذي أورده بنونة بالتقويم الهجري يطابق تشرين الأول/ أكتوبر 1924 وهو يصادف فترة قرار بريمو دي ريفيرا بالجلاء عن الشاون ابتداء من 15 تشرين الثاني/ نوفمبر من تلك السنة، وصادف تقدم قوات بن عبد الكريم غرباً، حيث وصلت مدافعه إلى مشارف جبل غرغيز بعاصمة المنطقة الخليفية. وما ورد في التسجيل الصوتي يضيف إلى معلوماتنا تفاصيل منها أن صاحب التسجيل يقول إنه في ذلك الوقت أنشأ أول نشيد وضعه في حياته، وجاء في شكل زجل ملحون قام هو بتلحينه، وكان مطلعه:

مغربنا وطننا روحنا فداه

أميرنا عبد الكريم ربي حماه

يا ربنا هيئ لنا

طرق الرشاد والاتحاد

هيا بنا بني الوطن إلى الجهاد

مستمسكين بديننا نغزو الأعادي.

ولكن ذلك النشيد أصبح غير ذي موضوع، بسبب أن الدعوة الحارة إلى الجهاد لنصرة بن عبد الكريم أصبحت متجاوزة بعد عامين، حينما توقفت الحرب في سنة 1926، ولهذا يذكر امحمد بنونة في التسجيل الصوتي المحفوظ حتى الآن، أنه حينما تقابل مع شاعر الشباب الذي كان معجباً بالنشيد طلب من رفيقه الفاسي أن يصوغ النشيد بعبارات أخرى تكون مناسبة لظروف ما بعد الحرب، وتكون لهجته معتدلة، لتسهيل التغني به في المناسبات الوطنية. وتضمن النشيد على الخصوص ما يلي:

مغربنا ودِيننا يجمعنا
إلى الأمام على الدوام شعارنا
أوطاننا أرواحنا
لها فداء لها فداء.

وقال بنونة عن تلك الصيغة الجديدة إنها كانت بالوزن نفسه واللحن نفسه ولكنها مختصرة. وقد نشرها الأستاذ محمد داود في مجلته «السلام». ولا شك أنه يقصد النص الذي نشر في العدد الخامس الصادر في شهر شباط/ فبراير 1934. وجاء النص في الصفحة 37 من العدد المذكور ونشر بعنوان نشيد المؤتمر. ونسب صراحة لعلال الفاسي. وكانت طليعته كما يلي:

نحن الألى، نحو العلا، نحدو البلاد
نعلي منار، هذي الديار، بالاجتهاد.

وجاء في التسجيل الصوتي لبنونة إن النشيد المذكور في صيغته الجديدة انتشر بسرعة وأصبح يستعمل في الأفراح وفي الاجتماعات الوطنية.

على أن النشيد الذي كان في الأصل لمحمد بنونة وكان للتغني بثورة الريف، لم يكن الوحيد. فهناك نشيد آخر ألفه وطني رباطي هو أبو بكر بناني عم صديقنا الأستاذ عثمان بناني. وقد لحنه أيضاً امحمد بنونة، كما ذكر عبد العزيز بن عبد الجليل الذي أورده بنصه في كتابه الحافل «الأناشيد الوطنية ودورها في حركة التحرير». وهذا النشيد معروف ومطلعه:

يا بني المغرب ما هذا الرقاد

ما لكم صرتم كأمثال الجماد.

وفيه بعد ذلك:

يا بني المغرب سيروا للأمام

وارفعوا راية غازينا الهمام

فخرنا عبد الكريم بن الكرام

واسألوا الله انتصار المسلمين

وأورد بن عبد الجليل في الكتاب المشار إليه نص نشيد آخر عن ثورة الريف بعنوان «في ثنايا العجاج» للشاعر الفلسطيني إبراهيم طوقان، وهو مثل النشيد المغربي المعروف «يا مناط الأمل» لعبد الله كنون مقتبس لحنه من النشيد الوطني اللبناني. وجاء في نشيد طوقان:

في ثنايا العجاج والتحام السيوف

بينما الجو داج والمنايا تطوف

يتهادى نسيم فيه أزكى سلام

لابن عبد الكريم الأمير الهمام

وقد قام الوطنيون المغاربة مراراً باستعارة ألحان مشرقية لأناشيدهم، وفعلوا مع نشيد السلام الخليفي وهو من شعر إبراهيم الإلغي واستعير له له لحن السلام الملكي المصري. ويمكن أن يضاف إلى ما ذكر بشأن النشيد المغربي الأول عن حرب الريف،

وبالذات من التسجيل الصوتي لامحمد بنونة، أن النشيد ظل طيلة سنوات يتردد في التجمعات الوطنية في صيغته المقتضبة، وفي الأربعينيات وضع علال الفاسي نشيداً جديداً على منوال النشيد القديم بقصد جعله نشيداً رسمياً لحزب الاستقلال. وقال امحمد بنونة: واستدعاني الأمين العام للحزب الأستاذ أحمد بلافريج إلى الرباط قصد تلقين اللحن لشباب الحزب وأصبح كما يلي:

مغربنا وطننا روحي فداه

ومن يدس حقوقه يذق رداه

دمي له، روحي له

وما ملكت فداه

(ولكن الشائع هو وما ملكت في كل آن)

وكان مقال العربي بنونة المستند إلى الوثيقة الصوتية التي تتضمن معطيات فاصلة، هو خاتمة سلسلة مقالات نشرتها «العلم» لكل من عبد الرحمن الحريشي (العلم، 9/ 5/ 1990) ورشيد بناني (العلم، 18/ 5/ 1990)، وذلك تعقيباً على مقال تساءل فيه علي بركاش عن قصة نشيد «مغربنا وطننا». كما تدخل في الموضع عبد الهادي التازي (العلم، 17/ 1/ 2009) الذي ذكر أنه سمع نشيد «مغربنا وطننا» في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1937. وقال التازي إن ذلك الوقت هو تاريخ ميلاد النشيد المذكور الذي أضاف أنه كان نشيد الحزب الوطني الذي انبثق منه حزب الاستقلال في ما بعد في 1944. والجدير بالذكر أن الجزء الذي حققه الدكتور عبد العلي

الودغيري من ديوان علال الفاسي لا يذكر التاريخ الذي وقعت فيه صياغة نشيد حزب الاستقلال.

وقد قام رشيد بناني في المقال المشار إليه آنفاً بتحليل لمختلف الصيغ المعروفة، وقارن بعضها ببعض، ولا حظ أن هناك اختلافاً في القوافي، ولاحظ وقوع كسر عروضي في إحدى تلك الصيغ، في الشطر الذي يتضمن الإشارة إلى الحزب الوطني.

وعلى أي حال فإن التسلسل الزمني لمختلف الصيغ، يجعل من الممكن القول إن «مغربنا وطننا» الذي آل في نهاية الأمر إلى ما هو عليه اليوم، يمت في أصله إلى نسب عريق هو النشيد الذي أنشئ للتغني بالثورة الريفية المجيدة. وهذه القرابة المباشرة تدل في ما تدل على أن جيل الثلاثينيات الذي أيقظ الحركة الوطنية المغربية المعاصرة قد استلهم مشاعره ومرجعيته من الكفاح البطولي الذي قاده الأمير الخطّابي.

ولابد أن نضيف أنه إذا كان هذا النشيد الذائع الصيت متحدراً من نشيد وضع للتغني بالثورة الريفية، فإن ثلاثة أناشيد اشترك فيها ناظمون من المنطقة السلطانية وملحنون من المنطقة الخليفية. وهذا مما فوت على الاستعمار أن يحقق أحد أهم أهدافه، وهو تكريس تجزئة المغرب، تلك التجزئة التي ظلت بفضل رواد الحركة الوطنية مجرد حبر على ورق. وقليلة هي النوازل التي تصدق عليها هذه العبارة، بكل دقة.

ملاحق

EL TELEGRAMA DEL RIF

Diario ajeno á la política - Defensor de los intereses de España en Marruecos

LA FIESTA DE LA RAZA

¡MIRANDO AL MAÑANA!
UNA ESTROFA VIBRANTE

DE SOCIEDAD

LETRAS DE LUTO

Información árabe

LA SESION DE AYER

هذه صفحة من جريدة «طيليغراما ديل ريف» الصادرة في مدينة مليلية، والتي عمل فيها محمد بن عبد الكريم الخطّابي، مشرفاً على الركن العربي. ويظهر في أسفل الصفحة من اليمين عمود بالعربية. وكان الركن العربي يتضمن عادة المواد الموجهة إلى القراء بالعربية.





صورتان لهيئة التدريس في الأكاديميا العربية بمليلية نفسها، وكان من بين أعضائها الخطّابي، حيث كان في الفترة نفسها قاضي القضاة. وقد أنشئت الأكاديميا في 1906. وكان يدرس فيها كل من الخطّابي والفقيه محمد طحطح أمين الديوانة المغربية بمليلية. وفي سنة 1914 أضيفت اللغة الأمازيغية إلى مواد الأكاديميا، حيث كان الخطّابي يعلم لهجة تاريفيت إلى الضباط الإسبان. ومنهم الجنرال سيلفستري الذي علمه الخطّابي درساً من طبيعة مغايرة في ما بعد. وبالإضافة إلى الأكاديميا علم الخطّابي في مدرسة ابتدائية لأبناء المسلمين فتحها الإسبان في المدينة.

« اخواننا المسلمين ، ندعوكم باسم الرابطة الدينية ان تهبوا جميعا الى فك رقابكم من عدوكم الذى يريد ان يستعبدكم بالكيد والعدوان ، انه والله لخزى عظيم ان يخضع المسلم لعدوه وعدو دينه ، وان يحتمى بحماه ، فان كان هذا طمعا فى رضاه فالله عز وجل يقول : « ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم » وان كان خوفا من سطوته « فالله احق ان تخشوه ان كنتم مؤمنين » . وانكم تعلمون ان الفوز والنصر للحق وهو فى جانب المسلم الذى يحامى عن دينه ووطنه ، وان كلمة الله هى العليا ، وحزب الله هو الغالب لا محالة ، طال الزمان أم قصر ، فقوموا قومة رجل واحد واعقدوا الخناصر على مناجزة العدو فقد اصبح على شفا الهلاك ، وعما قليل ينخذل الخذلان الاخير ، ويسقط السقوط الابدى الذى لا نهوض له منه ، وينسحب مطرودا عن هذه الارض الشريفة التى ما بقى له فيها مقيل ولا مقر .

ولولا اعتماده على بعض اخواننا الذين باعوا شرفهم ودينهم بثمن بخس دراهم معدودة لاصبح من زمان هشيما تذروه الرياح على هاته الجبال والبطاح . لكنهم وقفوا عقبة فى وجهنا وحاجزا يمنع وصول ضربتنا القاضية اليه ، واى مقت اكبر من ان يقف المسلم بجنب عدوه وعدو دينه يحارب اخاه المسلم ؟ لعمر الحق أن هذا لهو الشقاء الفظيع والعار الشنيع ومع ذلك فانا نود لهم الخير ونرجو ان يراجعوا بصيرتهم ، ويفهموا واجبهم

الدينى والوطنى ، فيؤثروا ما يبقى على ما يفنى ، ويستبدلوا رضا الله بسخطه ورحمته بغضبه من قبل ان يفوت الفوت ، ويعضوا اصابع الندم ولات حين مندم .

اخواننا المسلمين ، ان كنتم تريدون الخلاص والنجاة حقا ، وانتم اولئك المؤمنون الصادقون المصدقون بوعد الله . فتحركوا وانتبهوا من نومكم الطويل . وكونوا انصارا لله مجاهدين فى سبيله بكل قوة . وقوة الايمان ما فوقها قوة . واغتنموا هذه الفرصة فقد ازفت ساعة النصر ، وجاء الفرج يبشر كل مؤمن جاهد ابتغاء مرضاة الله بالسعادة فى الدنيا والآخرة . ولا تكونوا من الذين خسروا انفسهم وسودوا تاريخهم بالخضوع للعدو من اجل الحصول على راحة موهونة ، والتمتع بعرض زائل ، فسحقا لها من حياة ينزل فيها المؤمن من سماء عزه وشرفه الى درك الذل والعبودية لخصوم لؤماء لا يرعون فيه الا ولا ذمة . ولا يرون لمسلم حقا ولا يقيمون له وزنا ، اما كفانا موعظة واعتبارا ما وقع لاخواننا بالاندلس وما آل اليه امرهم من العز الى الذل ومن الايمان الى الكفر . ففى مثل هذه الحالة يستعذب المؤمن الموت ويفضل العدم على البقاء . هكذا عهدنا اسلافنا وعرفنا من تاريخهم المجيد انهم لا يرضون الخضوع والمسكنة ، ولا يبتغون من الحياة الا ان يعيشوا احرارا ، ويموتوا ابرارا . ولذلك فان اخوانكم فى الريف على بكرة ابيهم يقاتلون عدوهم اللدود الذى كان يطمع فى بلادهم قبل اليوم ، واما الآن فقد ذاق وبال امره ورأى عاقبته خسره مع انهم لا يبلغون عشر معشار قوته « وما النصر الا من عند الله » فكيف يليق بمن يروم العز والفوز أن يتقاعد عن الجهاد ، ولا يسارع الى نصرة اخوانه ، وانقاذ وطنه من ايدى الطامعين العابثين الذين يسعون فى الارض فسادا ولا يصلحون ؟ ما ذاك الا من ضعف الايمان وموت الهمم والرضا بالهوان ، والواجب على العلماء والوعاظ والخطباء الذين هم قادة الامة وهداتها ان ينصحوا العامة ويرشدوهم الى ما فيه صلاحهم وفلاحهم ويبينوا لهم ان الواجب عينى يطلب من كل فرد القيام به ولا يغنى فيه زيد عن عمرو ، والله المستعان ، وهو حسبنا ونعم الوكيل » .

نص خطبة لمحمد بن عبد الكريم الخطّابي أوردها عبد الله كنون في كتابه «أحاديث عن الأدب المغربي» (ص 60/ 61) نموذجاً للخطابة السياسية المغربية المعاصرة.

El pacto inter-familiar

27/12/1916

هذا نص عقد عرفي في إحدى قبائل الريف، وهو ما يؤكد أن العرف كان معمولاً به، وأنه كان مدوناً باللغة العربية، ويستند إلى الفقه الإسلامي.

الحمد لله وحده «تماسينت» 14 ابريل 1926

أنا محمد بن عبد الكريم الخطابي أمير الشكان المشمولين بنظر
كـ وجماعتنا من الجبل والريف اشهد على تعييني بتشكيلي الناجع
ضمن تشكيل دولتنا كخارجيتنا السيد محمد بن محمد ازقان في المذ
اكرة مع نواب دولتي فرنسا واسبانيا وعقد الصلح وابرامه
مع الدولتين تفويضا بجميع المخابرة في جميع الامور اللازمة
لعقد الصلح والسلام

هذا تعيين وزير خارجية حكومة ابن عبد الكريم الخطابي السيد محمد بن محمد ازقان في المذاكرة (الدار البيضاء) للتفاوض في عقد الصلح مع نواب دولتي فرنسا واسبانيا

حالة المغرب وأعني بالمغرب أقطار افريقيا الشمالية الثلاثة هي حالة فريدة فى بابها . فقد شاءت الأقدار أن يسلم هذا البلد العظيم — العظيم فى تاريخه وحضارته وفضل أهله — الى أفظع عدو عرفه التاريخ الحديث : فظيع فى ظلمه وفى بطشه وفى مراوغته وفى حماقة طرقه وأساليبه وفى ضعف عقله وفى ضيق دائرة تفكيره وفى عدم انسانيته وفى بهتانه والاعيبه .

فقد جاهد المغرب ولله الحمد خير جهاد عند نزول الفرنسيين الغزاة أرض الجزائر سنة 1830 حتى أيامنا هذه واذا كان (السور الحديدي) الذي استطاع الفرنسيون أن يضربوه حول المغرب — بعد ما استولوا على منابيع رزقه وامتصوا خيراته وروجوا بين شعوبه الجور والفقر والجهل — قد حال حتى الآن دون تسرب أخباره الى الخارج ولا سيما الى أقطار الشرق فقد جاءت الأيام لتقل سلاسل المآسي التي ارتكبها أولائك الطغاة الى العالم ليفهم كل ذي عقل راجح وقلب سليم ما هي حقيقة فرنسا والفرنسيين وسوف لا نحجم عن نشر وتبيان كل المثالب التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي فى الشمال الافريقي : منذ العهد الذي ظهر فيه ابن وطني البار وأستاذي الكبير فى الجهاد الأمير عبد القادر الجزائري طيب الله ثراه الى هذا العهد الذي ارتفعت فيه صيحات شعوب الأرض مطالبة بحقوقها الأمر الذي يجعل اغفال هذه الصيحات أو التغافل عنها من الأمور المؤدية الى ارباك حياة البشرية بأسرها .

وكتاب الأخ المجاهد الأستاذ علي الحمامي المغربي يكشف — ولو انه محرر فى شكل رواية — عن الكثير من أباطيل سياسة فرنسا الطائشة فى المغرب . وعسى أن يترجم هذا الكتاب المحرر باللغة الفرنسية الى اللغة العربية حتى يدرك أبناء عمومتنا فى الشرق العربي ما هو جار هناك . كما أن هذا الكتاب لا يخفى بعض الأخطاء التي كانت سائدة فى المغرب قبل الاحتلال والتي كانت من البواعث الأكيدة على سقوطه فى قبضة الاستعمار .

فالبلاد المغربية التي لعبت دورها الكبير فى تكوين الحضارة العربية والتي تفتخر دائما بأنها قد قدمت للمدنية الانسانية رجالا كابن خلدون وابن بطوطة وابن تومرت وابن رشد سوف لا تدخر وسعا فى اعادة مكانتها المفقودة بعد استرجاع حريتها واستقلالها المسلوبين . كما هو شأن كافة أمم العالم قبلت فرنسا ذلك أم أبت . والأمر مرفوع الى الله جل شأنه فعسى أن يوفق العاملين لخلاص بلادهم ويسدد خطاهم آمين .

محمد عبد الكريم الخطابي

القاهرة 23 جماد الأول سنة 1367

الموافق 3 أبريل سنة 1948

نص المقدمة التي كتبها الأمير لعمل روائي بعنوان (إدريس) نشره صاحبه على الحمامي في القاهرة وهو يتطرق إلى نضال شعوب شمال إفريقيا عبر القرون من أجل هويتها.

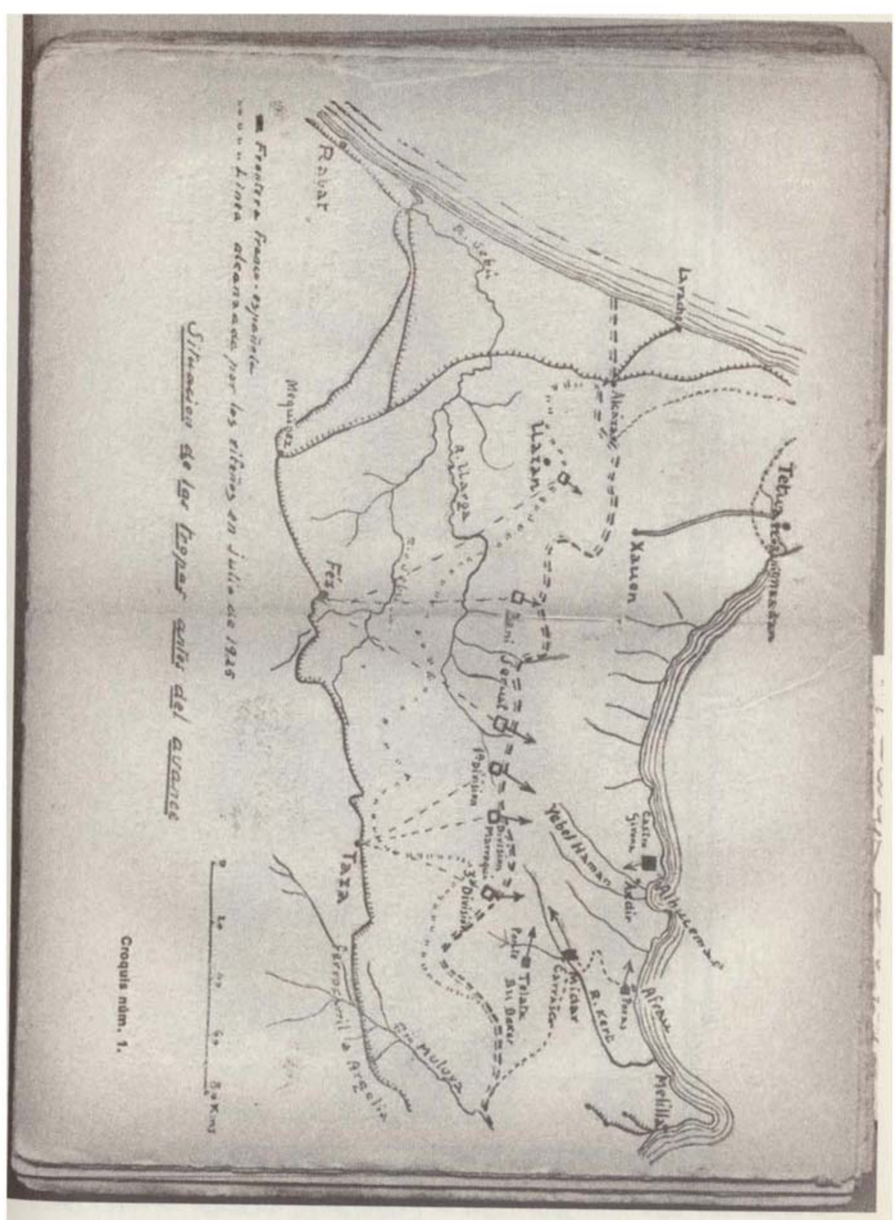


محمد بن عبد الكريم الخطابي

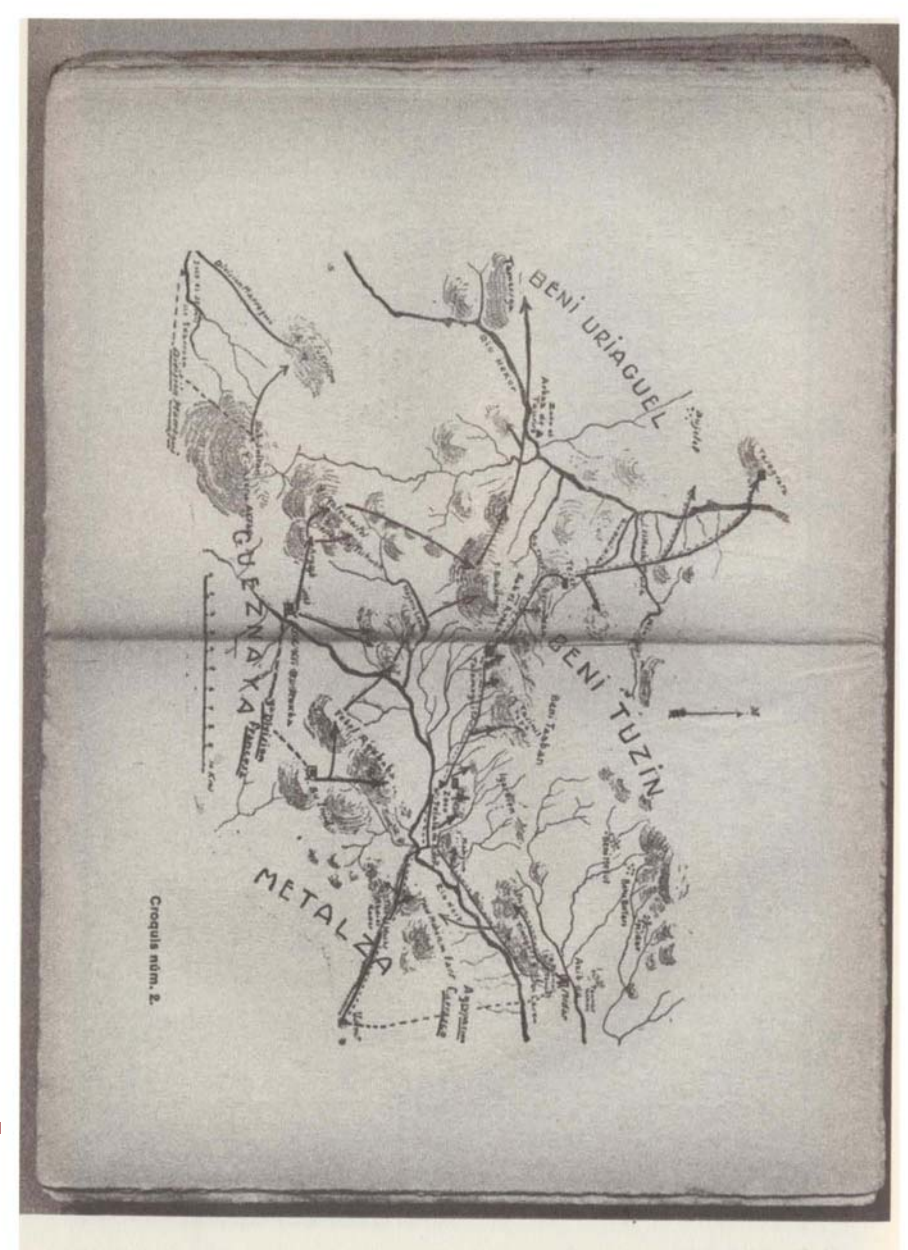
من القبيلة .. إلى الوطن

محمد العربي المساري

صورة لقصاصة من جريدة «العلم» بتاريخ 28 تموز/ يوليو 1980 لأول حلقة نشرت من سلسلة «بن عبد الكريم من القبيلة إلى الوطن». الصور المصاحبة للعنوان هي لأقوى الجنرالات الذين عبأتهم إسبانيا وفرنسا لمواجهة بطل الريف. فكان منهم من لقي حتفه، ومنهم من وقع في الأسر، وبعضهم فر بجلده.



خريطة صاحبت البحث الذي كتبه الكابتن سانشيث بيريث بعنوان العملية الحاسمة ضد بن عبد الكريم المشتركة بين الإسبانيين والفرنسيين. الخط الموصول يبين الحدود بين المواقع الإسبانية والفرنسية. والخط المتقطع مواقع الثوار في تموز/ يوليو 1925.



خريطة للمؤلف نفسه عن مواقع القوات الإسبانية في القطاع الشرقي.



خريطة تبين تغير الحدود بين المنطقتين الخليفية والسلطانية تبعاً لتقلب الأوضاع. الخط الأحمر حدود 1912. الخط الأخضر حدود 1925. الخط المتقطع الحالة بعد ذلك.

المحتويات

صدر للمؤلف:

- معركتنا العربية ضد الصهيونية والأمبريالية (بالاشتراك مع عبد الكريم غلاب وعبد الجبار السحيمي) 1967
- مع فتح في الأغوار 1969
- جدل حول العرب 1973
- المغرب/ إسبانيا في آخر مواجهة؟ 1974 (عن قضية الصحراء)
- الأرض في نضالنا السياسي بعد الاستقلال 1980
- صباح الخير أيتها الديموقراطية 1985
- إسلاميات أدباء المهجر 1989
- Mundos marroquinos (بالبرتغالية) 1991
- الإعلام المغربي من الخصاص إلى الكفاءة 1992
- المغرب بأصوات متعددة 1996 (ثلاث طبعات)
- المغرب ومحيطه في جزأين 1998
- قصف الواد الناشف 2001
- 30 سنة مسيرة 2005
- Relaciones dificiles بالإسبانية
- محمد الخامس من سلطان إلى ملك 2009 (ثلاث طبعات)
- المغرب خارج سياج الحماية، العلاقات الخارجية للحركة الوطنية المغربية2011
- ريح الشمال، فصول عن الحركة الثقافية في الشمال 2011



محمد العربي المساري

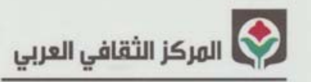
محمد بن عبد الكريم الخطابي

إن الحركة التحررية التي قادها الزعيم محمد بن عبد الكريم الخطّابي ما بين عامي 1921 و 1926 حدثٌ تاريخي مشهود في القرن العشرين، وقد نُشرت عنه عشرات الكتب بشتى لغات العالم. وهذا الكتاب يتوقف بتؤدة عند جانب معيّن من هذا الحدث، إذ يتأمل في تفاصيلَ من مرحلة التأسيس له. ويتفحص الباحث المساعي التي قام بها الأمير الخطابي من أجل توحيد القبائل وتحريكها لخوض المعارك التي قال الماريشال بيتان في وصف شدَّتها: "تَجابَهْنا مع أعنف مقاومة لقيناها في المستعمرات".

كانت المقاومة المسلحة في المناطق القروية تعبيراً عن رد فعل عنيف ضد فرض الحماية والتجزئة، حتى كتب الجنرال غيّوم أن كل شبر تم إخضاعه كان قد كلّف كثيراً من الدم والعرق. ولكن زعماء القبائل كانوا لا يحملون السلاح إلا عندما يصل جيش الاحتلال إلى تراب قبيلتهم. وقد استخلص بن عبد الكريم درساً من ذلك، فعمل على توحيد قبيلته بني ورياغل مع جيرانها تمسمان، وضم إلى صفه قلعية ثم غمارة وجبالة، فشملت حركته مجموع الريف الجغرافي، على مدى الواجهة المتوسطية، ولم يقتصر على الريف القبلي. ومن خلال ذلك انتقل التفكير السياسي المغربي من مستوى القبيلة إلى أفق الوطن.

هذا هو ما يستعرضه الكاتب ويشرحه ويحلله، مبرزاً أنه من خلال ذلك المسلسل تبلور نمط جديد من الزعامة في بيئة العشرينيات في المغرب. زعامة اختلفت عما عرفه المغرب الوالغ في تناقضات عجّلت بسقوطه في براثن الاحتلال. زعامة حملت مشروعاً، وتجلّى ذلك في إقامة هياكل في التراب المحرر، كانت إرهاصاً بالتوجه إلى دولة عصرية، وهي بالضرورة ديمقراطية، لها مؤسسات ومفاهيم متقدمة على عصرها ومنفردة في نمطها، كان يمكن لو نجحت أن تكون بديلاً مثالياً للمغرب ولباقي بلدان الجنوب التي تم إخضاعها للاستعمار الغربي.

إن هذا الكتاب رحلة إلى فكر وطني فتح الطريق إلى الإصلاح. ومنه تلقّت المشعلَ الحركةُ الوطنية المغربية التي كانت تتأهب للانطلاق في 1930.



الدار البيضاء:ص.ب 4006 (سيدنا)
بيروت:ص.ب 113/5158
markaz@wanadoo.net.ma
cca_casa_bey@yahoo.com


ISBN 978-9953-68-563-2
9 789953 685632